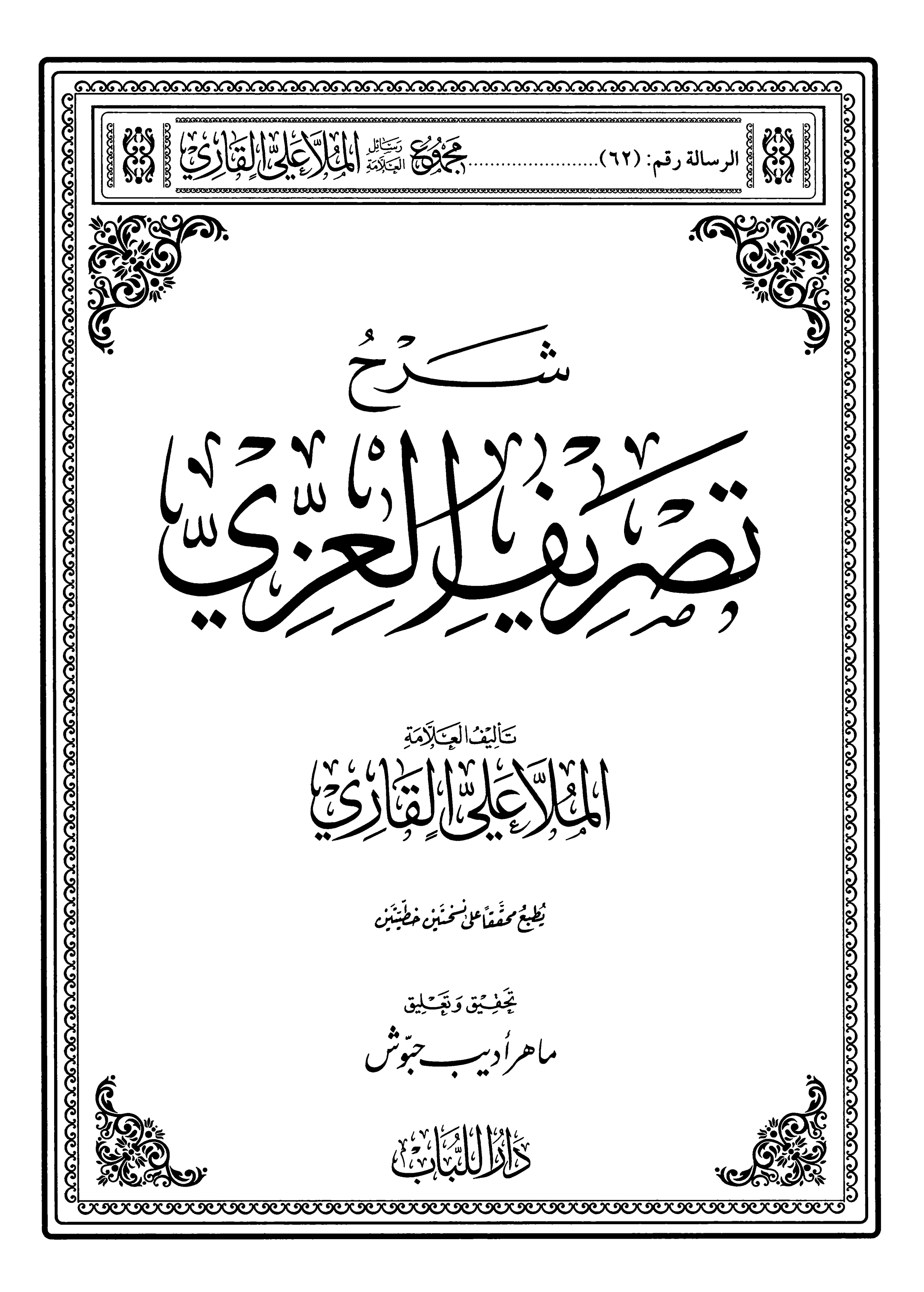


مجموع رسائل العلامة الملا علي القاري .... الرسالة رقم: (٦٢)

شرح تصريف العزي

تأليف العلامة

الملا علي القاري

يُطبع محققاً على نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق

ماهر أديب حبوش

دار اللباب



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن يستحقه في الاولى والاخرى * في جميع الامكنة والازمان * ويجب صرف عنان الشكر الى نحو ثنائه بالاول والاخرى * في اللسان والجنان * والصلوة والسلام الاتمان * على محمد عبده ورسوله الجامع لبديع المعاني والبيان * وعلى آله واصحابه * واتباعه واحبابه * المنعوتين بكمال الايمان * وجمال الايقان * اما بعد * فيقول الواثق بربه البارى على بن سلطان محمد القارى ان هذا تعليق لطيف وتحقيق طريف يحل بعض المشكلات من جهة المبنى او المعنى في الكلمات المعضلات المنسوبة الى العلامة الرباني والفهامة الصمداني عز الملة والدين عبد الوهاب الزنجاني عملا بما في قوله تعالى * ولكن كونوا ربانيين * وقد فسر بانهم الذين يربون الناس بصغار العلوم قبل كبارها وقد قيل ان الخلق ما حرموا الوصول الا بترك الاصول والاشتغال بالفضول ومن المعلوم ان اصل العلوم ومدار اساسها علم اللغة وما يتعلق بها من جزئيها وكليها نبراسها فان به يتضح معاني الكتاب والسنة التي هي اصل المعرفة وفصل اباسها * قال * رضي الله تعالى عنه (اعلم) مخاطبا خطاب العام * لطالب هذا المرام * كما قال تعالى * فاعلم انه لا اله الا الله * خطابا

لمن

﴿ ٣ ﴾

لمن هداه * الى الاعراض عما سواه * وقد سد مسد مفعوليه قوله (ان التصريف في اللغة التغيير) واختاره على الصرف في المبنى وان كان هو اخصر ويشاركه في المعنى لانه قصد فيه التكثير كما في قوله تعالى * وتصريف الرياح * اى تغييرها جهة وصفة فتارة من اليمين واخرى من اليسار ونحو ذلك مرة حارة واخرى باردة ورخاوة وعاصفة كما يقتضي هنالك والمراد باللغة لسان العرب فانه ميزان الادب لقوله تعالى * وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه * ولما ورد * احبوا العرب لثلاث لاني عربي وكلام الله عربي ولسان اهل الجنة في الجنة عربي * (وفي الصناعة) بكسر الصناعة وهي في اللغة حرفة الصانع وعمله الصنعة اعم من ان يكون حسيا او معنويا والمراد بها ههنا اصطلاح الصرفيين (تحويل الاصل الواحد) اى نقل المصدر على قول الاكثر والوجه المعتبر (الى امثلة مختلفة) اى ابنية متفاوتة وهيأت مؤتلفة من الماضي والمضارع واسمي الفاعل والمفعول والجحد والنفي والامر والنهي وامثالها على وجه تفصيلها واجمالها ثم اشار الى فائدة هذا التحويل الشريف * ونتيجة هذا التبديل المنيف * حيث عاله بقوله (لمعان مقصودة) اى لاجل حصول مطالب مرادة في مقام وصول (لاتحصل) اى تلك المعاني المقصودة (الا بها) اى الا في ضمن الامثلة المختلفة الموردة وبيانه ان المصدر الذي هو الاصل من الضرب والنصر وغيرهما يشمل ما صدر عن واحد او اثنين او جماعة سواء يكون متكلما او غائبا او مخاطبا معلوما او مجهولا يستوى كونه في الزمان الماضي والحال والاستقبال او في لباس الجحد او النفي او بطريق الامر او النهي فلا بد من اختلاف المباني ليستفاد منه تفاوت المعاني * ثم اعلم ان اللغة بحر عميق لا يمكن الاحاطة بجميع اجزائه الا لمن اطلعه الله عليه من اهل اصطفائه الا ان في هذه المقدمة في معرفة اللغة العربية بيان بعض القواعد الكلية يستخرج منها الامثلة الجزئية وقد اشار المص الى وجه الارتباط الصوري بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وافاد ان اللغوي هو المعنى الاعم والاصطلاحي هو المعنى الاخص الاتم كما في سائر الاصطلاحات الشرعية والاعتبارات العرفية فالصوم مثلا هو مطلق

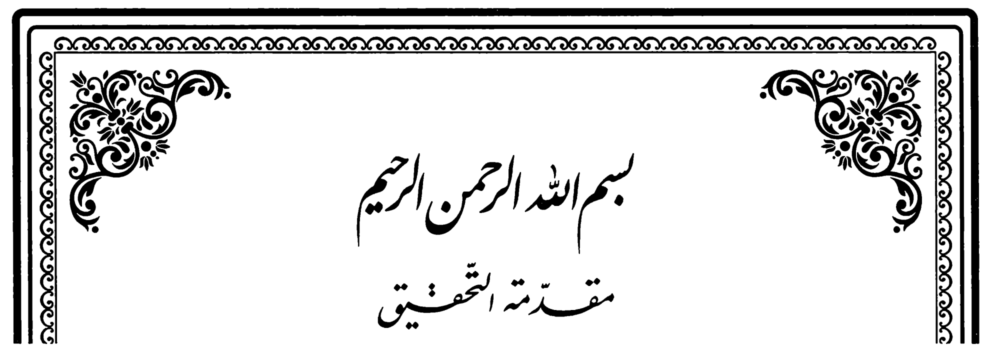
دار الطباعة العامرة (ط)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لمن يستحقه في الاولى والاخرى في جميع الامكنة والازمان ويجب صرف عنان الشكر الى نحو ثنائه بالاولى والاخرى في اللسان والجنان والصلوة والسلام الاتمان على محمد عبده ورسوله الجامع لبديع المعاني والبيان وعلى اله واصحابه واتباعه واحبابه المنعوتين بكمال الايمان وجمال الايقان اما بعد فيقول الواثق بربه البارى علي بن سلطان محمد القارى ان هذا تعليق لطيف وتحقيق طريف يحل بعض المشكلات من جهة المبنى والمعنى في الكلمات المعضلات المنسوبة الى العالم الرباني والفهامة الصمداني عز الملة والدين عبد الوهاب الزنجاني عملا بما في قوله تعالى ولكن كونوا ربانيين وقد فسر بانهم الذين يربون الناس بصغار العلوم قبل كبارها وقد قيل ان الخلق ما حرموا الوصول الا بترك الاصول والاشتغال بالفضول ومن المعلوم ان اصل العلوم ومدار اساسها علم اللغة وما يتعلق بها من جزئيتها وكليتها نبراسها فان به يتضح معاني الكتاب والسنة التي هي اصل المعرفة وبه فصل لباسها قال رضي الله عنه اعلم مخاطبا خطاب العام لطالب هذا المرام كما قال تعالى فاعلم انه لا اله الا الله خطابا لمن هداه الى الاعراض عما سواه وقد سد مسد مفعوليه قوله ان التصريف في اللغة التغيير واختاره على الصرف في المبنى وان كان هو اخصر ويشاركه في المعنى لانه قصد فيه التكثير كما في قوله تعالى وتصريف الرياح اى تغييرها جهة وصفة فتارة من اليمين واخرى من اليسار ونحو ذلك مرة حارة واخرى باردة ورخاوة وعاصفة كما يقتضي هنالك والمراد باللغة لسان العرب فانه ميزان الادب لقوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه ولما ورد احبوا العرب لثلث لاني عربي

وكلام الله تعالى عربي ولسان اهل الجنة في الجنة عربي وفي الصناعة بكسر الصاد وهي في اللغة حرفة الصانع وعمله الصنعة اعم من ان يكون حسيا او معنويا والمراد بها ههنا اصطلاح الصرفيين تحويل الاصل الواحد اى نقل المصدر على قول الاكثر والوجه المعتبر الى امثلة مختلفة اى ابنية متفاوتة وهيئات مؤتلفة من الماضي والمضارع واسمي الفاعل والمفعول والجحد والنفي والامر والنهي وامثالها على وجه تفصيلها واجمالها ثم اشار الى فائدة هذا التحويل الشريف ونتيجة هذا التحويل المنيف حيث علله بقوله لمعان مقصودة اى لاجل حصول مطالب مرادة في مقام وصول لا تحصل الا اى تلك المعاني المقصودة الا بها اى الا في ضمن الامثلة المختلفة الموردة وبيانه ان المصدر الذي هو الاصل من الضرب والنصر وغيرهما يشمل ما صدر عن واحد او اثنين او جماعة سواء يكون متكلما او غائبا او مخاطبا معلوما او مجهولا يستوى كونه في الزمن الماضي والحال والاستقبال او في لباس الجحد او النفي او بطريق الامر والنهي فلا بد من اختلاف المباني ليستفاد منه تفاوت المعاني ثم اعلم ان اللغة بحر عميق لا يمكن الاحاطة بجميع اجزائه الا لمن اطلعه الله تعالى عليه من اصطفائه الا في هذه المقدمة في معرفة اللغة العربية بيان بعض القواعد الكلية يستخرج منها الامثلة الجزئية وقد اشار المص الى وجه الارتباط الصوري بين المعنى اللغوي والاصطلاحي هو المعنى الاخص الاتم كما في الاصطلاحات الشرعية والاعتبارات العرفية فالصوم مثلا هو مطلق الامساك وشرعا امساك خاص هنالك وكذلك الحج والنكاح وامثال ذلك وبلسان الاشارة وبيان البشارة ان الله تعالى سبحانه مظهر الاسماء والصفات ومظهر الافعال والمصنوعات فهو المصدر الحقيقي القصد الذي يبدو منه ويرجع اليه الامر فليس في الكون غير ذاته وصفاته وافعاله ومكوناته ومن هنا قال بعض الابرار ليس في الدار غيره ديار ثم الفعل عطف على اسم ان وهو بكسر الفاء وفتحها

مكتبة قونية (و)



الحمدُ للهِ الذي صَرَّف قلوبَ العِبَادِ على نَحو ما أَرَاد، والصَّلاةُ والسَّلام على النبيِّ الأمين، سيِّد الأنبياءِ والمرسَلِين، وعلى آلِهِ الطَّيِّبين، وأصحابِهِ الأتقياءِ المُجاهِدِين، ومَن تَبِعَهُم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

وبعدُ:

فإنَّ القرآنَ هو كتابُ اللهِ الذي أَنزلَهُ على خاتَمِ المُرْسَلين، ليكونَ المنهاجَ الواجِبَ اتِّباعُهُ على الناسِ أجمَعِين، كما أنَّهُ المُعجزةُ العُظْمَى التي تَحدَّى بها الخَلْقَ جميعاً إلى يومِ الدِّين، فلا غَرْوَ أنْ جَعَلَ أشرفَ العلومِ تَعَلُّمَ هذا الكتابِ العَظيمِ الوَصْف، الذي أُنْزِلَ بلُغةِ العربِ وعلى قواعِدِها في اللُّغةِ والنَّحوِ والصَّرْف، وأسلوبِها في المَجَازِ والبيان.

فعلومُ اللُّغةِ هي المِرقاةُ لفَهْمِ هذا الكتابِ المُعْجِزِ، ومعرفةِ ألفاظِهِ ومَعَانِيه، وفَهْمِ تَراكيبِهِ ومَبَانِيه، وتَلَمُّسِ إشاراتِهِ ومَجازِهِ.

فمَن أرادَ العيشَ في حدائقِ حقائقِ هذا الكتاب، والنُّزولَ في مَرابِعِ دَقائِقِه، فلا بدَّ لهُ مِن الإلمامِ بقواعِدِ علومِ اللُّغةِ مِن نحوٍ وصرفٍ وبلاغةٍ، وليسَ المرادُ التَّعمُّقَ فيها والإحاطةَ بجميعِ فُروعِها، بل أنْ يأخُذَ المؤمنُ مِن كلٍّ مِنْها بقسطٍ يمكِّنُه مِن الوصولِ إلى الغايةِ المنشودَة، وهي تَفَيُّؤُ ظلالِ هذا الكتابِ العظيم، والعملُ بمقتضَاهُ مِن تحليلٍ وتحريم، ليكونَ ذلك طريقاً إلى بلوغِ السَّعادةِ في الدُّنيا، والفوزِ بالنَّعيمِ في العُقْبَى.

وإذا كان عِلْمُ النَّحو هو السَّبيلُ لفهمِ العِبارة، وعِلْمُ البلاغَةِ به تُعرَفُ الإشارَة، فإنَّ عَلْمَ الصَّرف لهما كالأُسِّ للعِمارَة.

فما انْتَظَمَ عِقدُ علمٍ إلَّا والصَّرْفُ واسطتُهُ، ولا ارْتَفَعَ مَنارُه إلَّا وهو قاعِدَتُه، إذ هو إحدَى دعائمِ الأدب، وبه تُعرفُ سعَةُ كلامِ العرب، وتَنْجَلي فرائدُ مفرداتِ الآياتِ القرآنيَّة، والأحاديثِ النَّبَويَّة، وهما الواسطةُ في الوصولِ إلى السَّعادةِ الدِّينيَّةِ والدُّنيويَّة(١).

فبه مثلاً يُعلَمُ كيفَ أصبحَ معنَى ﴿دَسَّىٰهَا﴾: أَخْفاها؛ لأنَّه مِن: دَسَّسَها، قُلِبَتِ السِّينُ أَلِفاً كراهةَ اجتماعِ ثَلَاثِ سِيْناتٍ، وهو بحثٌ صَرْفيٌّ صِرْفٌ.

ومِن ذلك أيضاً يُفهم لماذا لَمْ تُؤنَّثْ كلمة ﴿قَرِيبٌ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، وقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وكذلك مَثَلاً عندَما يُعرَفُ البناءُ الصَّرْفيُّ لاسْمَي اللهِ سبحانه: الرَّحمنِ والرَّحيمِ، يُفْهَمُ سَبَبُ اختلافِ العلماءِ في أَيِّهما أبلغُ.

ومِن مباحِثِ عِلْمِ الصرفِ معرفةُ الفَرْقِ في المَعَاني نتيجةَ اختلافِ المَبَاني للأفعالِ عندَ تَصْرِيفِها، وكيفيَّةُ التَّمييزِ بينَها؛ كفِعْلِ (سَلِمَ) الثُّلاثيِّ مَثَلاً، كيف أَصْبحَ (أَسْلَمَ) في الرُّباعيِّ بزيادةِ الهمزةِ، و(سالَمَ) الرُّباعيِّ بزيادةِ الألِفِ، و(سَلَّمَ) الرُّباعيِّ بالتَّضعيفِ، و(اسْتَلَمَ) الخُمَاسيِّ بزيادةِ الهمزةِ والتَّاء، و(اسْتَسْلَمَ) السُّداسيِّ بزيادةِ الهمزةِ والسِّينِ والتَّاءِ.

فانْظُرْ كيفَ تَصَرَّفَ هذا الفعلُ واخْتَلَفَتْ مَعانِيهِ بالزَّوائد، مع أنَّ الأصلَ في الجميعِ واحد.

---

(١) انظر: «شذا العرف في فن الصرف» (ص ٩).

وقد يَبْقَى المعنَى الأصليُّ لكنْ مع زيادةِ إفادَة، حَسْبَ القاعدةِ المعروفةِ مِن أنَّ زيادةَ المبنَى تُؤدِّي إلى زيادةِ المعنَى في العادَة، وهذه القاعدةُ مِن القواعدِ الـمُتَدَاوَلةِ عندَ المفسِّرينَ والبَلَاغيِّين، في بيانهم بلاغةَ القرآنِ وسرَّ نَظْمِهِ الـمَتين.

وقد صَنَّفَ العلَّامةُ الفاضِل، والعالِـمُ العامِل، قدوةُ المحقِّقين، عبدُ الوهَّاب ابنُ إبراهيمَ بنِ عبدِ الوهَّابِ الملقَّبِ بعِزِّ الدِّينِ، أبو الـمَعَالي الخَزْرَجيُّ الزَّنجانيُّ، مختصرهُ الـمُسمَّى: «تصريف العِزِّي»، الذي يُعَدُّ مِن أنفسِ الـمُخْتَصَراتِ في هذا الفَنِّ وأسدِّها، عارياً مِن الحشوِ والإكثار، كثيرَ الـمَعاني رَغْمَ الإيجازِ والاخْتِصَار، فلا عَجَبَ أنْ نال مِن العلماءِ القَبول، فأَقْبَلوا عليه يَشْرَحونَ مسائلَه ويُذلِّلونَ صِعَابَه[1].

ومِن أهمِّ ما كُتِبَ مِن الشُّروحِ عليهِ، هو شرحُ العلَّامةِ الرَّبَّانيّ سعدِ الدِّين التَّفْتازانيّ، فقد ذَكَرَ في خُطبتهِ: أنَّه لـمَّا رأى تَصْريفَ العِزِّيِّ مختصَراً يَنْطَوِي على مباحِثَ شَريفَة، ويَحْتَوِي على قواعِدَ لَطِيفَة، سَنَحَ له أنْ يَشْرحَهُ شرحاً يُذلِّلُ مِن اللَّفظِ صِعَابَه، ويَكْشِفُ عن وجهِ المعاني نِقَابَه..، مُضيفاً إليهِ فوائدَ شَريفة وزَوائِدَ لَطِيفة... إلى آخِرِ ما قال. وهذا الشرحُ هو مِن أهمِّ المراجِعِ التي اعْتَمَدَها مؤلِّفُ هذا الكتابِ كما سَيَرِدُ.

وقد رامَ العلامة القاري ـ رحمهُ اللهُ ـ شرحَ هذا المختصرِ الشَّرِيف، فكَتَبَ عليهِ هذا الشَّرحَ اللَّطِيف.

وهو كتابٌ مُفيد، خالٍ مِن الصُّعوبةِ والتَّعقيد، قال المؤلِّفُ عنهُ في خُطْبتهِ: إنَّ هذا تَعليقٌ لطيفٌ وتحقيقٌ طَرِيفٌ، يَحُلُّ بعضَ الـمُشْكلات، مِن جهةِ الـمَبْنَى أو الـمَعْنَى في الكَلِماتِ الـمُعْضِلات، الـمَنْسوبةِ إلى العلَّامةِ الرَّبَّانيِّ والفهَّامَةِ الصَّمَدانيِّ، عِزِّ الـمِلَّةِ والدِّينِ عبدِ الوَهَّابِ الزَّنجانيِّ...

---

(١) انظر ما كتب عليه من شروح في «كشف الظنون» (٢/ ١١٣٩ ـ ١١٤٠).

ثُمَّ إنَّ هذا الكتابَ لسهولةِ ألفاظِهِ، وشدَّةِ تبسيطِهِ للموضُوعات، مع الشَّرحِ الوافي لها وحَلِّ الـمُشْكلات، إضافةً لِـمَا تَزَيَّن به مِن جمالِ التَّركيبات، الـمُطعَّمةِ بشيءٍ مِن السَّجْعِ في نهايةِ الفقَرات، ما يَجْعلُ القارئَ يستمتعُ بقراءتِهِ ولا يَمَلُّهُ = لَيُعَدُّ مِن أحسنِ الـمَراجِعِ لطلابِ العلمِ وحتَّى المبتدِئين فيه، وكذا لِـمَن أرادَ مَعرفةَ كُنْهِ هذا الفَنِّ وفَهْمَ مَرَامِيه.

وقد اعْتَمدَ المؤلِّفُ في شَرْحِهِ كثيراً على شرحِ التَّفْتازانيِّ، كما يَظْهَرُ مِن تشابُهِ المسائِلِ وتَقَارُبِ العِبَارات، بل حتَّى تَطابُقُ الألفاظِ والنُّقولِ في أكثرِ الحالات، لكنْ كونُه مِن أئمَّةِ التَّحقيق، كان يتعقَّبُه أحياناً إنِ اضْطَرَّهُ لذلك التَّدْقيق، كما تَعَقَّبَهُ في وجهِ اختيارِ قَلْبِ تاءِ افْتَعَلَ طاءً إذا كانَتْ فاؤُه حرفَ إطْباقٍ، فقال: واخْتِيرَ الطَّاءُ لاتِّحادِهما مَخْرَجاً، لا لقُرْبِهما كما وَهِمَ التَّفْتازانيُّ.

كما نبَّهَ على وَهْمِهِ في الآيةِ الكريمةِ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْىِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، حيث وَقَعتْ في شرحِ التفتازانيِّ بلفظ: (إنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِي مِن الحَقِّ).

وخالَفَهُ في موضعٍ آخَرَ فقال: وأمَّا حذفُ الهمزةِ مِن نحوِ: خُذْ، فوَقَعَ على خلافِ القياسِ، وليسَ كما ظَنَّهُ العلَّامةُ التَّفتازانيُّ...

بل تَشدَّدَ في موضعٍ فقال: وقد ثَبَتَ في حديثٍ: «اتَّزَرَ» مِن ائْتَزَرَ، فقولُ السَّعْدِ: إنَّ التَّشديدَ خطأٌ، فاسِدٌ يُخْشَى عليه؛ لأنَّ سَنَدَ المحدِّثِينَ أقوَى مِن سَنَدِ اللُّغَويِّين.

وثمةَ أمثلةٌ أُخرى ستَجِدُها في خلالِ الكتابِ إن شاء الله.

ومِن الـمُلاحَظِ في هذه الحاشيةِ حُسْنُ السَّبْكِ وسهولةُ الانتقالِ بينَ المتنِ والشَّرْحِ، بحيثُ لا يَشْعرُ القارئُ بوجودِ متنٍ وشرحٍ، بل الجميعُ في سياقٍ مُتَّصلٍ مُترابِطٍ كأنَّهُ نصٌّ واحدٌ، ثُم إذا خَرَجَ أحياناً عن الموضوعِ الأصليِّ، فإنَّه يعودُ ويمهِّدُ لنصِّ المتنِ كي لا يَظْهَرَ في الكلامِ نوعُ انْقِطاع. وكلُّ ما في الكتابِ شاهِدٌ على هذا، ولْيُراجَعْ في ذلك كلامهُ عن همزةِ الوصلِ..

كما يُلاحَظُ حُسْنُ تَقْييداتِهِ التي بها يَتوضَّحُ الكلامُ ويُعْرفُ الـمَرَام، كما في الكلامِ على ما يَلْحَقُ الفعلَ المضاعَفَ، حيثُ جاء ما بينَ متنٍ وشرحٍ: (**والحذفُ**)؛ أي: ويَلْحَقُه أيضاً حَذْفُ شيءٍ مِن حروفِ أُصولِهِ؛ (**كقولِهِم: مسْتُ وظلْتُ**) بسكونِ السِّينِ واللَّامِ، وقولُه: (**بفَتْحِ الفاءِ**)؛ أي: فاءِ الفعلِ وهو الميمُ والظَّاءُ (**وكَسْرِها، وأَحَسْتُ**) بسكونِ السِّين؛ (**أي: مَسِسْتُ**) بكسرِ السِّينِ الأُولى، وهي اللُّغةُ الفَصيحةُ، ومُضارِعُه بفَتْحِها.

وقد اتَّبَعَ المؤلِّفُ أسلوباً فريداً في هذا الكتابِ، حيث إنَّه كلَّما أَنْهَى موضوعاً مِن المواضِيعِ يَذْكُرُ بعضَ الخَوَاطرِ مِن كلامِ أهلِ الإشاراتِ التي لها نوعُ ارتباطٍ ولو لفظيًّا مع الموضوعِ المذكور، ولَمْ أجِدْ لهُ في هذا الأسلوبِ سلفاً ولا خَلَفاً في عِلْمِ الصَّرفِ، اللَّهُمَّ إلَّا ما كانَ مَن بعضِهِم في التفسيرِ كالنَّيسابوريِّ والآلوسيِّ.

ومِن المآخِذِ التي يُمْكِنُ أنْ تُذْكرَ على المؤلف: الشَّرحُ في مَوَاطِنَ المعنَى فيها ظاهرٌ واضحٌ ولا تَحتاجُ إلى الشرحِ البتةَ:

ومِن ذلك قولُ المتنِ: (**أمَّا الماضي**) فقال المؤلِّفُ: (أي: مِن الأفعال).

وقريبٌ منهُ ما جاءَ في المتنِ من قولِهِ: (**فالمَبْنيُّ للفاعلِ منهُ**) فقال المؤلف: (أي: مِن الماضي؛ أي: الفعل الماضي). فالعبارة الأولى كافية في المراد، ولا لزوم للثانية البتة.

وانْظُر كذلكَ الكلامَ في حذفِ لامِ الفعلِ النَّاقصِ، حيثُ مَثَّلَ ببعضِ الأفعالِ، فجاء بجميعِ تَصريفاتها متَّصِلةً مع الضَّمائرِ، مع أنَّ ذِكْرَ البعضِ يُغني عن الباقِي.

كما لا يَخْلُو الأمرُ مِن بعضِ الملاحَظاتِ الأخرى، كنِسْبتِهِ لابنِ مالكٍ القولَ بأنَّ لامَ الابتداءِ تُخلِّصُ المضارعَ للحال، في حينِ أنَّ ابنَ مالكٍ في «شرح التسهيل» قد ردَّ على مَن قال بهذا القَولِ.

وكذا في تخريجهِ لحديثِ: «لِيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدْعِهِمُ الجَماعاتِ...» عزاهُ لأحمدَ ومسلمٍ وغيرِهما مِن حديثِ ابنِ عباسٍ وابنِ عُمرَ موقوفاً، والصَّوابُ أنَّه عندَ جميعِ مَن ذَكَرَهم مرفوعٌ مِن حديثِهما، لكنَّهُ عندَ مسلمٍ من حديثِ ابنِ عمرَ وأبي هريرةَ، ما يَدُلُّ على أنَّ المؤلِّفَ مع سعةِ علمِهِ ودِقَّةِ نُقولِهِ لَمْ يَنظُرِ الحديثَ في هذهِ الكتبِ التي خَرَّجهُ مِنها، ولعلَّه نَقَلَه بالواسطةِ.

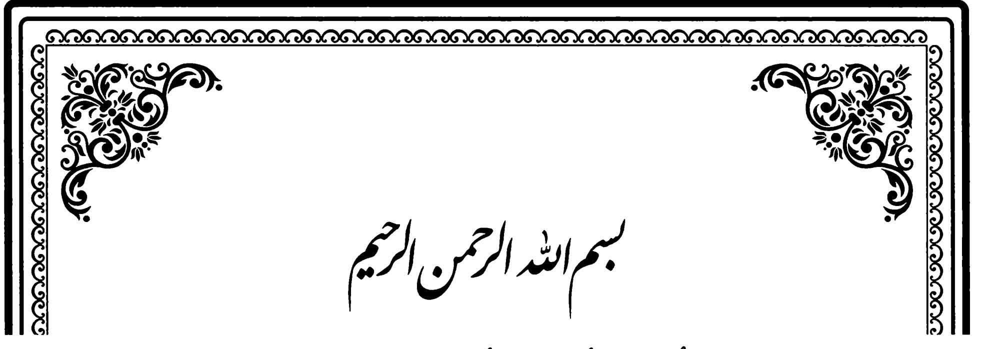
لكنَّ ما ذُكِرَ لا يَغُضُّ مِن فضلِ هذا الكتابِ، الذي كَثُرتْ فوائدُه واتَّسَعَتْ عوائدُه، لكنْ في قالَبٍ مِن الاختصار، وتَجَنُّبِ الحَشْوِ والتَّكرار.

وقد اعْتَمَدْنا في تحقيقِ هذا الكتابِ على نسخةٍ خطيَّةٍ وحيدة، ومطبوعة قديمة فريدة، فالنسخةُ هي نسخةُ قونية، ورَمَزْنا لها بـ «و»، والمطبوعةُ هي مِن نوادرِ دار الطِّباعةِ العامرةِ التي طُبعت سنةَ (١٢٨٩هـ)، لكنَّها كثيرةُ التَّحريفاتِ، أَشَرْنا لبعضِها في الحواشي، وأَضْربْنا عن الكثيرِ ممَّا لا لُزومَ لِذِكْرِه، كما أنَّه خالٍ من الضَّبْطِ تماماً، وهو أمرٌ لا يُقْبَلُ في علمٍ يَعْتمدُ على الضَّبطِ أساساً، وقد رمزها لها بـ «ط».

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين

المحقق

* * *



الحمدُ لمَنْ يَسْتحِقُّه في الأُولَى والأُخْرَى في جَميعِ الأمكنةِ والأَزْمان، ويَجبُ صرفُ عنانِ الشُّكْرِ إلى نحوِ ثَنَائِهِ بالأَوْلَى والأَحْرَى في اللِّسانِ والجَنَان، والصَّلاةُ والسَّلامُ الأَتَمَّان، على محمَّدٍ عبدِهِ ورسولِهِ الجامِعِ لبَديعِ المَعَاني والبَيَان، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ وأتباعِهِ وأحبَّائِهِ الـمَنْعوتينَ بكمالِ الإيمانِ وجمالِ الإيقان.

أما بعد:

فيقـولُ الواثِـقُ بربِّـهِ البـاري علـيُّ بـنُ سـلطانِ محمـدٍ القـارِيْ: إنَّ هـذا تَعليقٌ لطيـفٌ وتحقيـقٌ طَريـفٌ يَحُـلُّ بعـضَ المُشْـكلاتِ مِـن جهـةِ الـمَبْنَى أو المَعْنَى في الكَلِمـاتِ المُعْضِلات، المَنْسـوبةِ إلى العلَّامـةِ الرَّبَّانيِّ والفهَّامَةِ الصَّمَدانـيِّ، عِزِّ المِلَّةِ والدِّيـنِ عبدِ الوَهَّابِ الزَّنجانـيِّ، عَمَلاً بما في قولِهِ تعالـى: ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٧٩]، وقـد فُسِّـرَ بأَنَّهم الذيـن يُرَبُّـونَ النَّاسَ بصغـارِ العُلومِ قبـلَ كِبَارِها.

وقد قيل: إنَّ الخَلْقَ ما حُرِموا الوُصول إلَّا بتَرْكِ الأُصولِ والاشتِغَالِ بالفُضُول.

ومِـن المعلـومِ أنَّ أصلَ العلـومِ ومدارَ أساسِـها عِلْـمُ اللُّغةِ وما يَتعلَّـقُ بها مِن جُزْئيِّهـا وكُلِّيِّهـا[1] نِبْراسُـها[2]، فإنَّ بـهِ يتَّضِحُ معاني الكتابِ والسُّـنَّة التـي هي أصلُ المعرفةِ وفَصْلُ لِبَاسِـها.

***

(١) في «و»: «جزئيتها وكليتها».

(٢) في هامش «و»: «النبراس: المصباح».

[تَعريفُ عِلْمِ الصّرْفِ]

(قال) رضي الله تعالى عنه: (اعْلَمْ) مُخاطِباً خطابَ العامِّ لطالبِ هذا المَرَام؛ كما قال تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩] خطاباً لِمَن هَدَاهُ إلى الإعراضِ عمَّا سِوَاه.

وقد سَدَّ مَسَدَّ مفعولٍ به قولُه: (أنَّ التَّصْريفَ في اللُّغة: التَّغييرُ) واختارَهُ على الصَّرْفِ في المَبْنَى وإنْ كانَ هو أَخْصَرَ ويُشارِكهُ في المَعْنى؛ لأنَّهُ قَصدَ فيه التَّكثيرَ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ [البقرة: ١٦٤]؛ أي: تغييرِها جِهَةً وصِفةً، فتارَةً مِن اليَمينِ وأُخرى مِن اليَسارِ ونحو ذلك، مرَّةً حارَّةً وأُخْرَى باردةً، ورَخَاوَةً وعاصِفَة، كما يَقْتَضِي هنالك.

والمرادُ باللُّغةِ: لسانُ العَربِ؛ فإنَّهُ مِيزانُ الأَدَبِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾ [إبراهيم: ٤]، ولِمَا وَرَدَ: «أَحِبُّو العَرَبَ لثَلَاثٍ: لأنِّي عَرَبيٌّ، وكلامُ اللهِ عَرَبيٌّ، ولسانُ أهلِ الجنَّةِ في الجنَّةِ عَرَبِّي»[1].

(وفي الصِّناعةِ): بكَسْرِ الصَّاد[2]، وهي في اللُّغةِ: حِرْفَةُ الصَّانعِ وعَمَلُه الصَّنْعَة، أعمُّ مِن أنْ يكونَ حِسِّيَّاً أو معنويَّاً، والمراد بها هاهنا: اصْطِلاحُ الصَّرْفيِّينَ.

(تَحْويلُ الأصلِ الواحِدِ)؛ أي: نَقْلُ المصدرِ على قولِ الأكثرِ والوجهِ المُعْتبَر.

(إلى أَمْثِلةٍ مختلِفةٍ)؛ أي: أبنيةٍ متفاوِتةٍ، وهيئاتٍ مُؤْتلفةٍ؛ مِن الماضي، والمُضارِعِ، واسْمَي الفاعِلِ والمفعولِ، والجَحْدِ والنَّفْي، والأَمْرِ والنَّهْي، وأمثالِها، على وَجْهِ تفصيلِها وإجمالِها.

---

(١) رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٤٨)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٤٨). قال العقيلي: منكر لا أصل له. وقال الذهبي في «الميزان» ترجمة العلاء بن عمرو الحنفي: هذا موضوع، قال أبو حاتم: هذا كذب.

(٢) تحرفت في «ط» إلى: «الصناعة»، والمثبت من «و».

ثُـمَّ أشـارَ إلى فائدةِ هـذا التَّحويـلِ الشَّـريف، ونَتيجةِ هـذا التَّبْديلِ الـمُنِيف، حيـث علَّلَـهُ بقوله: (**لِمَعـانٍ مَقْصـودةٍ**)؛ أي: لأَجْلِ حصـولِ مَطالِبَ مُـرادةٍ في مَقامِ وُصـولٍ (**لا تَحْصُـلُ**)؛ أي: تلكَ الـمَعاني الـمَقْصودةُ (**إلَّا بهـا**)؛ أي: إلَّا في ضِمْنِ الأمثلـةِ المختلفةِ المـورودة[1].

وبيانُـهُ: أنَّ المَصْـدَرَ الـذي هو الأصـلُ مِن الضَّـرْبِ والنَّصْرِ وغيرِهما يَشْـمَلُ مـا صَـدَرَ عـن واحـدٍ أو اثْنَيْنِ أو جماعةٍ، سَـواءٌ يكـونُ مُتكلِّمـاً أو غائبـاً أو مخاطَباً، معلومـاً أو مجهولاً، يَسـتوي كونُـهُ في الزَّمانِ الماضـي والحالِ والاسـتِقْبال، أو في لِبَـاسِ الجَحْـدِ أو النَّفْـي، أو بطَريـقِ الأمـرِ أو النَّهْـي، فـلا بدَّ مِـن اختِـلَافِ المَبَاني ليُسـتفادَ منهُ تَفَـاوُتُ المَعاني.

ثُـمَّ اعْلَـمْ أنَّ اللُّغـةَ بحـرٌ عميـقٌ لا يُمكِـنُ الإحاطـةُ بجميـعِ أجزائِهِ إلَّا لِـمَن أَطْلعـهُ اللهُ عليـهِ مِـن أهلِ اصْطِفائـهِ، إلَّا أنَّ في هـذهِ المقدِّمةِ فـي مَعرفةِ لُغـةِ العربيَّةِ بيـانَ بعـضِ القواعِـدِ الكُلِّيَّـةِ يُسْـتَخْرَجُ منهـا الأمثلـةُ الجُزْئِيَّـةُ، وقد أشـارَ المصنِّفُ إلـى وجهِ الارْتِباطِ الصُّـوْرِيِّ بينَ المعنَى اللُّغَـوِيِّ والاصْطِلاحيِّ، وأفـادَ أنَّ اللُّغَوِيَّ هـو المعنَـى الأعـمُّ، والاصْطِلاحـيَّ هـو المعنَـى الأَخَـصُّ الأَتَـمُّ، كمـا فـي سـائرِ الاصْطِلاحـاتِ الشَّـرعيَّةِ والاعتبـاراتِ العُرْفيَّـةِ، فالصَّـومُ مَثَلاً هو مُطْلَقُ الإمسـاك، وشَـرعاً: إمسـاكٌ خـاصٌّ هنـاك، وكذلـكَ الحجُّ والنِّـكاحُ وأمثـالُ ذلك.

هذا، وبلِسـانِ الإشـارةِ وبَيَانِ البِشـارةِ: أنَّ اللهَ سـبحانَهُ وتعالى مَظْهَرُ الأسـماءِ والصِّفـات، ومُظْهِـرُ الأفعـالِ والـمَصْنوعات، فهو المصـدرُ الحقيقيُّ القَـدْر، الذي يَبْـدو منـهُ ويَرْجِعُ إليهِ الأَمْـر، فليس في الكونِ غيـرُ ذاتهِ وصِفَاتهِ، وأفعالـهِ ومكوَّناته.

ومِن هاهُنا قال بعضُ الأبرار: ليس في الدَّارِ غيرُه ديَّار.

***

(١) في «و»: «الموردة».

[تقسيمُ الفِعلِ]

(ثُـمَّ الفِعْـلُ) عطفٌ على اسـمِ (أنَّ)، وهو بكسـرِ الفـاءِ وفتحِها مصـدرُ: فَعَلَ يَفْعَـلُ، بفتـحِ العيـنِ فيهمـا، وقـد قُـرِئَ بهمـا قولُـهُ تعالـى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، إلَّا أنَّ فتحَهـا شـاذٌّ[١]، وكـذا وَرَدَ بهمـا في حديـثِ: «اللَّهُمَّ إنِّي أسـألُكَ فِعْـلَ الخَيْراتِ وتَـرْكَ الـمُنْكَراتِ»[٢].

والمرادُ هنا: كَسْرُ الفاءِ؛ لأنَّهُ اسمٌ لكلمةٍ مَخْصوصةٍ، وهي: ما تَدُلُّ على معنًى في نَفْسِها مُقْترِنٍ بأحدِ الأزمِنَةِ الثَّلاثةِ مِن الماضي والحالِ والاستقبالِ؛ كـ: ضَرَبَ ويَضْرِبُ واضْرِبْ، بخلافِ الاسمِ فإنَّها كلمةٌ دالَّةٌ على معنًى في نَفْسِها غيرِ مُقْترِنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثَّلاثةِ؛ كـ: زيدٍ ورَجُلٍ، بخلافِ الحرفِ فإنَّها تَدُلُّ على معنًى في غيرِه؛ نحو: (مِن) و(إلى)، والعَلَاماتُ لهذهِ الكَلِماتِ في مقدِّماتِ النَّحْوِ مِن الـمَعْلومات.

هذا، وفي مَشْرَبِ أهلِ التَّصوُّفِ ومَذْهَبِ أصحابِ التَّعَرُّفِ لا يَبْعُدُ أنْ يُقالَ: إنَّ الخَلْقَ كلَّهم بمنزلةِ الحرفِ، ليس لهمُ اسْتِقلالٌ في الحُكْمِ والصَّرفِ، وإنَّما إسنادُهم في الإسناد، هو التَّعلُّقُ بذاتِ اللهِ وأسمائِهِ وأفعالِهِ سبحانهُ في جميعِ الـمُراد.

وإنَّما خَصَّ المصنِّفُ الفعلَ بالذِّكرِ لأنَّ التَّصريفَ فيهِ كثيرٌ، ولمْ يُصرَّفْ مِن الأسماءِ إلَّا قليلٌ؛ كاسْمَي الفاعِلِ والمفعولِ. وأمَّا الحرفُ فلا تَصْريفَ فيهِ أصلاً.

والحاصلُ: أنَّ مفهومَ الفعلِ باعتبارِ ما صَدَقَ عليه (إمَّا ثُلاثيٌّ وإمَّا رُباعيٌّ) بضمِّ أوَّلِهما مَنسوبانِ إلى ثُلَاثَ ورُبَاعَ؛ لأنَّهُ لا يَخْلو مِن أنْ يكونَ حروفُهُ الأَصْليَّةُ ثلاثةً كـ: ضَرَبَ، أو أربعةً كـ: دَحْرَجَ، فالأوَّلُ الثُّلاثيُّ والثَّاني الرُّباعيُّ؛ إذ لَمْ يُبْنَ مِن الفعلِ الخُماسيِّ ـ بخلافِ الاسمِ كـ: سَفَرْجَل ـ ولا الثُّنائيِّ بخلافِ الاسمِ والحرفِ نحو: (مَن) و(مِن).

---

(١) لم أقف على القراءة بفتح الفاء، والقراءة بكسرها هي قراءة العشرة.

(٢) رواه الترمذي (٣٢٣٣) من طريق أبي قلابة عن ابن عباس مرفوعاً.

(**وكلُّ واحدٍ منهُما**)؛ أي: مِن الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ (**إمَّا مجرَّدٌ**)؛ أي: عن الزائدِ، باقٍ على حُروفِهِ الأصليَّةِ كـ: عَلِمَ وسَلْسَلَ، (**أو مَزيدٌ فيهِ**) بأنْ زِيدَ فيهِ على حُروفِهِ الأصليَّةِ: إمَّا حرفٌ كـ: أَكْرَمَ وتَدَحْرَجَ، أو حرفانِ كـ: انْقَطَعَ واقْشَعَرَّ، أو ثلاثةٌ كـ: اسْتَغْفَرَ.

وهذا كلُّه بحَسَبِ الاستِقْراء، وفيهِ مِن الإيماءِ إلى أنَّ فِعْلَ اللهِ تعالى: إمَّا مُجرَّدُ عَدْلٍ في حَقِّ الكفَّار، وإمَّا مَزيدُ فضلٍ في حَقِّ الأبرار.

(**وكلُّ واحدٍ مِنهُما**)؛ أي: مِن هذهِ الأربعةِ، وهي: الثُّلاثيُّ المجرَّدُ والـمَزيدُ فيهِ، والرُّباعيُّ المجرَّدُ والـمَزيدُ فيه، (**إمَّا سالمٌ**) ويُسمَّى صحيحاً، (**أو غيرُ سالمٍ**) ويُسمَّى معتلًّا، وذلك لأنَّهُ إنْ خَلَتْ حروفُ أُصولِهِ مِن حُروفِ العلَّةِ والهمزةِ والتَّضعيفِ ـ على ما سيأتي ـ فسالِمٌ، وإلَّا فغيرُ سالِمٍ، فصارتِ الأقسامُ ثَمانيَةً.

والأمثلةُ: نَصَرَ، وَعَدَ، أَكْرَمَ، أَوْعَدَ، دَحْرَجَ، زَلْزَلَ، تَدَحْرَجَ، تَزَلْزَلَ.

(**ونَعْني**)؛ أي: نُريدُ نحن مَعَاشرَ الصَّرْفيِّينَ، احْترازٌ مِن النَّحْويِّين؛ فإنَّ السالِمَ عندَهم ما ليس في آخِرِه حرفُ عِلَّةٍ وإنْ وُجِدَ فيه الهمزةُ والتَّضعيفُ.

(**بالسَّالمِ**)؛ أي: بالفعلِ السَّالمِ.

(**ما**)؛ أي: فعلاً[1]، أو الفعلَ الذي (**سَلِمَتْ حروفُه الأصليَّةُ التي**)؛ أي: وهي في الاصْطِلاحِ: الحروفُ التي (**تُقابَلُ بالفاءِ والعينِ واللَّامِ**)؛ أي: الواحدةِ في الثُّلاثيِّ كـ: ضَرَبَ، على زِنَةِ: فَعَلَ، واللَّامَيْنِ في الرُّباعيِّ كـ: دَحْرَجَ، على وَزْنِ: فَعْلَلَ.

والمعنى: أنَّهم جَعَلوا الفاءَ والعينَ واللَّامَ ميزاناً، فكلُّ حرفٍ مِن حُروفِ الكلمةِ وَقَعَ في مُقابَلةِ أحدِ حُروفِ (فَعَلَ) فهو أصلٌ، وما لَمْ يَقَعْ فهو زائدٌ، ويُقابَلُ الحرفُ الزَّائدُ على الأصلِ بلفظِ الزَّائدِ، فيُقابَلُ ضارَبَ على فاعَلَ، وضُورِبَ على

---

(١) في «ط» و«و»: «فعل»، والصواب المثبت لأنها بدل من «ما» المنصوبة بـ «نعني».

فُوعِلَ، وقَبِيلٌ على فَعِيلٍ، وأَكْرَمَ على أَفْعَلَ، وتَدَحْرَجَ على تَفَعْلَلَ، وإذا حُذِفَ حرفٌ أصليٌّ حُذِفَ في الميزانِ أيضاً، فيقال: وزنُ (كُلْ) على: فُلْ.

(**مِن حُروفِ العلَّةِ**): متعلِّقٌ بـ (سَلِمَتْ)؛ أي: خَلَصَتْ مِن الواوِ والياءِ كـ: وَعَدَ ويَسَرَ، والأَلِفِ المنقلِبةِ عن أحدِهما كـ: قالَ وباعَ، ودَعَى ورَمَى.

(**والهمزةِ**): كـ: أَمَرَ وسَأَلَ وقَرَأَ.

(**والتَّضْعيفِ**)؛ أي: التَّكريرِ لغةً، وأمَّا اصْطِلاحاً فهو على نَوْعين:

تَضعيفٌ في الثُّلاثيِّ: فهو ما يكونُ عينُه ولامُه مِن جنسٍ واحدٍ كـ: مَدَّ وأَعَدَّ.

وتضعيفٌ في الرُّباعيِّ: فهو ما يكونُ في مُقابَلةِ فائهِ ولامهِ الأَوَّلِ جنسانِ، وكذا في مُقابَلةِ عينِه ولامِهِ الثَّانيةِ؛ كـ: زَلْزَلَ ووَسْوَسَ[1].

فتقييدُ الحروفِ بالأصولِ أَخرَجَ عن السَّالمِ نحوَ (ظَلْتُ) بحذفِ أحدِ حَرْفي التَّضعيفِ، فإنَّهُ غيرُ سالمٍ لوجودِ التَّضعيفِ في الأصلِ، وكذا نحوِ (قُلْ) و(بِعْ) و(قِهِ)؛ لوجودِ حرفِ العلَّةِ فيها في الأصلِ، وأَدْخَلَ في السَّالمِ نحوَ أَكْرَمَ واعْشَوْشَبَ واحْمَرَّ فإنَّها مِن السَّالمِ لخُلُوِّ أُصولِـها عمَّا ذُكِرَ.

وهذا التَّقسيمُ شامِلٌ للاسمِ أيضاً، فدَخَلَ في السَّالمِ ما أُبْدِلَ أحدُ حُروفهِ الصَّحيحةِ الأصليَّةِ حرفَ علَّةٍ؛ كالدِّينارِ أصلُهُ: (دِنَّار) بإدغامِ النُّونِ في النُّونِ، ثمَّ أُبْدِلَتِ النُّونُ الأُولى ياءً للتَّخفيف، والأَنَاسيِّ أصلُهُ: (أَنَاسِين) جمعُ إنسان، أُبْدِلَتِ النُّونُ ياءً ثُمَّ أُدْغِمَتْ فيها، وكقولِ الشَّاعرِ:

---

(١) في «ط» و«و»: «وتوسوس»، والصواب المثبت. انظر: «شرح الألفية» لابن عقيل (٤/ ٢٦٨)، وفيه: وأما مضعف الرباعي فهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينُه ولامه الثانية من جنس آخر، نحو: زلزل ووسوس وشأشأ.

قَـد مَضَـى يومـانِ وهـذا الثَّالـي وأنـتَ بالهُجْـرانِ لا تُبَالـي[1]

الشَّاهِدُ في (الثَّالي) حيثُ أَبْدَلَ الثَّاءَ المثلَّثةَ ياءً مُثنَّاةً مِن تَحْتُ.

ودخـلَ في غيرِ السَّـالمِ ما أُبْدِلَ أحدُ حروفـهِ العلَّةِ حرفٌ صحيحٌ؛ كـ: أُقِّتَتْ والتُّـراث، أصلُهما: وُقِّتَتْ، والـوُرَاثُ مِن المِيراث.

ويَتَحصَّـلُ مِـن مجمـوعِ مـا ذُكِـرَ: أنَّ الفعـلَ ـ وكـذا الاسـمُ الذي مِـن جُملةِ المَصْـدرِ ـ سـبعةُ أنـواعٍ؛ لأَنَّهُ:

إمَّا سالمٌ ويُسمَّى: صحيحاً؛ كـ: حَمِدَ وشَكَرَ. أو غيرُ سالمٍ وهو:

إمَّا مُعتلُّ الفاءِ ويُسمَّى: مثالاً؛ كـ: وَعَدَ ويَسَرَ.

وإمَّا مُعتلُّ العينِ ويُسمَّى: أَجْوَفَ؛ كـ: قالَ وباعَ.

وإمَّا مُعتلُّ اللَّامِ ويُسمَّى: ناقصاً؛ كـ: عَفَا وسَعَى.

وإمَّا مُعتلُّ الفاءِ واللَّامِ ويُسمَّى: لفيفاً مَفروقاً؛ كـ: وَقَى ووَعَى.

وإمَّا مُعتلُّ العينِ واللَّامِ ويُسمَّى: لفيفاً مَقْروناً؛ كـ: طَوَى وحَيِيَ.

ولم يُوْجَدْ ما فيهِ فاؤُه وعينُه حَرْفَا علَّةٍ؛ كـ: وَيْلٍ ويَوْمٍ.

وإمَّـا مهمـوزٌ، وهو يَشْـمَلُ ما كان فاؤُه أو عينُـه أو لامُه همزةً؛ كـ: أَكَلَ وسَـأَلَ وبَرِئَ، ويُسـمَّى: مهموزَ الفاءِ، أو العيـنِ، أو اللامِ.

وإمَّـا مضاعَـفٌ بأحـدِ نَوْعَيْهِ، فيُسـمَّى مضاعَفاً ثلاثيَّـاً؛ كـ: مَدَّ وأَعَـدَّ، ورباعياً كـ: زَلْزَلَ وسَلْسَـلَ.

وقد انْتَظَمَ المجموعُ في هذا البيتِ إجماليَّاً:

---

(١) الرجز في «المفصل» للزمخشـري (ص ٥١١)، و«شـرح الشـافية» للرضي (٣/ ٢١٣)، و«الممتع» لابـن عصفـور (ص ٢٥٠)، وعندهم: «قد مـرَّ يومان...».

صَحِيـحُ مَـعْ مِثَـالِ مَـعْ مُضاعَـفِ لَفِيـفُ ناقِـصُ مَهْمـوزٌ أجْـوَفُ

وقد يَتركَّبُ نحوُ: رَأَى، وأَنَّ، ووَدَّ، ووَأَى، وجاءَ.

وقـد يُنْتَقَـلُ مِـن تقسـيمِهِ إلى سـالمٍ وغيـرِ سـالمٍ بطريقِ الإشـارةِ إلـى توزيعِ الخَلْـقِ إلى مُسْـلمٍ وغيرِ مُسْـلمٍ؛ كما قـال اللهُ تعالـى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، فالمسـلِمُ الكامـلُ كمـا وَرَدَ: «مَـن سَـلِمَ المسـلمونَ مِـن لسـانِهِ ويَـدِهِ»(١)، وغيـرُه إمَّـا مُعتـلٌّ بعلَّـةِ الفِسْـقِ والشِّـقَاق، وإمَّـا مُضَاعَـفٌ لغَلَبـةِ الكُفـرِ والنِّفـاق، وإمَّـا مهمـوزٌ ومغموزٌ عليـهِ بوُقـوعِ الخُلْـفِ وبتَـرْكِ الوِفاق.

ثُـمَّ لَمَّـا كانَ الثُّلاثـيُّ المجـرَّدُ هو الأصـلَ الـذي يُبْنَى عليـهِ غيرُه مِـن المزيدِ والرُّباعـيِّ، قدَّمـهُ في التَّفصيـلِ الصِّناعـيِّ، فقال:

---

(١) رواه البخاري (١٠)، ومسلم (٤٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

* (أمَّا الثُّلاثيُّ المجرَّدُ) وهو أَعَمُّ مِن أنْ يكونَ سالماً أو غيرَ سالمٍ؛ لأنَّ المقصودَ بيانُ أبوابِهِ السِّتَّةِ، وهو لا يَختلِفُ بالسَّلامةِ والعِلَّةِ، وفي بعضِ النُّسخِ زيادةُ: (السَّالم) وهو غيرُ صَحيحٍ؛ لأنَّ في التَّمثيلِ بـ (سَأَلَ يَسأَلُ) ردٌّ عليهِ بوجهٍ صَريحٍ.

وفيه تنبيهٌ نبيهٌ على أنَّ المجرَّدَ مِن العَلَائقِ، والمتفرِّدَ عن العَوائِقِ، هو الذي يَستحِقُّ التقدُّمَ على الخَلَائقِ، فقد وَرَدَ: «سَبَقَ المتفرِّدون»[1]، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠ ـ ١١].

ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ ميزانَ الماضي المجرَّدِ لا يَخلو مِن أنْ يكونَ عينُه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً، وكان القياسُ أنْ يكونَ عينُ مُضارِعِهِ كذلك، فيَصيرُ تسعةَ أبوابٍ، لكنْ لمْ يُوْجَدْ ثلاثةٌ فاقْتَصَرتْ على ستَّةٍ، كما بَيَّنَهُ بقولِهِ: (فإنْ كانَ ماضِيه)؛ أي: الثُّلاثيِّ (على فَعَلَ)؛ أي: على وَزْنِ فَعَلَ (مَفْتوح العينِ) بكسرِ الحاءِ[2] وفتحِها[3] (فمُضارِعُهُ)؛ أي: الثُّلاثيِّ (يَفْعُلُ)؛ أي: يَجيءُ على وَزْنِ يَفْعُلُ تارةً (أو يَفْعِلُ)؛ أي: أُخرى (بضمِّ العينِ)؛ أي: في الأوَّلِ، (أو كَسْرِها)؛ أي: في الثَّاني، لفٌّ ونشرٌ مُرتَّبٌ.

(نحوُ: نَصَرَ يَنْصُرُ): مثالٌ لضمِّ العينِ في المضارعِ مع فَتْحِها في الماضي، يُقالُ: نَصَرَه؛ أي: أعانَهُ وأَغاثَهُ، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٢٥].

وقيل: نَصَرهُ؛ أي: رَزَقهُ، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ﴾ [الحج: ١٥]؛ أي: لن يَرْزُقهُ اللهُ.

---

(١) رواه مسلم (٢٦٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وزاد: قالوا: وما الْمُفَرِّدُونَ يا رَسُولَ اللهِ؟ قال: «الذَّاكِرُونَ الله كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتُ».

(٢) في هامش «و»: «على أنه صفة (فَعَلَ)».

(٣) في هامش «و»: «على أنه خبر (كان)، وقوله: (على فَعَلَ) حالٌ من اسم (كان)، هكذا قيل، والظاهر أنَّ نصبَ قوله: (مفتوح العين) على أنه حال من (فَعَلَ) والخبرُ هو قوله: (على فَعَلَ)، كما في حالِ جرِّ قوله: (مفتوحِ العين)، فتأمل».

وأَقولُ: المعنَى الأوَّلُ أَعَمُّ وأَتَمُّ، واللهُ أعلمُ وأحكمُ.

(وضَـرَبَ يَضْرِبُ): مثالٌ لكسرِ العينِ فـي المضارِعِ مع فَتْحِهـا في الماضي، يقـال: ضَرَبَـهُ بالسَّـوطِ أو غيـرِه: أَوْجَعَهُ، وضَرَبَ فـي الأرضِ؛ أي: سـار فيها، ومنهُ قولُـهُ تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النسـاء: ١٠١]؛ أي: سـافَرْتُم، ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا﴾ [يـس: ٧٨]؛ أي: بيَّـنَ لنا قصَّـةً عَجيبةً، أو قَضيَّـةً غَريبةً.

* (ويَجِيءُ)؛ أي: مضارِعُ (فَعَلَ) مفتوحَ العَينِ (على يَفْعَلُ مفتوحَ العينِ) ـ وفي نسخة: (بفَتْحِ العين) ـ (إذا كانَ عينُ فِعْلِهِ) وهو الماضي، ولو قال: (عينُه) ـ كما في نسخةٍ ـ لكانَ أَخْصَرَ وأَظْهَرَ، (أو لامُهُ)؛ أي: لامُ فِعْلِهِ (حرفاً مِن حُروفِ الحَلْقِ)، وفي نسخةٍ: (أَحَدَ حُروفِ الحَلْقِ).

(وهي)؛ أي: حروفُ الحَلْقِ (ستَّةٌ)، ومَخارِجُها ثلاثةٌ:

(الهمزةُ والهاءُ): مِن أَقْصَى الحَلْقِ.

(والعينُ والحاءُ): المهمَلَتانِ، مِن الوَسَطِ.

ومِـن جملـةِ اللَّطائـفِ: أَنَّهُ قال الإمـامُ الأعظمُ لمُعْتزلـيٍّ: أينَ مَخْـرجُ الحاءِ؟ فقـال: مِن وَسَـطِ الحَلْـق، فقال لـهُ: إنْ كُنْتَ تَدَّعي الاسـتقلالَ في الخَلْـقِ فأَخْرِجْها مِن غيـرِ مَخرَجِها! فبُهِـتَ المُعْتَزليُّ.

(والغينُ والخاءُ): المعجَمَتانِ، مِن أدناهُ.

(نحوُ: سَأَلَ يَسْأَلُ): مثالٌ لِمَا عَيْنُه حرفُ حَلْقٍ.

(و: مَنَعَ يَمْنَعُ): مثالٌ لِمَا لامُهُ حرفُ حَلْقٍ.

(وأَبَـى يأبَـى شـاذٌّ): جوابٌ عن سـؤالٍ مقـدَّرٍ، تقريرُ السُّـؤال: أنَّ (أَبَـى يَأْبَى) جـاءَ علـى: (فَعَـلَ يَفْعَـلُ) بفتـحِ العيـنِ فيهما مـع انْتِفـاءِ الشَّـرطِ، وهو كـونُ حرفِ الحَلْـقِ عينـاً أو لامـاً، وهنا حـرفُ الحَلْـقِ فاءٌ.

وتقريرُ الجواب: أنَّهُ وَقَعَ مُخالفاً للقياس.

فـإنْ قيـل: كيفَ يكونُ شـاذًّا وهو وارِدٌ في أفصـحِ الكلامِ؛ قـال اللهُ تعالى: ﴿أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقـال: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]؟

وأُجيبَ: بأنَّ الشَّاذَّ على ثلاثةِ أقسامٍ:

قِسْمٌ مُخالِفٌ للقياسِ دونَ الاستعمالِ؛ كـ: استَحْوَذَ، والـمَسْجِد بالكسرِ.

وقِسْمٌ مُخالِفٌ للاستعمالِ دونَ القياسِ؛ نحو: المسجَد بالفتح.

وكلاهما مقبولٌ في مقامٍ فَصيحٍ.

وقِسْمٌ مُخالِفٌ للقياسِ والاستعمالِ؛ كقولِهِ:

الحمـــدُ للهِ العلـــيِّ الأَجْلَـــلِ[1]

إذ القياسُ والاستعمالُ: (الأَجَلِّ) بالإدْغام، وهو مردودٌ غيرُ صحيحٍ.

وقد يُجابُ بأنَّ (أَبَى يَأْبَى) محمولٌ على (مَنَعَ يَـمْنَعُ) لتَوافُقِهِما في المعنَى، كما أنَّ (يَذَرُ) حُمِلَ عَلَى (يَدَعُ) في المبنَى.

لا يُقـالُ: وَرَدَ (دَخَـلَ يَدْخُلُ) و(نَحَـتَ يَنْحِتُ) و(جاءَ يَجِـيءُ) ممَّا فيهِ حرفُ الحَلْـقِ في مُقابَلَةِ عينـهِ أو لامِهِ ولـمْ يُفتَحْ عينُه.

فإنَّـا نقـولُ: لا يَلْزمُ مِن وجودِ الشَّـرْطِ حصولُ الـمَشْروطِ، بخلافِ عكسـهِ؛ كالطَّهـارةِ والصَّلاةِ.

وأمَّا (قَلَى يَقْلَى) بالفتحِ فلُغةُ بني عامرٍ، والفَصيحُ الكسرُ.

و(بَقَى يَبْقَى) بالفتحِ فيهِما لغةُ طيِّءٍ، والأصلُ كسرُ العينِ في الماضي، فقَلَبُوه فتحةً واللامَ أَلِفاً تخفيفاً، وهذا القلبُ قياسٌ عندَهم.

---

(١) عزاه الخطابي في «غريب الحديث» (٣/ ٥٢) لرؤبة، وهو دون نسبة في «المقتضب» (١/ ١٤٢، ٢٥٣)، و«الأصول في النحو» لابن السراج (٣/ ٤٤٢)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ٣٤٧).

وأمَّا (رَكَنَ يَرْكَنُ) بالفتحِ فيهما فمِن تَدَاخُلِ اللُّغتَينِ، فإنَّهُ جاءَ مِن بابِ (نَصَرَ يَنْصُرُ) و(عَلِمَ يَعْلَمُ)، فأُخِذَ الماضي مِن الأوَّلِ والمضارعُ مِن الثَّاني.

* (**وإن كان**)؛ أي: ماضِيهِ (**على فَعِلَ مكسورِ العينِ، فمُضارِعهُ يَفْعَلُ بفتحِ العينِ؛ نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ**)، وهذا قياسٌ مطَّردٌ له (**إلَّا ما شذَّ**)؛ أي: تَفرَّدَ؛ أي: قَلَّ ونَدَرَ، مِن (**نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ**) بكسرِ العينِ فيهما على لُغةٍ، وقرأ بها نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو والكِسائيُّ، والباقون بفتحِ السِّينِ في المضارعِ وَفْقَ القِيَاس[1].

والمرادُ بـ (نحوه): نَعِمَ يَنْعِمُ؛ فإنَّهُ جاءَ بالوجهينِ أيضاً، وكذا ما جاءَ في الصَّحيحِ على مِنوَالِهِ وهو قليل.

(**وأَخَواتِهِ**)؛ أي: مِن المُعتلِّ وهو كثيرٌ، نحو: وَرِثَ يَرِثُ، ووزن يزن[2]، ووَرِعَ يَرِعُ، ووَمِقَ يَـمِقُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَلِيَ يَلِي، ويَئِسَ يَيْئِسُ في لغةٍ، وقد جاءَ بفتحِ الهمزةِ أيضاً، ففي التَّنزيل: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: ٣١].

وأمَّا فَضِلَ يَفْضَلُ، ونَعِمَ يَنْعَمُ، ومِتَّ تَموتُ، بكسرِ العينِ في الماضي وفتحِها في المُضارعِ، فمِن التَّداخُلِ لأنَّها جاءَتْ مِن بابِ (عَلِمَ يَعْلَمُ) و(نَصَرَ يَنْصُرُ)، فأُخِذَ الأوَّلُ مِن الماضي والمضارعُ مِن الثَّاني.

وإنَّما مثَّلْنا بـ (مِتَّ تَموتُ) مُسنَداً إلى التَّاءِ لظهورِ الكسرِ فيهِ دُونَ غيرِه، فهو بكسرِ الميمِ مِن الماضي مَنْقولاً إليها مِن الواوِ المحذوفةِ لالْتِقاءِ السَّاكِنَين.

---

(١) وهذا في جميع القرآن. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص ١٩١)، و«التيسير في القراءات السبع» للداني (ص ٨٤). والمراد بالباقين باقي السبعة، وهم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة.

(٢) قوله: «ووزن يزن» كذا في «ط» و«و»، وفيه نظر، فقد ذكر العلماء الأفعال التي يتعين فيها الكسر في هذا الباب، وهي ثمانية: وِمق ووثِق ووفِق وولى وورث وورع وورِم ووري. ليس فيها «وزن». انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٤٣٨)، و«فتح المتعال على لامية الأفعال» (١/ ١٩٠).

وبهذا يَظْهرُ لك وَجْهُ القراءتَينِ في ﴿مِتُّ﴾ [مريم: ٢٣] معاً، و﴿مُتُّمْ﴾ [آل عمران: ١٥٧ ـ ١٥٨] و﴿مِتْنَا﴾ [المؤمنون: ٨٢] بكسرِ الميمِ وفتحِها(١).

والحاصِلُ: أنَّهُ جاء (ماتَ يَموتُ) كـ (قالَ يَقولُ) مِن بابِ (نَصَرَ)، و(ماتَ يَماتُ) كـ (خافَ يَخافُ) مِن بابِ (عَلِمَ)، فكلُّ قراءةٍ على مقتضَى لغةٍ.

* **(وإن كان)**؛ أي: ماضيهِ **(على فَعُلَ مَضمومِ العينِ فمُضارِعُهُ يَفْعُلُ بضمِّ العينِ؛ نحو: حَسُنَ يَحْسُنُ)**: وفي نسخةٍ: (وكَرُمَ يَكْرُمُ)، وفي أُخرى: (وأَخَواتِهِ كوَجُهَ يَوْجُهُ).

وهذا البابُ مُختصٌّ بالفعلِ اللَّازمِ بخلافِ الأبوابِ السَّابقةِ، وقد يكونُ بعضُ الأفعالِ له أبوابٌ متعدِّدةٌ كـ (قنط)، فإنَّه جاءَ مِن بابِ (نَصَرَ) و(ضَرَبَ) و(كَرُمَ) و(حَسِبَ) والمعنَى واحدٌ.

وقد يَختلِفُ المعنَى باختلافِ البابِ في المَبْنَى، فـ(لَبِسَ يَلْبَسُ) مِن بابِ (عَلِمَ يَعْلَمُ) مَصْدرُه اللُّبْسُ بالضم، ومِن بابِ (ضَرَبَ يَضْرِبُ) مَصْدرُه اللَّبْسُ بالفتحِ بمعنَى الخَلْطِ.

* * *

(١) قرأ ابن كثير وأبو عَمْرو وعاصِم في رِوَايَة أبي بكرٍ وابنُ عامر: ﴿مُتُّ﴾ و: ﴿مُتْنا﴾ و: ﴿مُتُّمْ﴾ برَفْع الْمِيم فِي كل الْقُرْآن، وتابعهم حفص على الضم في حرفي آل عمران: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ﴾ [آل عمرَان: ١٥٧] و: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ [آل عمرَان: ١٥٨] وَلم يكن حَفْص يرفع الْمِيم فِي شَيْء من الْقُرْآن غَيرهمَا. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص ٢١٨)، و«التيسير في القراءات السبع» للداني (ص ٩١).

* (**وأمّا الرُّباعيُّ المُجرَّدُ**)؛ أي: عن الزائدِ سالماً أو غيرَ سالم (**فهو**)؛ أي: ميزانُ ماضِيهِ (فَعْلَلَ) بفَتْحِ الفاءِ واللَّامَيْنِ وسُكونِ العينِ (**كدَحْرَجَ**) فلانٌ الشيءَ؛ أي: دَوَّرَهُ (**يُدَحْرِجُ دَحْرَجةً**) مصدرٌ قياسيٌّ، (**ودِحْرَاجاً**) بكسرِ أَوَّلِهِ مصدرٌ سَمَاعيٌّ، وكذلك: زَلْزَلَ يُزَلْزِلُ زَلْزَلةً وزِلْزالاً، ويُلْحَقُ بهِ نحوُ: هَرْوَلَ وبَسْمَلَ، ودليلُ الإلحاقِ اتِّحادُ الـمَصْدَرينِ وزناً واختلافُهما مادَّةً وأصلاً.

ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ مصادرَ الثُّلاثيِّ الـمُجرَّدِ مَقْصورةٌ على السَّماعِ؛ كالنَّصْر والضَّرْب والمَنْع والسُّؤَال والعِلْم والحِسَاب والكَرَم ونحوِ ذلك، بخلافِ الثُّلاثيِّ الـمَزِيدِ فإنَّ مَصادِرَها منها سماعيٌّ وأكثرُها قياسيٌّ كما سيأتي مُفصَّلاً.

* * *

* **(وأمَّا الثُّلاثيُّ المَزِيدُ فيهِ)**؛ أي: عَلَى حروفِ أُصولِهِ **(فهو على ثَلاثةِ أقسامٍ)**؛ لأنَّ الزَّائدَ فيهِ إمَّا حرفٌ واحدٌ، أو اثْنانِ، أو ثلاثةٌ:

(الأوَّل)؛ أي: مِنَ الأقسامِ الثَّلاثةِ: **(ما كان)**؛ أي: وُجِدَ **(ماضيهِ على أربعةِ أحرفٍ)**؛ أي: مَبنيَّاً عليها، بأنْ يكونَ الزَّائدُ فيه حَرفاً واحداً والباقي أصولاً، وهذا القِسْمُ ثلاثةُ أبوابٍ:

منها: بابُ الإفعالِ، فماضيهِ **(كأَفْعَلَ)** بزيادةِ الهمزةِ المقطوعةِ في قولِهِ: **(نحو: أَكْرَمَ إكراماً)** وهي للتَّعْدِيَةِ غالباً، فإنَّ (كَرُمَ) مَثَلاً لازِمٌ، فلمَّا أُدْخِلَ عليهِ الهمزةُ صار مُتَعدِّياً، يُقالُ: كَرُمَ زيدٌ، وأَكْرَمَ زيدٌ عَمْراً، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣] فإنَّهُ مُتَعدٍّ، ولازِمُهُ: تَمَّ.

ومنها: بابُ التَّفْعيلِ، **(وفَعَّلَ)** بتكريرِ العينِ ميزانُ ماضيهِ، **(نحو: فَرَّحَ تَفْرِيحاً)**، أصلُه: تَفْرِرَاحاً؛ لوجوبِ اشْتِمالِ المصدرِ على حروفِ فعلِهِ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الرَّاءُ الثَّانيةُ مِن جنسِ حركةِ ما قبلَها.

ثُمَّ اختُلِفَ أنَّ الزَّائدَ هو الأوَّلُ أو الثَّاني؟ والوجهانِ جائزانِ عندَ سيبويهِ، والأوَّلُ مَذهَبُ الخليلِ[1]، واختارَهُ ابنُ مالكٍ وجماعةٌ[2]، والثَّاني اختارَهُ ابنُ الحاجِبِ وطائفةٌ، وهو الأَظْهرُ فتَدَبَّرْ.

وهو للتَّعديةِ أيضاً غالباً مع إفادةِ التَّكثيرِ، ولذا جاءَ في وَصْفِ القرآنِ أنَّهُ (مُنَزَّلٌ) بالتَّشديدِ؛ لأنَّهُ نَزَلَ مُنجَّماً مُفصَّلاً، وفي حقِّ غيرِه مِن الكتبِ: (مُنْزَلٌ) بالتَّخفيفِ؛ لأنَّه نَزَلَ مُجْمَلاً ومُكمَّلاً. ومِن هذا البابِ ـ التَّفعيلِ ـ قولُه سبحانهُ وتعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ [يوسف: ٢٣].

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤/ ٣٢٩)، و«همع الهوامع» للسيوطي (٣/ ٤٥٧).

(٢) انظر: «التسهيل» لابن مالك (ص ٢٩٧).

ومنها: بابُ الـمُفاعَلَةِ **(وفاعَلَ)** بزيادةِ الألفِ بعدَ الفاءِ ميزانُ ماضيهِ، **(نحو: قاتَلَ مُقَاتَلةً)** مصدرٌ قياسيٌّ، **(وقِتالاً)** مصدرٌ سَماعيٌّ، وجاء: قِتَّالاً، بتشديدِ التَّاءِ **(وقِيْتالاً)** بالياءِ، وأصلُهُ أنْ يكونَ الفعلُ بينَ اثنينِ فصاعداً؛ يَفْعَلُ أحدُهما بصاحبِهِ ما يَفْعَلُ الصَّاحِبُ بِهِ، نحو: ضارَبَ زيدٌ عَمْراً، ويكونُ البادِئُ هو الأَوَّلَ، فتأمَّلْ.

* **(والثاني)** من الأقسامِ الثَّلاثةِ **(ما كان)**؛ أي: ماضيهِ **(على خَمْسةِ أحرفٍ)** بأنْ يكونَ الزائدُ فيه حَرْفَينِ، ومجموعُه خمسةُ أبوابٍ، وهو على نوعينِ:

(إمَّا أوَّلُه التَّاءُ مِثْلَ: تَفعَّلَ) بزيادةِ التَّاءِ وتكريرِ العينِ **(نحوَ: تَكَسَّرَ تَكَسُّراً)** بضمِّ السِّينِ للمُغايَرةِ، وهو لـمُطاوَعةِ فَعَّلَ بتشديدِ العينِ، نحو: كسَّرْتهُ فتكَسَّرَ، وقَطَّعْتهُ فتَقَطَّعَ.

وقد يَجيءُ للطَّلَبِ، نحو: تَكَبَّرَ؛ أي: طَلَبَ أنْ يكونَ كبيراً، وكذا: تَعَرَّفَ وتعَلَّمَ؛ أي: طَلَبَ الـمَعرِفةَ والعِلْمَ. وللتَّكَلُّفِ؛ نحو: تَزَهَّدَ وتَحَلَّمَ؛ أي: تكلَّفَ الزُّهْدَ والحِلْمَ.

والفرقُ بينَهما: حصولُ أصلِ الفعلِ صورةً في التَّكَلُّفِ دونَ الطَّلَب.

(وتَفَاعَلَ) بزيادةِ التَّاءِ والألِفِ **(نحوَ: تَباعَدَ تَباعُداً)** بضمِّ العينِ، وهو لِـمَا يَصْدُرُ مِن اثنينِ فصاعداً، نحو: تَضارَبَا تَضارَبوا، وقد يكونُ لمُطاوَعةِ فاعَلَ؛ نحو: باعَدْتُه فتباعَدَ. وللتَّكَلُّفِ؛ نحو: تَجَاهَلَ؛ أي: أَظْهَرَ الجَهْلَ مِن نَفْسِهِ بخلافِ الـمُتجاهِلِ.

(وإمَّا أوَّلُهُ الهمزةُ مثلَ: انْفَعَلَ) بزيادةِ الهمزةِ والنُّونِ **(نحو: انْقَطَعَ انْقِطاعاً)**، وهو لـمُطاوَعةِ فَعَلَ بالتَّخفيفِ؛ نحو: قَطَعَهُ فانْقَطَعَ.

(وافْتَعَلَ) بزيادةِ الهمزةِ والتَّاءِ **(نحو: اجْتَمَعَ اجْتِماعاً)** وهو للمُطاوَعةِ أيضاً؛ نحو: جَمَعْتُه فاجْتَمَعَ، وللمبالَغةِ في المعنَى؛ للزِّيادةِ في الـمَبْنَى، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وبمعنَى: تَفَاعَلَ، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ﴾ [الحج: ١٩]؛ أي: فَوْجانِ اخْتَصَموا.

(وافْعَلَّ) بزيادةِ الهمزةِ وإحدى اللَّامَيْنِ **(نحوَ: احْمَرَّ احْمِراراً)**؛ أي: اشْتَدَّ حُمْرتهُ، وهو للمُبالَغةِ، ولا يكونُ إلَّا لازِماً، واخْتَصَّ بالألوانِ والعُيوبِ الظَّاهرة.

* **(والثَّالثُ)**؛ أي: مِن الأقسامِ الثَّلاثةِ **(ما كان)**؛ أي: ماضيهِ **(على ستَّةِ أحرفٍ)** بأنْ يكونَ الزَّائدُ فيهِ ثلاثةَ أحرفٍ؛ نحو: اسْتَفْعَلَ، بزيادةِ الهمزةِ والسِّينِ والتَّاءِ؛ **(نحو: اسْتَخْرجَ استِخْراجاً)** وهو لطلَبِ الفِعْلِ؛ نحو: استَغْفَرَ ربَّه؛ أي: طَلَبَ مَغفِرتَهُ.

(وافْعَالَّ) بزيادةِ الهمزةِ والألفِ وإحْدَى اللَّامَيْنِ؛ **(نحو: احْمَارَّ احْمِيْراراً)** وهو أبلغُ مِن احْمرَّ؛ لأنَّ زيادةَ المَبْنَى تَدُلُّ على زيادةِ المعنَى.

(وافْعَوْعَلَ) بزيادةِ الهمزةِ والواوِ وإحْدَى العَيْنينِ؛ **(نحو: اعْشَوْشَبَ)** المكانُ **(اعْشِيْشاباً)**؛ أي: كَثُرَ عُشْبهُ؛ أي: كَلَؤُه[1] ما دامَ رَطْباً، وهو للمُبالَغةِ.

(وافْعَوَّلَ) بزيادةِ الهمزةِ والواوَيْنِ؛ **(نحو: اجْلَوَّزَ)** بهمُ السَّيرُ؛ أي: دامَ معَ السُّرعةِ **(اجْلِوَّازاً)** بكسرِ اللَّامِ وتشديدِ الواو.

(وافْعَنْلَلَ) بزيادةِ الهمزةِ والنُّونِ وإحْدَى اللَّامَيْنِ؛ **(نحو: اقْعَنْسَسَ اقْعِنْساساً)**؛ أي: ذَهَبَ صدرُه إلى خَلْفِه.

(وافْعَنْلَى) بزيادةِ الهمزةِ والنُّونِ والألِفِ للإلحاقِ؛ **(نحو: اسْلَنْقَى اسْلِنْقاءً)**؛ أي: وَقَعَ على القَفَا.

هذا، وفي لسانِ أهلِ البيانِ مِن أربابِ العِرْفانِ: أنَّ مَزِيدَ الفَضْلِ في أفرادِ الإنسانِ: إمَّا بمجرَّدِ الإيمانِ، أو بانْضِمامِ الإيقانِ، أو بإتمامِ الإحسانِ.

---

(١) في «ط»: «كلاه»، وفي «و»: «كلأ»، والصواب المثبت.

فـالأَوَّلُ للعَـوَامِّ مـن الأوليـاءِ، والثَّانـي للخَـوَاصِّ مِـن الأصفيـاءِ، والثَّالـثُ للأخَـصِّ مِـن الرُّسُـلِ والأنبيـاء.

وكـذا المراتـبُ الثَّلاثـةُ مُعْتبَـرةٌ فـي كلِّ صِفـةٍ وحالَـةٍ كمـا هـو مسـطورٌ فـي مَنـازِلِ السَّـائرينَ ومَراحِـلِ الطَّائِريـنَ، وبيانُـه: أنَّ التَّقْـوَى أقـلُّ مَراتِبِهـا مِن الشِّـرْكِ ونحـوِه، وأَوْسَـطُها مِـن الذَّنْـبِ وعَمْـدِهِ، وأَعْـلاهُ التَّقْوَى مِـن خُطورِ ما سِـوَى اللهِ. وفَسِّـرْ على هـذهِ الصِّفـاتِ بَقِيَّةَ الـمَقامات.

***

* (**وأمَّـا الرُّباعـيُّ المَزِيـدُ فيـهِ**)؛ أي: حـرفٌ أو حَرْفـانِ، (**فأَمْثلتُـهُ**)؛ أي: أبنيَةُ أبوابِـهِ ثلاثةٌ:

(**تَفَعْلَـلَ**) بزيـادةِ التَّاءِ؛ كــ: تَدَحْرجَ تَدَحْرُجـاً، بضمِّ الرَّاءِ فَرْقاً بينَـهُ وبينَ فِعْلِهِ، وأُلْحِقَ بهِ: تَمَسْـكَنَ؛ أي: أَظْهَرَ الــمَسْكنةَ؛ أي: السُّكونَ.

(**وافْعَنْلَلَ**) بزيادةِ الهمزةِ والنُّونِ (كـ: **احْرَنْجَمَ احْرِنْجاماً**)؛ أي: ازْدَحَمَ.

والفرقُ بينَ بابي (اقْعَنْسَسَ) و(احْرَنْجَمَ): أنَّهُ يجبُ في الأوَّلِ تكريرُ اللَّامِ في الموزونِ دونَ الثَّاني؛ لأنَّ الأوَّلَ ثُلاثيُّ الأصولِ والثَّاني رُباعيُّ الأُصولِ.

(**وافْعَلَـلَّ**) بزيـادةِ الهمـزةِ والـلَّامِ، فهـو بسـكونِ الفـاءِ وفتـحِ العيـنِ، واللَّامُ الأُولَـى مخفَّفـةٌ والأخيرةُ مشـدَّدةٌ؛ (كـ: **اقْشَـعَرَّ** جِلْدُهُ (**اقْشِـعْراراً**) بكسـرِ الشِّـينِ؛ أي: أَخَذَتْـهُ قُشَـعْرِيرةٌ؛ أي: رِعْـدةٌ، ومنـهُ قولُـه تعالـى: ﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمـر: ٢٣].

وبلسانِ أربابِ الإشارةِ: الزِّيادةُ في الكُمَّلِ لا يكونُ إلَّا بـمَرْتبتينِ بالنِّسبةِ إلى مَن دُونَهم في الدُّنيا، وبالدَّرَجتَينِ في العُقْبَى، أعني بهما مقامَي: الكَمَالِ والتَّكميلِ.

* * *

[تقسيمُ الفعلِ إلى مُتعدٍّ ولازمٍ]

(**تنبيهٌ**)؛ أي: هذا إعلامٌ بما وَقَعَ مُجْمَلاً ويَحتاجُ إلى بيانِهِ مُفصَّلاً: (**الفِعْلُ**)؛ أي: جِنْسهُ (**إمَّا مُتَعَدٍّ فهو**)؛ أي: المتعدِّي، (**الذي**)؛ أي: الفعلُ الذي (**يَتعدَّى**)؛ أي: يَتَجاوَزُ مِن الفاعِلِ (**إلى المفعولِ بهِ**) وهو الذي وَقَعَ عليهِ الفعلُ؛ (**كقولكَ: ضَرَبْتُ زيداً**)، وقد يكونُ مُتعدِّياً إلى مفعولينِ نحوَ قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾، أو ثلاثةٍ نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٣].

وإنَّما قيَّدَ المفعولَ بقولِهِ: (به)؛ لأنَّ المتعدِّيَ وغيرَه سِيَّانِ في نَصْبِ ما عَدَا المفعولِ به؛ مِن المفعولِ مَعَهُ، والمفعولِ فيهِ، والمفعولِ المطلَقِ، والمفعولِ لهُ؛ نحو: اجْتَمَعَ القومُ والأميرُ في السُّوقِ يومَ الجُمُعَةِ فوقَ السَّطْحِ اجْتِماعاً لتأديبِ زيدٍ، أو تعليماً له.

(**ويُسَمَّى**) المتعدِّي (**أيضاً: واقِعاً**) لوُقوعِهِ على المفعول به، (**ومُجاوِزاً**) لمجاوَزَتِهِ الفاعِلَ، بخلافِ اللَّازِمِ لفاعِلِهِ التَّامِّ به غيرِ مُحتاجٍ إلى غيرِهِ.

(**وإمَّا غيرُ مُتَعدٍّ، وهو**)؛ أي: غيرُ المتعدِّي (**الذي**)؛ أي: الفعلُ الذي (**لَمْ يَتَجاوَزْ**) ـ وفي نُسخةٍ: (لم يُجاوِز) ـ (**الفاعلَ**)؛ أي: فاعِلَه؛ (**كقولكَ: حَسُنَ زيدٌ**)، فإنَّ الفعلَ الذي هو الحُسْنَ لَمْ يُتَصوَّرْ أنْ يَتَجاوَزَ زيداً، بل ثَبَتَ الحُسْنُ فيه.

(**ويُسَمَّى**) غيرُ المتعدِّي: (**لازِماً**)؛ للُزومِهِ على الفاعِلِ وعَدَمِ تَجاوُزِهِ عنه، (**و: غيرَ واقعٍ**)؛ لعَدَمِ وُقوعِهِ على المفعولِ به، ويُسَمَّى: قاصراً؛ لقَصْرِه على الفاعِلِ وعدمِ تجاوُزِهِ إلى المفعولِ به.

فالنَّحْويُّ[1] مشغولٌ بزيدٍ وعمرٍو ونحوِه، والصُّوفيُّ مشغولٌ بأمرِ اللهِ ونَهْيِهِ، والاستغراقِ في بحرِ شُهودِهِ ومَحْوِهِ.

---

(١) قوله: «فالنحوي»، كذا وقعت في «ط» و«و» دون تقديم، ولعل هذا من باب الإشارة كما جرت عادة المؤلف من تعقيب كل فقرة بنحو ذلك.

(وتُعَدِّيهِ)؛ أي: وتُعَدِّي أنتَ الفعلَ، وفي بعضِ النُّسخِ: (وتَعْدِيَتُه)؛ أي: وجَعْلُ اللَّازِمِ متعدِّياً (في الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ) ـ أي: خاصَّةً ـ بأحدِ الشَّيْئَينِ:

(بتَضْعيفِ العينِ)؛ أي: بنَقْلِ الفعلِ الثُّلاثيِّ المجرَّدِ واللَّازِمِ إلى بابِ التَّفْعيلِ ليَصِيرَ مُتعدِّياً.

(وبالهمزةِ)؛ أي: وبنقلِهِ إلى بابِ الإفعالِ لذلك.

(كقولكَ: فرَّحْتُ زيداً) بتشديدِ الرَّاءِ، فإنَّ قولكَ: (فَرِحْتُ) ـ ثلاثيّاً مجرَّداً ـ لازِمٌ، فلمَّا قُلْتَ: (فَرَّحْتُهُ) بزيادةِ أحدِ الرَّاءَيْنِ صار متعدِّياً.

(و: أَجْلَسْتُهُ) فإنَّ قولكَ: (جَلَسْتُ) لازمٌ، فلمَّا قلتَ: (أَجْلَسْتُهُ) بزيادةِ الهمزةِ صارَ متعدِّياً.

(وبحرفِ الجرِّ)؛ أي: وتُعَدِّيهِ بحروفِ الجارِّ (في الكلِّ) مِن الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ، مُجرَّداً أو مَزِيداً فيه؛ لأنَّ حروفَ الجارِّ وُضِعَتْ لتَجُرَّ معانيَ الأفعالِ إلى الأسماءِ؛ (نحو: ذَهَبْتُ بزيدٍ، وانْطَلَقْتُ به) فإنَّ ذَهَبَ وانْطَلَقَ لازِمانِ، فلمَّا أَتَيْتَ بالجارِّ والمجرورِ ظاهراً أو مضمَراً صارَا متعدِّيينِ.

قال الرَّضيُّ: ولا يُعدَّى كلُّ فعلٍ بالهمزةِ والتَّضعيفِ، فإنَّ النَّقْلَ مِن المجرَّدِ إلى بعضِ الأبوابِ المشعَّبةِ موكولٌ إلى السَّماعِ، فلا تَقولُ: ذَهَّبْتُ خالداً، ولا: أَنْصَرْتُ زيداً عَمْرواً[1]، بخلاف: عَلَّمْتُ زَيداً بَكراً.

وهذا باعتبارِ التَّصرُّفِ، وأمَّا في طريقِ التَّصوُّفِ، فكلٌّ مِن العلمِ والظُّلمِ يكونُ قاصِراً ومتعدِّياً، والعِلْمُ المتعدِّي هو الذي يَتَجاوَزُ نَفْعُهُ إلى غيرِه بتعليمٍ ووَعْظٍ وتدريسٍ وتَصْنيفٍ ودلالةٍ إلى غيرِه، والقاصِرُ هو الذي يكونُ نافعاً لنَفْسِهِ؛ لاشتغالِهِ

---

(١) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ١٤٢).

بعبادةِ ربِّهِ، ودَفْعِ شَرِّهِ وضَرِّهِ، ولا شكَّ أنَّ الأوَّلَ أفضلُ، ومِن ثَـمَّـةَ قال عليه السَّلامُ: «فَضْلُ العالمِ على العابِدِ كفَضْلي على أَدْناكُم»[1]، وفيهِ مبالَغةٌ لا تَخْفَى.

وكذا الظُّلمُ تارةً يكونُ قاصراً على صاحِبِهِ ولا يتجاوَزُ ضَرَرُه إلى غيرِه كما في حُقوقِ اللهِ تعالى، وأُخْرى يكونُ متعدِّياً إلى غيرِه كحُقوقِ العِبَادِ، وهذا أعظمُ ضَرَراً وأشدُّ خَطَراً.

وحاصِلُـه: أنَّ العلـمَ المتعـدِّيَ بمنزلـةِ العِلْمَيْنِ، والظُّلْـمَ المتعدِّيَ فـي مَرْتبةِ ظُلْمَيْـنِ، وأكبـرُ العِلْـمِ هو معرفـةُ اللهِ، وأعظـمُ الظُّلمِ هو الشِّـركُ بـاللهِ، وأَقَلُّه خُطورُ إرادةِ مـا سِـوَاهُ؛ كما قال العـارِفُ ابـنُ الفارِضِ:

ولـو خَطَـرتْ لـي فـي سِـوَاكَ إرادةٌ ... على خَطَرِي سـهواً حَكَمْـتُ بِرِدَّتي[2]

* * *

(١) رواه الترمذي (٢٦٨٥) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وقال ـ كما في «تحفة الأشراف» (٤/ ١٧٧)، و«الترغيب والترهيب» للمنذري (١/ ٥٦) ـ: حسن صحيح. وزاد في «التحفة»: غريب.

(٢) البيت في «ديوان ابن الفارض» (ص ٥٢).

(فصلٌ
في أَمْثلةِ تَصْريفِ هذهِ الأفعالِ)

أي: في بيانِ تفصيلِ أبنيةِ الماضي والـمُضارِعِ وما أُخِذَ منهُ؛ مِن الأمرِ والنَّهْي، والجَحْدِ والنَّفْي، ونحوِ ذلك؛ مِن فعلِ الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ، المجرَّدِ أو مَزِيدٍ فيه، السَّالمِ أو غيرِه، ممَّا أُشيرَ فيما هنالك.

وقَدَّمَ الفعلَ الماضيَ لتَقدُّمِ زَمانهِ على الحالِ والاستقبالِ، مع اخْتِصاصهِ به على وجهِ الاستقلال، فقال:

[الفِعْلُ الماضِي]

(**أمَّا الماضي**)؛ أي: مِن الأفعالِ (**فهو الفِعْلُ الذي دَلَّ على معنًى**)؛ أي: حَدَثٍ مِن الضَّربِ ونحوِه (**وُجِدَ**) ذلك الحَدَثُ (**في الزَّمانِ الماضي**) فالماضي الأوَّلُ صناعيٌّ والثَّاني لُغَويٌّ، فلا يَلْزمُ تَصريفُ الشَّيء بنَفْسهِ، ولا حصولُ الدَّوْرِ في حَدِّه.

ثُمَّ اعْلَمْ: أنَّ الماضيَ إمَّا مَبْنيٌّ للفاعلِ، أو مَبْنيٌّ للمفعولِ، ولكلٍّ منهُما عَلَامةٌ في الـمَبْنَى ليكونَ تَفْرِقةً في المعنى:

١ ـ (**فالمَبْنيُّ للفاعلِ منهُ**)؛ أي: مِن الماضي؛ أي: الفعلِ الماضي الذي (**كانَ**)؛ أي: استَمَرَّ (**أوَّلُه**)؛ أي: أَوَّلُ حُروفِهِ (**مفتوحاً**) نحو: نَصَرَ (**أو أَوَّلُ متحرِّكٍ منهُ مفتوحاً**) نحو: اجْتَمَعَ، فإنَّ أَوَّلَ متحرِّكٍ مِن افْتَعَلَ هو التَّاءُ، وهو مفتوحٌ؛ لأنَّ الفاءَ ساكنةٌ، والهمزةَ غيرُ مُعْتدٍّ بها لسُقوطِها في الدَّرْجِ. و(أو) للتَّنْويع؛ أي: ما كان على أَحَدِ هذَيْنِ الوجهَيْنِ.

(**ومِثالُه**)؛ أي: مِثالُ الماضي المبنيِّ للفاعِلِ: (**نَصَرَ**) للغائبِ الـمُفرَدِ، ويُسْنَدُ

تارةً إلى مُظْهَرٍ؛ نحو: نَصَرَ زيدٌ، وأُخرى إلى مُضْمَرٍ نحو: زيدٌ نَصَرَ، (**نَصَرَا**) لـمُثنَّاهُ، (**نَصَروا**) لجَمْعِه، وقد يُحْذَفُ واوُه للضَّرورةِ في الوزنِ؛ كقوله:

فلَــوْ أنَّ الأَطِبَّــا كانُ حَوْلــي[1]

بضمِّ النُّونِ؛ أي: كانوا.

(**نَصَرَتْ**) للغائبةِ الـمُفْردةِ، (**نَصَرَتَا**) لمُثنَّاها، (**نَصَرْنَ**) لجَمْعِها.

(**نَصَرْتَ**) للمُخاطَبِ الواحدِ، (**نَصَرْتُما**) لمُثنَّاهُ، (**نَصَرْتُمْ**) لجَمْعِهِ.

(**نَصَرْتِ**) للمُخاطَبةِ الواحدةِ، (**نَصَرْتُما**) لمُثنَّاها، فهي كلمةٌ مشتركةٌ، (**نَصَرْتُنَّ**) لجَمْعِها.

(**نَصَـرْتُ**) للمُتكلِّـم الواحِدِ مُذكَّـراً كانَ أو مُؤنَّثاً، (**نَصَرْنَـا**)؛ أي: مع غَيْرِه، أو للمُعَظِّمِ نَفْسَـه كقولِهِ تعالـى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ [الفتح: ١].

(**وقِسْ على هذا**) الـمَذْكورِ مِن تَصْريفِ (نَصَرَ) على وزنِ فَعَلَ مَوْزُوناتِ (**فَعْلَلَ**) كـ: دَحْرَجَ، (**وتَفَعْلَلَ**) كـ: تَزَلْزلَ، (**وافْتَعَلَ**) كـ: اجْتَمَعَ، (**وانْفَعَلَ**) كـ: انْقَطَعَ، (**واسْتَفْعَلَ**) كـ: استَغْفَرَ، (**وافْعَنْلَلَ**) كـ: احْرَنْجَمَ واقْعَنْسَسَ، وتَصارِيفُها واضحةٌ.

(**وافْعالَّ**) كـ: احْمارَّ احْمِراراً، احْمارُّوا، احْمارَّتْ، احْمارَّتا، احْمارَرْنَ بفتحِ الرَّاءِ، وكذا إلى آخِرِه.

(**وافْعَلَلَّ**) كـ: اقْشَعَرَّ، وتَقولُ في الفَكِّ: اقْشَعْرَرْنَ، بفتحِ الرَّاءِ أيضاً.

(**وافْعَوْعَلَ**) كـ: اعْشَوْشَبَ.. إلخ، وكذلكَ سائرُ الأبوابِ.

ومِن المُشْكِلِ في الجُملةِ: (افْعَنْلَى) كـ: اسْلَنْقَى، اسْلَنْقَيَا، اسْلَنْقَوْا، اسْلَنْقَتْ،

---

(١) البيت دون نسبة في «مجالس ثعلب» (ص ٨٨)، و«الكشاف» (٣/ ١٧٧)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» لأبي البركات الأنباري (١/ ٣٨٥).

اسْلَنْقَتَا، اسْلَنْقَيْنَ.. إلخ، بفتحِ القافِ في الكُلِّ، وسيأتي بيانُ إعْلَالِ اسْلَنْقَوْا واسْلَنْقَيَا واسْلَنْقَيْنَ في الـمُعْتلَّاتِ عندَ نحوِها مِن الكَلِماتِ.

(**ولا تَعْتَبِرْ**) أنتَ، بصيغةِ النهيِ، وفي بعضِ النُّسخِ مَبْنيّاً للمفعولِ بصيغةِ النَّفْيِ، فيَختلِفُ إعرابُ (**حَرَكات الأَلِفاتِ**)؛ أي: الهَمْزاتِ في صُوَرِ الأَلِفات (**في الأَوَائلِ**)؛ أي: أوائلِ الكلماتِ الواقِعَةِ في أبوابِ (افْتَعَلَ) و(انْفَعَلَ) و(اسْتَفْعَلَ) ونحوِه ممَّا في أوَّلِهِ همزةٌ زائدةٌ، سِوَى بابِ الإفعالِ لأنَّ همزتَهُ مقطوعةٌ مفتوحةٌ، بخلافِ غيرِها إذ هي موصولةٌ مكسورةٌ.

(**فإنَّها**)؛ أي: هذهِ الأَلِفاتُ (**زائدةٌ**) لدَفْعِ الابتداءِ بالسَّاكِنِ (**تَثْبُتُ في الابْتِداءِ**) للاحْتِيَاجِ إليها (**وتَسْقُطُ في الدَّرْجِ**)؛ أي: في وَسَطِ الكلامِ للاسْتِغْناءِ عنها.

٢ ـ (**والمَبْنيُّ للمفعولِ منهُ**)؛ أي: مِن الماضي، (**وهو**)؛ أي: المبنيُّ للمفعولِ مُطْلَقاً سَواءٌ كانَ مِن الماضي والـمُضارِعِ أو غيرِهما (**الذي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه**)؛ أي: لَمْ يُذْكَرْ فاعِلُه معهُ في تركيبِهِ، وهذا الـمَقالُ ممَّا يَصْلُحُ للمِثالِ؛ كما يُقالُ: ضُرِبَ زيدٌ، فيُرْفَعُ زيدٌ لقيامِهِ مَقامَ فاعِلِهِ، ويُسمَّى: نائبَ الفاعِلِ، وقد يُقالُ له الفاعِلُ أيضاً مَجازاً لتَلَبُّسِهِ ـ وهو مفعولٌ، وحَقُّه النَّصْبُ ـ لِبَاسَ فاعِلِه مِن الرَّفعِ؛ لوُقوعِهِ في مَحلِّه.

والجملةُ[1] مُعترِضةٌ بينَ المبتدأ السَّابِقِ وخبرِه اللَّاحِقِ، وهو قولُهُ (**ما كانَ**)؛ أي: الفِعْلُ الماضي الذي كانَ (**أوَّلُه مضموماً**) حقيقةً أو حُكْماً (**كـ: فُعِلَ**) نحو: نُصِرَ وقِيْلَ، (**وفُعْلِلَ**) كـ: زُلْزِلَ، (**وأُفْعِلَ**) كـ: أُكْرِمَ، (**وفُعِّلَ**) بتشديدِ العينِ كـ: نُزِّلَ.

(**وفُوْعِلَ**) كـ: قُوتِلَ مجهول قاتَلَ، بقَلْبِ الألِفِ واواً لانْضِمامِ ما قَبْلَها، ومنه قولُه تعالى: ﴿مَا وُرِيَ﴾ [الأعراف: ٢٠] فإنَّهُ مجهولُ: وارَى.

---

(١) يعني جملة المتن: «وهو الذي لم يسم فاعله».

(وتُفُعِّلَ) بضمِّ التَّاءِ والفاءِ أيضاً؛ لأنَّكَ لو قُلْتَ: تُفَعِّلَ، بضمِّ التَّاءِ فقط لَالْتبسَ بمضارِعِ فَعَّلَ بتشديدِ العينِ: إمَّا في حالةِ الوَقْفِ، أو النَّصْبِ، أو مُطْلَقاً؛ لأنَّ مِثْلَ هذا التَّغايُرِ ممَّا لا يُعْتَدُّ به لرَفْعِ اللَّبْس.

(وتُفُوعِلَ)؛ أي: وكذا قالوا في مَجْهولِ تَفَاعَلَ: (تُفُوعِلَ) بضمِّ التَّاءِ والفاءِ، إذ لو اقْتَصَروا على ضمِّ التَّاءِ وقالوا: تُفَاعِلَ، لَالْتَبسَ بمضارعِ فاعَلَ، ثُمَّ قُلِبَتِ الألِفُ واواً لانْضِمامِ ما قَبْلَها.

(أو كانَ أوَّلُ مُتَحَرِّكٍ منهُ مَضموماً) حقيقةً (نحو: افْتُعِلَ) كـ: اجْتُمِعَ، بضمِّ التَّاءِ الملفوظةِ، أو حُكْماً كـ: اخْتِيرَ، بضمِّ التَّاءِ المقدَّرةِ؛ لأنَّهُ أوَّلُ متحرِّكٍ منه كما تقدَّمَ في الـمَبْنيِّ للفاعِلِ، (واسْتُفْعِلَ) نحو: اسْتُغْفِرَ، بضمِّ التَّاء.

(وهمزةُ الوَصْلِ) فيما أوَّلُ مَتحرِّكٍ منهُ مَضمومٌ (تَتْبَعُ هذا المَضْمومَ) ـ الذي هو أوَّلُ مُتحرِّكٍ ـ (في الضَّمِّ)، يعني: يكونُ مضموماً عندَ الابتداءِ؛ كقولكَ مُبْتدِئاً: اُسْتُخْرِجَ المالُ، بضمِّ الهمزةِ لـمُتابَعةِ التَّاء، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿اُجْتُثَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، واسْتُحِقَّ.

(وما قَبْلَ آخِرِه)؛ أي: آخِرِ الـمَبْنيِّ للمفعولِ (يكونُ مَكسوراً أبداً) حقيقةً (نحو: نُصِرَ زيدٌ، واسْتُخْرِجَ المالُ)، أو حُكْماً؛ نحو: بِيْعَ، وانْقِيدَ، واخْتِيرَ، ومُدَّ مجهولاً، وقَرأَ عَلْقمةُ: ﴿رِدَّت إلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] بكسرِ الرَّاءِ المنقولةِ(١)، وكذا: ﴿وَلَوْ رِدُّوا العَادُواْ﴾ [الأنعام: ٢٨](٢).

***

(١) انظر: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» لابن جني (١/ ٣٤٥).

(٢) وهي قراءة يحيى بن وثاب والنخعي والأعمش. انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٢٨٢).

[الفِعْلُ المضارِعُ]

(**وأمَّا المُضارِعُ**)؛ أي: الفعلُ الـمُضارِعُ (**فهو ما**)؛ أي: الفعلُ (**الذي يكونُ أوَّلُه إحْدَى الزَّوائدِ الأربعِ**)؛ أي: الدَّاخِلةِ على حُروفِ الماضي، (**وهي: الهمزةُ والنُّونُ والياءُ**)؛ أي: التَّحتيَّةُ، (**والتَّاءُ**) الفوقيَّةُ.

(**يَجْمَعُها**) ـ أي: تلكَ الزَّوائدَ ـ قولُكَ: (**أَنَيْتُ**) بفَتْحِ التَّاء وضمِّها مِن: أَنَى يَأْنِـي، بمعنَى: حانَ، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦].

(**أو: أَتَيْنَ، أو: نَأْتي**)، أو: (نَأَيْتُ) على ما في نُسخةٍ.

وإنَّما زادُوها فَرْقاً بَيْنَه وبَيْنَ ماضيهِ، وبهذا يندفِعُ تَوَهُّمُ كونِ: أَكْرَمَ، وتَكَسَّرَ، ونَرْجِس، ويَرْنَى[1]، داخلاً في تَعْريفِهِ.

(**الهمزةُ للمتكلِّمِ وَحْدَه**) نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿أَنَّ أَنصَحَ لَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، و: أَشْهَدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ.

(**والنُّونُ للمتكلِّمِ إذا كانَ معهُ غيرُه**) نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، أو للمُعَظِّمِ نَفْسَه نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣].

(**والتَّاءُ للمُخاطَبِ مُفْرَداً**) نحوَ: أنتَ تَنْصُرُ، (**ومُثَنًّى**) نحوَ: أنتُما تَنْصُرانِ، (**ومَجْموعاً**) نحوَ: أنتُم تَنْصُرونَ، (**مُذكَّراً كانَ**) الـمُخاطَبُ في هذه الثَّلاثةِ (**أو مُؤنَّثاً**) ففي جمعِ الإناثِ المخاطَبةِ تقولُ: أنتُنَّ تَنْصُرْنَ، وفي الواحدةِ المخاطَبةِ: أنتِ تَنْصُرِينَ، (**وللغائِبةِ المُفْرَدةِ**) نحوَ: هي تَنْصُرُ، (**ولمُثَنَّاها**) نحوَ: هما تَنْصُران.

(**والياءُ للغائبِ المُذكَّرِ مُفْرَداً**) نحوَ: هو يَنْصُرُ، (**ومُثَنًّى**) نحوَ: هما يَنْصُرانِ،

---

(١) بفتح الياء وسكون النون: رملة في ديار بني سعد. انظر: «معجم ما استعجم» (١/ ٣١٠).

(ومَجْموعاً) نحوَ: هم يَنْصُرون، **(ولجَمْعِ المُؤنَّثِ الغائبةِ)** نحوَ: هُنَّ يَنْصُرْنَ، وجاءَ جَمْعُهُنَّ بالتَّاءِ في لُغةٍ وقراءةٍ غَريبةٍ حَكَاها يونُسُ عن أبي عَمْرٍو، فإنَّهُ رَوَى: (تَتفطَّرْنَ) بالتَّاءَينِ[1] في قولِهِ تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ ﴾ [الشورى: ٥].

ثُمَّ اعتُرِضَ بأنَّ الياءَ استُعْمِلَ في حقِّ اللهِ سبحانَهُ، وهو مُنَزَّهٌ عن كونِهِ غائباً ومُذكَّراً.

وأُجيبَ: بأنَّهُ إذا قيل: اللهُ يَحْكُمُ، فـ(اللهُ) لَفْظُه مذكَّرٌ غائبٌ؛ لأنَّهُ ليس بالمتكلِّم ولا بالمخاطَبِ، وهو المرادُ بالغائبِ.

ثُمَّ نحوُ: (تَنْصُرُ) مشترَكٌ بينَ الغائبةِ والمخاطَبةِ، و(تَنْصُران) بين الغائبَتَيْنِ والمخاطَبَيْنِ والمخاطَبَتَيْنِ.

وسُمِّيَ هذا: المضارِعُ، والـمُضارَعةُ في اللغة: الـمُشابَهةُ، مأخوذاً مِن الضَّرْعِ، كأنَّ كِلَا الشَّبيهَيْنِ ارْتَضَعَا مِن ضَرْعٍ واحدٍ، فهُمَا أَخَوانِ رَضاعاً.

والمضارِعُ مُشابِهٌ لاسمِ الفاعِلِ في الحركاتِ والسَّكَناتِ؛ كـ: يَضْرِبُ وضارِبٌ، ولـمُطْلَقِ الاسمِ في وقوعِهِ مُشترَكاً؛ كما بَيَّنَه بقولِهِ: **(وهو)** وفي نُسخةٍ: (وهذا)؛ أي: الفعلُ الـمُضارِعُ **(يَصْلُحُ للحال)** المُعبَّرِ عنه بـ: الآنِ المتوسِّطِ بينَ الماضي والمُستقبَلِ بعدَ زَمانِكَ الذي أنتَ فيهِ مِن الأحوال.

---

(١) كذا ذكر المؤلف، وقال ابن خالويه في «القراءات الشاذة» (ص ١٣٤): «تنفطرن: بالتاء والنون يونس عن أبي عمرو»، ثم قال ابن خالويه: «هذا حرف نادر؛ لأن العرب لم تجمع بين علامتي التأنيث، لا يقال: النساء تقمن، ولكن: يقمن...».

وقراءة: «تتفطرن» بالتاءين ذكرها دون عزو لقارئ: البيضاوي في «تفسيره» (٥/ ٧٦).

ووقع عند بعضهم في نقل هذه القراءة قيل وقال، انظره في «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٢٠٨)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١٩/ ٧)، و«الدر المصون» للسمين الحلبي (٩/ ٥٣٩). وقال السمين في آخر كلامه: «ثم إنَّه سواءٌ قُرِئَ: «تَتَفَطَّرْنَ» بتاءَيْن أو بتاءٍ ونونٍ، فإنه نادرٌ كما ذَكَرَ ابنُ خالوَيْه، وهذه القراءةُ لم يُقْرَأ بها في نظيرتِها في سورةِ مريم».

والصُّوفيَّةُ وأربابُ الأحوالِ بسبَبِ تَرْكِ الماضي لعَدَمِ استِدْراكِهِ، وتَرْكِ الاستقبالِ لعَدَمِ تَحَقُّقِ وُجودِهِ، اشْتَغَلوا بالحالِ وأَدْرَكوا كمالَ الـمَنَالِ، وهذا معنَى قولِهم: الوقتُ سيفٌ قاطِعٌ، والصُّوفيُّ ابنُ الوقتِ، أو: أبو الوَقْتِ، في تعريفٍ جامِعٍ مانِعٍ، فإنَّهم يَعُدُّونَ كلَّ نَفَسٍ مِن أنفاسِهِم نَفَساً أخيراً؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤]؛ أي: في النَّفَسِ الآتي، ولقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾ [المنافقون: ١١]؛ أي: نَفَساً[١].

وقد وَرَدَ: وليس يَتحَسَّرُ أهلُ الجنَّةِ إلَّا على ساعةٍ مَرَّتْ بهِمْ ولم يَذْكُروا اللهَ فيها.

ومِن كلامِ بعضِ الأكابرِ: الدُّنيا ساعةٌ فاجْعَلْها طاعةً، نَسأَلُ اللهَ التَّوفيقَ والاسْتِطاعَةَ.

(**تقولُ: يَفْعَلُ**)؛ أي: زيدٌ (**الآنَ**)؛ أي: بهذا القَيْدِ ونحوِه، (**ويُسمَّى**)؛ أي: المضارعُ حِينَئذٍ: (**حالاً وحاضِراً**)؛ أي: نَقْداً.

(**أو: يَفْعَلُ غداً**)؛ أي: في غدٍ ونحوِه، ويُسَمَّى: مستقبَلاً، بفتحِ الباءِ على المشهورِ؛ لأنَّكَ تَستقبِلُ الزَّمانَ، فهو مستقبَلٌ اسمُ مفعولٍ، وبكَسْرِها لأنَّهُ يَستقبِلُكَ فهو مستقبِلٌ اسمُ فاعلٍ.

ثُمَّ قيل: المضارِعُ موضوعٌ للحالِ ويُستَعْمَلُ مَجازاً في الاستِقْبال، وقيلَ بالعَكْسِ في المَقال، والصَّحيحُ أنَّهُ مُشترَكٌ بينَهُما؛ لأنَّهُ يُطْلَقُ عليهِما إطلاقَ كلِّ مُشترَكٍ اشتراكاً لَفظيّاً على أفرادِهِ، وأنَّهُ مع القَرينةِ يَتعيَّنُ ما دَلَّتْ عليه، وبِدُونها يكونُ مُجْمَلاً، ولذا قيل: (**وإذا أَدْخَلْتَ**)؛ أي: أنتَ (**عليه**)؛ أي: على المضارِعِ المحتمِلِ للحالِ والاستقبالِ (**السِّينَ أو سَوْفَ**) الدَّالَّيْنِ على التَّأخيرِ (**فقُلْتَ: سيَفْعَلُ، أو: سَوْفَ يَفْعَلُ، اخْتصَّ**)

---

(١) أي: لن يؤخرها نَفَساً.

على البناءِ للفاعِلِ، أو المفعول؛ أي: صارَ مَخصوصاً (**بزمانِ الاستقبالِ**)، و(سَوْفَ) أكثرُ تَنْفيساً في الإمْهالِ لأنَّ كَثْرةَ المَبْنَى غالباً يَدُلُّ على زيادةِ المعنى.

قيلَ كما في نُسخةٍ: (وإذا دَخَلَه لامُ الابْتِداءِ اخْتصَّ بزمانِ الحالِ)؛ نحوَ قولِكَ: لَيَفْعَلُ، وهذا ما ذَهَبَ إليه الكوفيُّونَ والزَّمَخْشَريُّ[1] وابنُ مالكٍ[2] وغيرُهم.

وفي التَّنزيلِ: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣].

واستُشْكِلَ بأنَّ هذا الفعلَ مُستقبَلٌ؛ لأنَّ فاعِلَ (يَحْزُنُ) ـ وهو الذَّهابُ ـ لمْ يُوجَدْ عندَ نُطْقِ يعقوبَ عليهِ السَّلامُ بـ (يَحْزُنُ)، ولا يَسْبِقُ الفعلُ فاعِلَه.

وأُجِيبَ بأنَّ التَّقديرَ: قَصْدُ أنْ تَذْهَبوا بهِ، والقَصْدُ حالٌ[3]، وهذا في بابِ المبالَغةِ كمالٌ.

وأمَّا في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، و: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، تمَحَّضتِ اللَّامُ للتَّوكيدِ مُضمحِلًّا عنها معنَى الحاليَّةِ؛

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ٣١)، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦].

(٢) كذا نقل المؤلف عن ابن مالك، والذي في «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٢٢) الرد على من قال بأن لام الابتداء تخلِّص المضارع للحال، فقال: «وأما لام الابتداء فمُخلصةٌ للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنوا، بل جائز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، و: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ فـ (يَحْزُنُ) مقرون بلام الابتداء، وهو مستقبل؛ لأن فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب عليه السلام بـ (يَحْزُنُ) غير موجود، فلو أُريدَ بـ (يَحْزُنُ) الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود، وهو محال». وسيذكر المؤلف الجواب على هذا لاحقاً.

(٣) أي: واقع في الحال لا الاستقبال، وليس المراد أنه حال في الإعراب، لأنه مرفوع على أنه فاعل (يحزن).

لأنَّها إنَّما تُفيدُ ذلك إذا دَخَلَتْ على المُضارعِ المحتمِلِ لها، لا المستقبَلِ؛ لصَرْفِ المُنافي لمُقْتَضاها[1].

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤] نُزِّلَ منزلةَ الحالِ؛ إذ لا شكَّ في وقوعِهِ في المآلِ، وعندَ البَصْريِّينَ اللَّامُ للتَّوكيدِ فقط، فلا إشكال.

وربَّما يُقالُ بلسانِ أربابِ الأحوال: إنَّهُ قد يَخْتَلِفُ حالُ السَّالِكِ عندَ تَجَرُّدِه عن الخَلْقِ مِن الكمال، وعندَ تَعَلُّقِهِ بالغيرِ مِن النُّقْصانِ والزَّوَال.

ثُمَّ اعْلَمْ: أنَّ المضارِعَ أيضاً إمَّا مَبْنيٌّ للفاعِلِ، أو المفعولِ، ولكلٍّ منهُما وَضْعٌ مَعمولٌ مَقبول، يُسمَّى بالمعلومِ والمجهول، (**فالمَبْنيُّ للفاعِلِ منه**)؛ أي: مِن المُضارعِ (**ما**)؛ أي: الفعلُ المضارعُ الذي (**كان حَرْفُ المضارَعةِ**) وهي إحدَى الزَّوائدِ الأربعِ (**منهُ مَفتوحاً**)؛ أي: في غالِبِ الأبوابِ؛ مِن الثُّلاثيِّ المجرَّدِ والمَزيدِ فيه وغيرِهما.

(**إلَّا ما كانَ ماضيهِ على أربعةِ أَحْرُفٍ؛ نحوَ: دَحْرَجَ**) مِن الرُّباعيِّ المجرَّدِ، (**وأَكْرَمَ وقاتَلَ وفَرَّحَ**) مِن الثُّلاثيِّ المَزيدِ (**فإنَّ حرفَ المُضارَعةِ منهُ**)؛ أي: ممَّا كانَ ماضيهِ على أربعةِ أحرُفٍ (**يكونُ مضموماً أبداً**)؛ أي: سواءٌ كانَ مبنيّاً للفاعِلِ أو المفعولِ، وإنَّما يُفرَّقُ بينَهُما حينئذٍ بحركةِ ما قَبْلَ آخِرِهما كما سيأتي، فيُكْسَرُ في المَبْنيِّ للفاعِلِ (**نحو: يُدَحْرِجُ ويُكْرِمُ ويُقاتِلُ ويُفَرِّحُ**).

وهذا كلُّه على لغةِ الجارةِ[2] للحِجازيِّينَ، وأمَّا غيرُهم فيَكْسِرون حُروفَ المُضارَعةِ، فيقولون: يِعْلَمُ وتِعْلَمُ وإِعْلَمُ، ونِعْلَم[3]، ويَشْتَرِطون في كسرِ الياءِ أنْ لا يكونَ بعدَها ياءٌ أخرى؛ كـ: يَيْسِرُ ويَيْأَسُ ويَيْجَلُ.

---

(١) قوله: «المنافي لمقتضاها»؛ أي: السين التي هي للاستقبال المنافي لمعنى الحال.

(٢) قوله: «لغة الجارة» كذا في «ط» و«و»، ولعل الصواب: «اللغة الجارية».

(٣) كلمة: «ونعلم» ليست في «ط».

وأمَّا (أَهْراقَ يُهْرِيقُ) و(أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ)[1] بضمِّ حرفِ المضارَعَةِ فيهما، فبناءً على أصلِهما، فإنَّ الهاءَ والسِّينَ زائدتان على خلافِ القياسِ، فكأنَّهما على أربعةِ أحرُفٍ.

وأمَّا (يَخصِّمُونَ) و(يَهدِّي) ففيهما لُغاتٌ وقراءاتٌ ليس هذا محلَّ بَسْطِها.

ولمَّا ضُمَّ حرفُ المضارَعةِ في المَبْنيِّ للفاعلِ مِن هذه الأربعةِ كما في المَبْنيِّ للمفعولِ، أرادَ أنْ يذكرَ علامةَ كونِ هذهِ الأربعةِ مبنيَّاً للفاعلِ، فقال: (**وعَلَامةُ بناءِ هذهِ الأربعةِ**) نحو: يُدَحْرِجُ ويُكْرِمُ ويُقاتِلُ ويُفَرِّحُ (**للفاعِلِ: كونُ الحرفِ الذي قَبْلَ آخِرِه**) وفي نسخةٍ: (قَبْلَ الآخِرِ)؛ أي: قبلَ آخِرِ كلِّ واحدٍ مِن هذهِ الأربعةِ حالَ كونهِ للفاعِلِ (**مكسوراً أبداً**) بخلافِ المبنيِّ للمفعولِ فإنَّهُ فيهِ مفتوحٌ أبداً، سواءٌ كانَ المَبْنيُّ للمفعولِ مِن هذهِ الأربعةِ أو غيرِها.

وبهذا التَّقريرِ يَظهرُ أنَّ لفظَ (أبداً) في المتنِ سهوٌ قطعاً، اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يُتكلَّفَ ويُقال: المرادُ بقولهِ: (أبداً) جميعُ صِيَغهِ، أو سواءٌ يكونُ سالماً أو مُعْتلًّا أو غيرَهما.

(**مِثالُه**)؛ أي: مثالُ المبنيِّ للفاعِلِ (**مِن يَفْعُلُ**) بضمِّ العينِ: (**يَنْصُرُ يَنْصُرانِ يَنْصُرونَ**) بالياءِ للغيبةِ (**تَنْصُرُ تَنْصُرانِ**) بالتاء للتأنيث (**يَنْصُرْنَ**) بالياءِ لئلَّا يَجتمِعَ عَلَامَتي التَّأنيثِ؛ إذ جَمْعُهما شاذٌّ، (**تَنْصُرُ تَنْصُرانِ تَنْصُرونَ تَنْصُرينَ تَنْصُرانِ تَنْصُرْنَ**) بالتَّاءِ للخطابِ في كلِّها، (**أَنْصُرُ نَنْصُرُ**).

وقد يُسْتعمَلُ لفظُ الاثنَيْنِ في بعضِ المواضِعِ للمُذكَّرِ الواحدِ؛ كقولهِ:

فإنْ تَزْجُراني يا ابْنَ عفَّانَ [أَنْزَجِرْ] وإنْ تَدَعاني أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعا[2]

---

(١) أصله: «أطاع يطيع». انظر: «سر صناعة الإعراب» لابن جني (١/ ٢١٣).

(٢) البيت لسويد بن كراع العكلي. انظر: «طبقات فحول الشعراء» (١/ ١٧٩)، و«خزانة الأدب» (١١/ ١٧)، و«التاج» (مادة: جزز). وما بين معكوفتين من المصادر.

وكذا في الأمرِ، ومنهُ قولهُ:

قِفَـا نَبْكِ مِـن ذِكْرَى حَبيـبٍ ومَنْزِلِ[1]

وقيل: ثُنِّيَ للتَّأكيدِ، فإنَّهُ بمنزلةِ: قِفْ قِفْ، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤].

وقد يُسْتَعْمَلُ لفظُ الجمعِ للمُفْرَدِ تَعظيماً؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، وقيل: معناهُ: رُدَّني رُدَّني، على أنَّ التَّكريرَ للتَّقريرِ أو التَّكثير.

(**وقِـسْ عَلَى هـذا**) المذكورِ مِـن تصريـفِ (يَنْصُرُ) بَقِيَّـةَ الأبـواب: (**يَضْرِبُ، ويَعْلَـمُ، ويُدَحْرِجُ، ويُكْـرِمُ، ويُقاتِلُ، ويُفَرِّحُ، ويَتكسَّـرُ، ويَتَباعَدُ، ويَنْقَطِـعُ، ويَجْتَمِعُ، ويَحْمَـرُّ، ويَحْمـارُّ، ويَسْـتَخْرِجُ، ويَعْشَوْشِـبُ، ويَقْعَنْسِـسُ، ويَسْـلَنْقِي، ويَتَدَحْـرَجُ، ويَحْرَنْجِـمُ، ويَقْشَـعِرُّ**) وأمثالَ ذلك.

(**والمَبْنيُّ للمفعولِ منهُ**)؛ أي: مِن الفعلِ الـمُضارِعِ (**ما**)؛ أي: الفعلُ المضارعُ الذي (**كانَ حرفُ المُضارَعةِ منهُ مَضموماً**) وكانَ ما قَبْلَ آخِرِه مفتوحاً (**نحو: يُنْصَرُ ويُدَحْرَجُ ويُكْرَمُ ويُقاتَلُ ويُفْرَحُ ويُسْتَخْرَجُ**) وتَعريفُها على قياسِ المبنيِّ للفاعل.

هذا، ولا خفاءَ أنَّ الفتحَ مُناسِبٌ للكامِلِ، وهو الـمَبْنيُّ للفاعِلِ، والضَّمَّ مُلائِمٌ للذَّمِّ في مَقامِ العامِلِ، وهو المبنيُّ للمفعولِ، فكما لا يَسْتوِي الذينَ يَعْلَمون والذينَ لا يَعْلَمون، كذلكَ لا يَستوِي المعلومُ والمجهولُ عندَ أربابِ النُّقولِ وأصحابِ العُقول.

(**واعْلَمْ أنَّه يَدْخُلُ على المُضارِعِ (ما) و(لا) النَّافِيَتانِ**) لمعنَى الفعلِ (**ولا تُغيِّرانِ صيغتَهُ**)؛ أي: صيغةَ المضارِعِ عن هَيْئتِهِ وصُورتِهِ وبِنْيَتِهِ مِن الأصلِ، فلهُما التَّصَرُّفُ باعتبارِ المعنَى لا مِن طريقِ الـمَبْنَى، و(ما) لنَفْيِ الحالِ، و(لا) لنَفْيِ الحالِ والاستقبالِ، وسيَجِيءُ أنَّ (لن) لنَفْيِ الاستِقْبالِ، فاخْتَلَفَ الأحوالُ في الإعمالِ.

---

(١) صدر بيت لامرئ القيس، وهو في «ديوانه» (ص ٨)، وعجزه:

بِسِقْطِ اللِّوَى بينَ الدَّخولِ وحَوْمَلِ

(**تقولُ: لا يَنْصُرُ لا يَنْصُرانِ.. إلخ**) وكذلك: ما يَنْصُرُ ما يَنْصُرانِ.. إلخ.

(**ويَدْخُلُ**) على الفعلِ المضارعِ (**الجازِمُ**) وهو: (لَمْ)، و(لَمَّا)، واللَّامُ في الأمرِ، و(لا) في النَّهيِ، و(إنْ) الشَّرْطيَّةُ وأَخواتُها البَقِيَّة.

(**فيَحْذِفُ**)؛ أي: مِن آخرِ المضارعِ (**حركةَ الواحدِ**) حقيقةً؛ نحوَ: لَمْ يَنْصُرْ ولَمْ أَنْصُرْ، أو حُكْماً؛ نحوَ: لَمْ نَنْصُرْ، بسكون الراء.

(و) يَحذِفُ (**نونَ التَّثْنيَةِ**) مُطْلقاً؛ نحو: لَمْ يَنْصُرَا، ولَمْ تَنْصُرَا.

(و) يَحْذِفُ نونَ (**الجَمْعِ المُذكَّرِ**)؛ أي: الغائبِ أو الحاضرِ؛ نحوَ: لَمْ يَنْصُروا، ولَمْ تَنْصُروا.

(و) يَحْذِفُ نونَ (**الواحِدَةِ المُخاطَبَةِ**) نحو: لَمْ تَنْصُرِي.

لأنَّ النُّونَ في هذهِ الأمثلةِ الخمسةِ كالضَّمَّةِ في الواحدِ، فكَمَا يَحذِفُ الحركةَ كذلكَ يَحْذِفُ النُّونَ.

(**ولا يَحْذِفُ**) الجازِمُ (**نونَ جماعةِ المُؤنَّثِ**)؛ أي: غَيبةً وخِطاباً (**فإنَّهُ**)؛ أي: نونُ جماعةِ المؤنَّثِ (**ضميرٌ كالواوِ في جَمْعِ المُذكَّرِ**) وهو فاعِلٌ فلا يُحْذَفُ، (**فيَثْبُتُ على كلِّ حالٍ**) سواءٌ يكونُ مرفوعاً أو مجزوماً أو منصوباً، بخلافِ النُّوناتِ الأُخَرِ، فإنَّها علاماتٌ للإعراب.

(**تقولُ: لَمْ يَنْصُرْ، لَمْ يَنْصُرَا، لَمْ يَنْصُروا، لَمْ تَنْصُرْ**).. إلخ.

(**ويَدْخلُ**) على المضارعِ (**النَّاصِبُ**) وهو: (أنْ) و(لَنْ) و(كَيْ) و(إذَنْ)، (**فيُبْدِلُ مِن الضَّمَّةِ فتحةً**) كما هو مُقْتَضى النَّاصِبِ، فإنَّ النَّصْبَ يكونُ بالفتحةِ أصالةً، كما أنَّ الرَّفْعَ يكونُ بالضَّمَّةِ، والجزمَ بالسُّكون.

(**ويُسْقِطُ النُّونات**) لأنَّها علامةُ الرَّفعِ (**سِوَى نونِ جمعِ المُؤنَّثِ**) لِمَا سَبَقَ مِن أنَّهُ ضميرٌ لا علامةٌ للإعراب، (**فتقولُ: لَنْ يَنْصُرَ، لَنْ يَنْصُرَا، لَنْ يَنْصُروا، إلى: لَنْ أَنْصُرَ، لَنْ نَنْصُرَ**).

ومعنَى (لن) نَفْيُ الفعلِ للاستِقبالِ مُطْلَقاً، وهو الصَّحيحُ المشهورُ المختارُ لابنِ مالكٍ[(١)]، ومذهبُ سيبويهِ[(٢)] والجمهورِ، خلافاً للزَّمَخْشريِّ حيثُ قال في «المفصَّل» وفي «الكشَّاف» أنَّها تُفيدُ التَّأكيدَ[(٣)]، وتَبِعَهُ التَّفْتازانيُّ، وبه جَزَمَ ابنُ الحاجِبِ وغيرُه، وقال في «الأُنموذَج» نقلاً عن جماعةٍ: إنَّها تَقْتضِي التَّأبيدَ[(٤)]، قال في «المغني»: وكلاهُما دَعْوَى بلا دَليلٍ[(٥)].

(**ومِن الجَوَازِمِ لامُ الأمرِ**) وهي مكسورةٌ، وفتحُها لغةٌ، لكنَّه إنْ أُدْخِلَ عليها الواوُ أو الفاءُ أو (ثُمَّ) جازَ سكونُها للتَّخْفيفِ، قال تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] قُرِئَ بسكونِ اللَّامِ وكسرِها في السَّبعة[(٦)].

(**فتقولُ في أمرِ الغائبِ: لِيَنْصُرْ، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُروا، لِتَنْصُرْ، لِتَنْصُرَا، لِيَنْصُرْنَ، لِأَنْصُرْ، لِنَنْصُرْ**) وجاءَ في المخاطَبِ المجهولِ: لِتُنْصَرْ أَنْتَ، بضمِّ أوَّلِه وفتحِ ما قَبْلَ آخِرِه، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَروا، لِتُنْصَرِي، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرْنَ.

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٤/ ١٤).

(٢) انظر: «الكتاب» (٢/ ٢٢٠).

(٣) انظر: «المفصل» (ص ٤٠٧)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٨/ ١١)، و«الكشاف» عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(٤) كذا نقل المؤلف عن الزمخشري القول بتأبيد «لن» في «الأنموذج»، وقد سبقه في هذا النقل ابن مالك في «شرح التسهيل» (٤/ ١٤)، وابن هشام في «المغني» (ص ٣٧٤)، والسيوطي في «همع الهوامع» (٢/ ٣٦٥)، ونقل عنه السيوطي أنه قال: «فقولك: لن أفعلهُ، كَقَوْلِك: لا أَفعلهُ أبداً، ومِنْه قَوْله تَعَالَى: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ [الحَج: ٧٣]». ولم أجد هذا الكلام في «الأنموذج»، بل الذي فيه (ص ٣٢) القول بالتأكيد كما في «الكشاف» و«المفصل».

(٥) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص ٢٧٤).

(٦) قرأ ورش وقنبل وابن عامر وأبو عمرو بكسر اللام، والباقون بسكونها. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥)، و«التيسير في القراءات العشر» للداني (ص ١٥٦).

وقوله: (في أمرِ الغائبِ) إشارةٌ إلى أنَّهُ لا يُؤْمَرُ الفاعلُ المخاطَبُ باللَّام؛ لأنَّ أَمْرَ المخاطَبِ لهُ صيغةٌ تَخُصُّهُ كما سيأتي، وقُرِئَ: (فلْتَفْرَحوا) بالخطاب[1]، وهو شاذٌّ، وكان على المصنِّفِ أنْ يقولَ: فتقولُ في أمرِ غيرِ المخاطَبِ؛ لِيَشْمَلَ المتكلِّمَ والـمُخاطَبَ المجهول، ففي الحديث: «قُومُوا فلأُصَلِّ لَكُمْ»[2]؛ أي: إماماً، وفي التَّنزيلِ: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

وإذا كان المأمورُ جماعةً بعضُهم حاضرٌ وبعضُهم غائبٌ، فالقياسُ تغليبُ الحاضرِ نحوَ: افْعَلَا وافْعَلُوا، كما في قولهِ تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٣].

ويَجوزُ على قِلَّةٍ إدخالُ اللَّامِ على المضارعِ المخاطَبِ ليُفيدَ التَّاءُ الخطابَ واللَّامُ الغَيْبَةَ، مع التَّنصيصِ على كونِ بعضِهم حاضراً وبعضِهم غائباً؛ كقولهِ ﷺ: «لِتأْخُذوا مَصَافَّكم»[3]، وقد جاءَ في الضَّرورةِ حَذْفُها وجَزْمُ الفعلِ بها؛ كقولهِ:

مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ ... إذا ما خِفْتَ مِن أمرٍ تَبالَا[4]

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص ٦٢).

(٢) رواه البخاري (٣٨٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) كذا ذكره بهذا اللفظ النحاة، منهم الخليل في «الجمل في النحو» (ص ٢٦٧)، والزجاجي في «اللامات» (ص ٩٣)، والأزهري في «تهذيب اللغة» (١٥/ ٢٩٥)، وابن زنجلة في «حجة القراءات» (ص ٣٣٣)، والزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٣٣٦) عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨]، وأبو البركات الأنباري في «الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/ ٥٢٥). والحديث رواه الترمذي (٣٢٣٥)، والإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٤٣)، من حديث معاذ رضي الله عنه قال: «احْتبَسَ عَلَيْنَا رسول اللهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ عن صَلاةِ الصُّبْحِ حتى كِدْنَا نَتَرَاءَى قَرْنَ الشَّمْسِ، فَخَرَجَ رسول اللهِ ﷺ سَرِيعاً فَثُوِّبَ بِالصَّلاةِ وَصَلَّى وَتَجَوَّزَ في صَلاَتِهِ، فلما سَلَّمَ قال: كما أَنْتُمْ على مَصَافِّكُمْ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَيْنَا، فقال: إنى سَأُحَدِّثُكُمْ ما حبسني عَنْكُمُ الْغَدَاةَ..».

(٤) انظر: «الكتاب» (٣/ ٨)، و«والمقتضب» (٢/ ١٣٢)، و«سر صناعة الإعراب» (١/ ٣٩١)، وعزاه ابن هشام في «شرح شذور الذهب» (ص ٢٧٥) لأبي طالب.

أي: وَبالاً؛ أي: لِتَفْدِ.

وأجازَ الفرَّاءُ حَذْفَها في النَّثْر؛ كقولِكَ: قُلْ لهُ يَفْعَلْ، وحَمَلَ عليه قولَه تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١][1]؛ أي: لِيُقِيموها.

وقال ابنُ مالكٍ: وليس بصحيحٍ قولُ مَن قال: إنَّ أصلَهُ: قُلْ لهم فإنْ تَقُلْ لهم يُقِيمُوا الصَّلاةَ؛ لأنَّ تقديرَ ذلكَ [يَلْزَمُ] منهُ أنْ لا يَتخلَّفَ أحدٌ مِن المَقولِ لهم عن الطَّاعةِ، والواقعُ بخلافِ ذلك، فوَجَبَ إبطالُ ما أَفْضَى إليهِ وإنْ كان قولَ الأكثرِ[2]، انتهى.

قال التَّفتازانيُّ: والحقُّ أنَّهُ جوابُ الأمرِ، والشَّرطُ لا يَلْزَمُ أنْ يكونَ علَّةً تامَّةً للجزاء[3]، بل يَكْفِي تَوَقُّفُ الجزاءِ عليهِ وإنْ كان مُتوقِّفاً على شيءٍ آخَرَ ـ كالتَّوقُّف[4] هنا ـ نحو: إنْ تَوَضَّأْتَ [صَحَّتْ] صَلاتُكَ[5].

وقيل: يَجوزُ أن يكونَ المرادُ بالعِبَاد: خُلَّصَ المؤمنينَ، فلا يَتَخلَّفُ أحدٌ منهُم عن الطَّاعةِ أصلاً.

ولا يَبْعُدُ أنْ يكونَ المعنَى: يَقْبَلوا إقامةَ الصَّلاةِ، أو: يَفْعَلوها في الجملةِ، فإنَّ هذه الأمَّةَ لا تَجْتمِعُ على الضَّلالة.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٧٧) و(٣/ ٤٥). وقد نبه ابن هشام في «المغني» (ص ٢٩٧) أن هذا الجواز مشروط بتقدم: «قل». وأشار لهذا الفراء في خلال كلامه، حيث قال: «ولو كانَ جَزمُه على مَحْض الحكاية لَجازَ أن تقولَ: قلتُ لكَ تذهبْ يا هذا، وإنَّما جزمَ كما جُزِمَ قولُه: دَعْهُ يَنَمْ، ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ﴾ [الأعراف: ٧٣]».

(٢) انظر: «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (٣/ ١٥٦٩)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «شرح تصريف العزي» للتفتازاني (ص ٦٨).

(٤) في «ط»: «كالتوفيق»، ولعله تحريف.

(٥) انظر: «حاشية القونوي على البيضاوي» (٣/ ٤٥٢)، وما بين معكوفتين منه.

وقال بعضُ المحقِّقينَ مِن أربابِ الأُصولِ: إنَّ كلمةَ (إنْ) غلَبَتْ في السَّبَبيَّةِ، وأمَّا الآيةُ ففيها إشارةٌ إلى أنَّ المؤمنينَ ينبَغي أنْ يَتبادَرَ إلى امْتِثالِ قولِ النَّبيِّ ﷺ، حتَّى كانَ قولُه: ﴿أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: ٧٢] سَبَباً لإقامَتِهم إيَّاها لا يَتخلَّفُ تلك الإقامةُ عن تلكَ المَقالة.

وقال ابنُ الحاجِبِ: الجوابُ لا يَقْتَضِي الـمُلازَمةَ القَطْعيَّةَ، وإنَّما يَقْتَضِي الغالبيَّةَ، وذلك حاصِلٌ، فإنَّ أَمْرَ الشَّارعِ للمُؤْمِنِ بإقامةِ الصَّلاةِ يَقْتَضي إقامةَ الصَّلاةِ غالباً(١).

(**وقِسْ على هذا: لِيَضْرِبْ، و: لِيَعْلَمْ، و: لِيُدَحْرِجْ، وغيرَها**) نحوَ: لِيُكْرِمْ، و: لِيَفْرَحْ، و: لِيَنْقَطِعْ، ونحوِها.

(**ومنها**)؛ أي: مِن الجَوَازِمِ: (**لا النَّاهيَةُ**) وهي التي يُطْلَبُ بها كَفُّ النَّفْسِ عن الفعلِ، وإسنادُ النَّهْيِ إليها مَجازٌ كإسنادِ النَّفْيِ إلى (لا) وأمثالِها؛ لأنَّ النَّاهيَ والنَّافيَ هو الـمُتكلِّمُ بواسِطَتِها.

(**تقولُ في نَهْيِ الغائبِ: لا يَنْصُرْ، لا يَنْصُرَا، لا يَنْصُروا، لا تَنْصُرْ، لا تَنْصُرَا، لا يَنْصُرْنَ، وفي نَهْيِ الحاضِرِ: لا تَنْصُرْ، لا تَنْصُرَا، لا تَنْصُروا، لا تَنْصُرِي، لا تَنْصُرَا، لا تَنْصُرْنَ، وهكذا قياسُ سائرِ الأَمْثِلة**) مِن نحوِ: لا يَضْرِبْ، و: لا يَعْلَمْ، و: لا يُدَحْرِجْ، و: لا يَسْتَخْرِجْ.

وقد جاءَ في المتكلِّم قليلاً؛ كَلَامِ الأَمْرِ.

(**وأمَّا الأَمْرُ بالصِّيغةِ**) سُمِّيَ بها لأنَّ حُصولَهُ بالصِّيغةِ المخصوصةِ دونَ اللَّامِ، ولذا يقالُ للأمرِ الغائبِ: الأمرُ باللَّام، (**وهو الأمرُ الحاضِرُ**)؛ أي: الـمُخاطَبُ (**فهو جارٍ**)؛ أي: باعْتِبارِ آخِرِه (**على لَفْظِ المُضارِعِ المَجْزومِ**) مِن حَذْفِ الحركاتِ والنُّوناتِ

---

(١) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢٣٥).

التي تُحْذَفُ في المُضارِعِ المجزومِ دونَ نون جماعةِ الإناثِ كما هو المعلومُ، وهذا مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ: أنَّ الأمرَ مَبْنيٌّ أُجْرِيَ مُجْرَى المضارعِ المجزوم.

وأمَّا الكوفيُّونَ فذَهَبوا إلى أنَّهُ مُعْرَبٌ مجزومٌ، وأصلُ (افْعَلْ): لِتَفْعَلْ، فحُذِفَتِ اللَّامُ لكثرةِ الاستعمالِ، ثُمَّ حُذِفَ حرفُ المُضارَعةِ خوفَ التَّلَبُّسِ بالمضارعِ في بعضِ الأحوالِ.

وإذا أُجْرِيَ على المَجْزوم؛ (**فإنْ كانَ ما بَعْدَ حرفَ المضارَعةِ مُتحرِّكاً**) كـ: تُدَحْرِجُ، وتُعَدِّدُ، وتَقُومُ، وتَبيعُ، وتُرَدِّدُ، (**فتُسْقِطُ**)؛ أي: أنتَ (**منهُ**)؛ أي: مِن المُضارعِ (**حرفَ المُضارَعةِ**) ليَتَميَّزَ الأمرُ بهِ مِن مُضارِعهِ (**وتأتي بصورةِ الباقي**) بعدَ حَذْفِ حرفِ المُضارَعةِ (**مجزوماً**)؛ أي: كالمجزوم، فهو مِن بابِ التَّشْبيهِ البَليغِ، نحو: زيدٌ أَسَدٌ؛ أي: كأَسَدٍ، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾ [البقرة: ١٨] أي: هم[1] مِثْلُهم، أو مجزومٌ فيكونُ مِن قَبيلِ المَجَازِ في الحَذْفِ، نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ أي: أهلَها.

ثُمَّ إذا حَذَفْتَ حرفَ المضارَعةِ وعامَلْتَ آخِرَه مُعامَلَةَ المجزومِ (**فتقولُ في الأمرِ مِن تُدَحْرِجُ: دَحْرِجْ، دَحْرِجَا، دَحْرِجُوا، دَحْرِجِي، دَحْرِجَا، دَحْرِجْنَ**).

وقد يُسْتعمَلُ لفظُ الجمعِ للواحدِ في موضعِ التَّفخيمِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:

أَلَا فارْحَمُوني يا إلهَ مُحمَّدٍ فإنْ لَمْ أَكُنْ أَهْلاً فأنتَ لها أَهْلُ[2]

(**وهكذا تقولُ**) في كلِّ ما يكونُ بعدَ حرفِ المُضارَعةِ منهُ مُتَحرِّكاً؛ نحو: (**فَرِّحْ وقاتِلْ وتَكَسَّرْ وتَبَاعَدْ وتَدَحْرَجْ**).

---

(١) في «ط»: «ما هم» بزيادة كلمة «ما»، والمثبت من «و» وهو الصواب.

(٢) ذكر صدره الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٢٠٢)، وعزاه الشنقيطي في «أضواء البيان» (٥/ ٣٥٥) لحسان بن ثابت أو غيره.

(وإنْ كانَ ما بعدَه)؛ أي: بعدَ حرفِ المضارَعةِ **(ساكناً)** كما في: تَنْصُرُ، **(فتَحْذِفُ منهُ حرفَ المضارَعةِ وتأتي بصُورةِ الباقي مجزوماً)**؛ أي: مِثْلَ مَجزومٍ حالَ كونِهِ **(مَزِيداً في أوَّلِهِ همزةُ وَصْلٍ)** لتَعَذُّرِ الابتداءِ بالسَّاكنِ، **(مكسورةً)** لأنَّها زِيدَتْ ساكنةً عندَ الجمهورِ؛ لِمَا في سُكونها مِن تَقْليلِ الزِّيادةِ، ثُمَّ لـمَّا احْتِيجَ إلى تحريكِها حُرِّكَتْ بالكسرِ كما هو الأصلُ في التَّحريكِ لالْتقاءِ السَّاكِنَينِ؛ لِـمَا بينَ الكسرِ والسُّكونِ مِن الـمُؤاخاة.

وظاهِرُ مَذْهبِ سِيبويهِ أنَّها زِيدَتْ مُتحرِّكةً بالكسرةِ التي هي أَعْدَلُ الحركاتِ؛ لأنَّها ليسَتْ في غايةٍ مِن الثِّقَلِ كالضَّمَّة، ولا في نهايةٍ مِن الخِفَّةِ كالفَتْحةِ؛ لأنَّها تحتاجُ إلى مُتحرِّكٍ لسكونِ أوَّلِ الكلمةِ، فزيادَتُها ساكنةً ليستْ بوجهٍ.

وإنَّما سُمِّيتْ همزةَ وَصْلٍ لأنَّها يُتوصَّلُ بها إلى النُّطْقِ بالسَّاكنِ، ويُسمِّيها الخليلُ: سُلَّمَ اللِّسان[1]، لذلك.

فتكونُ مكسورةً في جميعِ الأحوالِ **(إلَّا)** في حالٍ واحدٍ وهو **(أنْ يكونَ عينُ المُضارعِ منهُ)**؛ أي: مِن الباقي، أو مِن الـمُضارِعِ **(مَضْموماً فتَضُمُّها)**؛ أي: تلك الهمزةَ لِـمُناسَبةِ حركةِ العينِ، **(تقولُ: انْصُرْ، انْصُرَا، انْصُروا، انْصُرِي، انْصُرَا، انْصُرْنَ، وكذا: اضْرِبْ، واعْلَمْ، وانْقَطِعْ، واجْتَمِعْ، واسْتَخْرِجْ)**.

وأمَّـا (خُـذْ) و(كُلْ) و(مُـرْ) فجاءَ على خِـلَافِ القياسِ تَخْفيفـاً، وهو مختصٌّ بالمَهْموزِ كما سـيأتي فـي بابِهِ.

ويُقـالُ هنا سـؤالٌ مِـن جهةِ وُرودِ إشـكالٍ، وهـو: أنَّ (أَكْرِمْ) بفتـحِ الهمزةِ أمرٌ مِـن (تُكْـرِمُ)، وما بعدَ حرفِ الـمُضارَعةِ منهُ سـاكنٌ، وعَيْنُهُ مكسـورةٌ، ومـع هذا لَمْ يُزَدْ فـي أوَّلِهِ همزةٌ مكسـورةٌ؟

(١) جاء في هامش «و»: «السلم كسكر: المرقاة كما في «القاموس» وبالتركي: نردبانة».

فأجابَ عنه المصنِّفُ بقوله: (**وفَتَحوا همزةَ أَكْرِمْ بناءً**)؛ أي: للبناءِ (**على الأَصْلِ المرفوضِ**)؛ أي: المتروكِ، (**فإنَّ أصلَ تُكْرِمُ: تُؤَكْرِمُ**)؛ لأنَّ حروفَ المضارِعِ هي حروفُ الماضي مع زيادةِ حرفِ الـمُضارَعةِ، فحَذَفُوا الهمزةَ لاجتماعِ الهمزتَيْنِ في نحوِ (أُكْرِمُ)، ثُمَّ حَمَلوا يُكْرِمُ وتُكْرِمُ ونُكْرِمُ عليهِ طَرْداً للباب.

وقد اسْتَعْمَلَ الأصلَ المرفوضَ مَن قال:

شيخٌ على كرسيِّه مُعمَّماً فإنَّهُ أهلٌ لأنْ يُؤَكْرَما[1]

فلمَّا رَأَوْا أنَّه تَزولُ علَّةُ الحذفِ عندَ أَخْذِ الأمرِ بحذفِ حرفِ الـمُضارَعةِ رَدُّوا الهمزةَ الأصليَّةَ؛ لأنَّ الهمزةَ الوَصْليَّةَ إنَّما هي عندَ الضَّرورةِ في القضيَّة، فقالوا مِن أُكْرِمُ: أَكْرِمْ، كما قالوا مِن تُدَحْرِجُ: دَحْرِجْ، فلا يكونُ مِن القِسْمِ الثَّاني، بل مِن القِسْمِ الأوَّل، فتأمَّلْ.

ولعلَّ مَقامَ الجَمْعِ في التَّفْرِقةِ بينَ أمرِ الحاضرِ والغائبِ هو: أنَّ أمرَ الغائبِ يَحتاجُ إلى زيادةِ إفادةٍ من إفخام آلِهٍ[2] ليَنْتَبِهَ عن نومِ الغَفْلةِ ويأتَمِرَ في مَقامِ الحَضْرةِ، بخلافِ الحاضرِ فإنَّ المتبادِرَ إلى الأمرِ الحاضِرُ، كما قيل: العاقِلُ يَكْفيهِ الإشارةُ، بخلافِ الغائبِ المحتاجِ إلى البِشارةِ والنِّذارةِ.

(**واعْلَمْ أنَّهُ**)؛ أي: الشَّأْنَ (**إذا اجْتَمَعَ تاءانِ**) احْتِرازٌ عن النُّونَيْنِ، فإنَّ التَّخفيفَ فيهما بحَذْفِ إحداهُما قليلٌ، كقراءةٍ شاذَّةٍ: (ونُزِّلَ الملائِكَة)[3]، (**في أوَّلِ مُضارِعِ**

---

(١) البيت في «المقتضب» (٢/ ٩٨)، و«الأصول في النحو» (٣/ ١١٥)، و«الخصائص» (١/ ١٤٤).

(٢) أي: متحير. ووقع في «ط» و«و»: «آلة» بالتاء وهو تحريف، كما وقع في «و»: «إفحام»، مكان: «إفخام».

(٣) في سورة الفرقان، الآية (٢٥)، وهي بضم النون وشد الزاي وكسرها ورفع اللام، ونصب «الملائكة»، وخرجها ابن جني بعد أن نسبها إلى ابن كثير وأهل مكة على أن الأصل: «نُنَزِّلُ» فحذفت النون التي هي فاء الفعل تخفيفاً لالتقاء النونين. انظر: «المحتسب» (٢/ ١٢٠)، و«روح المعاني» (١٩/ ٢٤). وقراءة ابن كثير المشهورة عنه: «نُنْزِلُ» بنونين الثَّانِيَة سَاكِنة وَتَخْفِيف الزَّاي وَرفع اللَّام. انظر: «التيسير» (ص ١٦٤).

مِثْلِ: تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ وتَفَعْلَلَ) احْتِرازٌ عن الماضي نحوَ: تَتَبَّعَ وتَتَابَعَ وتَتَعْتَعَ.

وذلك حالَ كونهِ فِعْلَ الـمُخاطَبِ أو الـمُخاطَبةِ مُطْلَقاً، أو الغائبةِ المفرَدَةِ أو المثنَّاةِ، إحداهُما حرفُ المضارَعةِ، والثَّانيةُ التَّاءُ التي كانَتْ في الماضي زائدةً، فخَرَجَ نحوُ: (تَتْلو) فإنَّ التَّاءَ الثَّانيةَ منهُما أصليَّةٌ.

(**فيَجوزُ إثباتُهُما**)؛ أي: إبقاءُ التَّاءَينِ على حالِهما كما هو الأصلُ فيهما، (**نحوَ: تَتَجَنَّبُ وتَتَقاتَلُ وتَتَدَحْرَجُ**) أمثلةٌ للأبوابِ الثَّلاثةِ مُرتَّبةً.

(**ويَجوزُ حذفُ إحداهُما**) تخفيفاً، كما يَجوزُ إدغامُ الثَّانيَةِ فيما بعدَها إنْ كانَ ممَّا يُدْغَمُ فيه: مِثْلَ: تَذَّكَّرونَ، وتَسَّاءَلونَ، وتَصَّالَحا، وهذا الحذفُ مُخْتصٌّ بالمبنيِّ للفاعلِ دونَ المبنيِّ للمفعول.

ثُـمَّ اعْلَـمْ أنَّه شـذَّ زيادةُ التَّـاءِ في أوَّلِ ماضـي تَفعَّـل وتَفَاعَل؛ نحـو: تَقطَّعَتْ، ومنهُ قراءةٌ شـاذَّةٌ في (تَشَّـابَه) بالتَّشْـديد[1].

وأغـربُ مِـن ذلـك زيـادةُ اليـاءِ التحتيَّـةِ فـي أوَّل ماضـي تفاعَـل؛ كقـراءةِ: (يَشَّـابَه) بالتَّشْـديد أيضـاً[2].

(**وفي التنزيل**: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦]) والأصلُ: تَتَصَدَّى؛ أي: تَتَعرَّضُ وتَتَوجَّهُ إليه، وتُقْبِلُ عليه، ولو كانَ فِعْلَ الماضي لقال: تَصَدَّيْتَ؛ لأنَّه خطابٌ له عليه السلام، وكذا قولُه: ﴿فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ [عبس: ١٠].

(و: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤])؛ أي: تَتَلظَّى، يعني: تَتَلهَّبُ، ولو كانَ ماضياً لقال: تَلَظَّتْ؛ لأنَّ النَّارَ مؤنَّثٌ سَماعيٌّ.

(و: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [القدر: ٤])؛ أي: تَتنـزَّلُ، وكونُـه مُضارِعاً واضحٌ؛ لضمِّ

---

(١) انظر: «القراءات الشاذة» لابن خالويه (ص ١٤).

(٢) المصدر السابق.

لامِـهِ، فإنَّـه لو كانَ ماضيـاً لفُتِحَـتْ. وجاءَ فـي التَّنزيلِ مِثْلُه فـي ثلاثةِ مواضِـعَ أُخَرَ.

وحَذْفُ الثَّانيةِ هو الأَوْلَى مِن الأُولَى، وبهِ قال البَصْريُّون.

ثُـمَّ اعْلَـمْ أنَّـه قرأ البَـزِّيُّ فـي حالةِ الوَصْـلِ بتشـديدِ التَّاءِ فـي الأمثلـةِ الثَّلاثةِ، وكـذا نظائرُها فـي مَحَـالَّ معروفةٍ[1].

(ومَتَى كانَ فاءُ افْتَعَلَ صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً) وهي الحروفُ الـمُطْبَقةُ أَخصُّ مِن الـمُسْتَعْليَةِ (قُلِبَتْ تاؤُه)؛ أي: تاءُ افْتَعَلَ (طاءً)؛ لتَعَسُّرِ النُّطْقِ بالتَّاءِ بعدَ هذه الحُروفِ، واخْتِيرَ الطَّاءُ لاتِّحادِهما مَخْرَجاً، لا لقُرْبِهما كما وَهِمَ التَّفْتازانيُّ[2].

(فتقولُ [في][3] افْتَعَلَ مِن الصُّلْحِ: اصْطَلَحَ) وفي الأصلِ: اصْتَلَحَ.

(و) فـي افْتَعَـلَ (مِن الضَّـرْبِ: اضْطَرَبَ) والأصـلُ: اضْتَـرَبَ، والاضْطِرابُ: الحركـةُ والمـوجُ، والبحرُ يَضْطـرِبُ؛ أي: يَمـوجُ بعضُها بعضاً.

(و) في افْتَعَلَ (مِن الطَّرْدِ: اطَّرَدَ) والأصلُ: اطْتَرَدَ؛ أي: اسْتَمرَّ.

(و) في افْتَعَلَ (مِن الظُّلْمِ: اظْطَلَمَ) والأصلُ: اظْتَلَمَ.

وقليـلاً ما جـاءَ: اصَّلَحَ واضَّـرَبَ، بقَلْبِ الثَّاني إلـى الأوَّلِ ثُـمَّ الإدغامِ، وهذا عكسُ قيـاسِ الإدغامِ.

وضُعِّفَ: (اطَّجَعَ) بالطَّاءِ المهمِلةِ المشدَّدةِ في اضْطَجَعَ؛ أي: نامَ على الجَنْبِ.

وقُرِئَ بالإدْغامِ في ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ [النور: ٦٢] للسُّوسيِّ[4]، و: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾

---

(١) شدد البزي عن ابن كثير التاء التي في أول الأفعال المستقبلة في حال الوصل في إحدى وثلاثين موضعاً منها الأمثلة الثلاثة المذكورة. انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني (ص ٨٤).

(٢) انظر: «شرح تصريف العزي» للتفتازاني (ص ٧٤).

(٣) ما بين معكوفتين سقط من «ط» و«و». انظر: «شرح تصريف العزي» للتفتازاني (ص ٧٤).

(٤) أي: بإدغام الضاد في الشين. انظر: «التيسير» للداني (ص ٢٣).

[سبأ: ٩] للكِسَائيِّ[1]، و: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٨] للدُّوْرِيِّ في وجهٍ وللسُّوسيِّ[2]، و: ﴿ذِى ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلٗا﴾ [الإسراء: ٤٢] للسُّوسيِّ[3].

وأمَّا (اطَّرَدَ) فيَجِبُ الإدغامُ لاجْتِماعِ المِثْلَين في كلمةٍ.

وأمَّا (اظْطَلَمَ) ففيهِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

الأوَّلُ: إظهارُه.

والثَّاني: (اطَّلم) بالطَّاء المُهْملةِ بقَلْبِ المُعْجَمةِ إليها كما هو القياسُ.

والثَّالثُ: (اظَّلمَ) بالظَّاء المُعْجَمةِ بقَلْبِ المُهْمَلةِ إليها.

ورُوِيَتِ الوُجوهُ الثَّلاثةُ في قولِ زُهيرٍ:

هـو الجـوادُ الـذي يُعْطِيـكَ نائِلَـهُ

أي: واصِلَهُ مِن العَطاءِ.

عَفْـواً ويُظْلَـمُ أحيانـاً فيَظْطَلِـمُ[4]

فقولُهُ: (عَفْواً)؛ أي: بسهولةٍ ومن غيرِ مِنَّةٍ، و(يُظْلَمُ) بصيغةِ المجهولِ، (فيَظْطَلِمُ) بصيغةِ الفاعِلِ؛ أي: فيَتَحَمَّلُ الظُّلمَ، فجَمَعَ للممدوحِ بينَ الكَرَمِ والحِلْم.

(وكذلك)؛ أي: مِثْلُ ما ذُكِرَ مِن الإبدالِ والإدغامِ وبدُونهِ **(جَميعُ مُتَصَرِّفاتِهِ)** بكسرِ الرَّاءِ، وفتحُها لحنٌ لِلُزومِ الفِعْلِ، والمعنى: جميعُ ما تَصَرَّفَ فيه، والضَّميرُ

---

(١) بإدغام الفاء في الباء. المصدر السابق (ص ١٨٠).

(٢) بإدغام الراء في اللام. المصدر السابق (ص ٤٤).

(٣) بإدغام الشين في السين. المصدر السابق (ص ٢٣).

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤/ ٤٦٨)، و«غريب الحديث» لأبي عبيد (٤/ ٤٦٥)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (٢/ ٦٦)، و«سر صناعة الإعراب» لابن جني (١/ ٢١٩). وزاد بعضهم وجهاً رابعاً، وهو: «فينظلم».

عائدٌ إلى (افْتَعَلَ مِن الصُّلْح) وما عُطِفَ عليه، فهو أَوْلَى مِن تقديرِ التَّفْتازانيِّ: أي: مُتَصَرِّفاتِ كلِّ واحدٍ منها[1].

فإنَّه يَجْري ذلك فيها (**نحوَ: اصْطَلَحَ يَصْطَلِحُ**) فعلٌ مُضارعٌ (**اصْطِلاحاً، فهو مُصْطَلِحٌ**) بكسرِ اللَّامِ اسمُ فاعلٍ، (**وذاك مُصْطَلَحٌ عليه**) بفتحِ اللَّامِ اسمُ مفعولٍ، (**اصْطَلِحْ**) أمرُ الحاضرِ، (**لا تَصْطَلِحْ**) نهيُ الحاضرِ، وكذلك: يَضْطَرِبُ فهو مُضْطَرِبٌ، ويَطَّرِدُ فهو مُطَّرِدٌ، ويَظْطَلِمُ فهو مُظْطَلِمٌ، وكذا: يَضْطَرُّ فهو مُضْطَرٌّ مِن الضَّرَرِ، وكذا بَوَاقِي الأمثلةِ بأَسْرِها، فتَدَبَّرْ.

(**ومَتَى كان فاءُ افْتَعَلَ دالاً أو ذالاً أو زاياً قُلِبَتْ تاؤُه**)؛ أي: تاءُ افْتَعَلَ (**دالاً**) مهمَلةً تخفيفاً، (**فتقولُ في افْتَعَلَ مِن الدَّرْءِ**) وهو الدَّفْعُ (**والذِّكْر**) وهو ضِدُّ النِّسْيان (**والزَّجْرِ**) وهو المنعُ والنَّهْيُ:

(**ادَّرأَ**) بتشديدِ المُهْملةِ، والأصلُ: ادْتَرَأَ، ولا يَجوزُ فيهِ إلَّا الإدغامُ؛ لاتِّحادِ مَخْرَجِهما.

(**وادَّكَرَ**) بالمُهْمَلةِ المشدَّدةِ، والأصلُ: اذْتَكَرَ، بالـمُعْجَمةِ، وفيه ثلاثةُ أوجُهٍ: (اذْدَكَرَ) بلا إدغامٍ. و(اذَّكَرَ) بالذَّالِ المعجَمةِ بقَلْبِ المهمَلةِ إليها. و(ادَّكَرَ) بالدَّالِ الـمُهمَلةِ بقَلْبِ المُعْجمةِ إليها، وهذا هو الأصحُّ والأفصحُ.

وفي التنزيل: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]، ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾ [القمر: ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠].

(**وازْدَجَرَ**) والأصلُ: ازْتَجَرَ، وفيه وَجْهانِ:

البيانُ: وهي الفُصْحَى في اللُّغةِ، وفي التَّنْزيلِ: ﴿وَقَالُواْ مَجۡنُونٞ وَٱزۡدُجِرَ﴾ [القمر: ٩] ﴿وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّنَ ٱلۡأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزۡدَجَرٌ﴾ [القمر: ٤].

---

(١) انظر: «شرح تصريف العزي» للتفتازاني (ص ٧٥).

والإدْغـامُ: بقَلْـبِ الـدَّالِ زاياً؛ نحـو: ازَّجَـرَ، دونَ العكـسِ فتَدَبَّـرْ، ولعلهُ لئلَّا يَشْـتَبِهَ بـ: اتَّجَر.

وأمَّا نحوُ: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ﴾ [البقرة: ٧٢] و﴿ٱثَّاقَلۡتُمۡ﴾ [التوبة: ٣٨] فمِن بابِ التَّفاعُلِ، وأصلُهما: تَدَارَأْتُم وتَثَاقَلْتُم، فأُبْدِلَ التَّاءُ دالاً في الأُولَى، وثاءً في الثَّانية، ثُمَّ أُدْغِمَتْ فاحْتِيجَ إلى همزةِ الوَصْل؛ لتَعَذُّرِ الابتداءِ بالسَّاكنِ حالَ الفَصْل، فأُتِيَ بهمزةٍ مكسورةٍ لأنَّها الأَصْل، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ﴾ [النمل: ٦٦]؛ أي: تَدَارَكَ.

وأمَّـا المُزَّمِّـلُ والمُدَّثِّرُ فمِن بـابِ التَّفَعُّلِ، أصلُهمـا: مُتَزَمِّلٌ ومُتَدَثِّـرٌ، فأُبْدِلَتْ وأُدْغِمَتْ.

ومنهُ قولُه تعالى: ﴿قَالُواْ ٱطَّيَّرۡنَا﴾ [النمل: ٤٧]؛ أي: تَطَيَّرْنا.

وهذا كلُّهُ باعتبارِ اتِّحادِ المَخْرَجِ في بعضِ الصُّورِ، فاقْتَرَبَ المَخْرجُ في بعضٍ آخَرَ.

وفيـه إشـارةٌ إلـى أنَّ مَن تَقَـرَّبَ إلى اللهِ وتَبَعَّـدَ عمَّا سِـوَاهُ، وَصَلَ إلـى مَقام لهُ إلـى الله، كمـا يَـدُلُّ عليهِ قولُه سـبحانَهُ في الحديـثِ القُدْسـيِّ: «مَن تَقَرَّبَ إليَّ شِـبْراً تَقَرَّبْـتُ إليـه ذِراعاً، ومَن تَقَـرَّبَ إليَّ ذِراعـاً تَقَرَّبْتُ إليـه باعاً»[١].

وفـي الحديثِ الإنْسـيِّ: «لا يـزالُ العبدُ يَتَقرَّبُ إلـيَّ بالنَّوافلِ حتَّـى أُحِبَّهُ، فإذا أَحْبَبْتُه كُنْتُ سَـمْعَهُ وبَصَـرَهُ ويَدَهُ»[٢].

ثم الإدْغامُ على نوعَيْنِ: مُماثِلٌ ومُتَقارِبٌ، ومثالُهما في هذا الـمَقامِ ومَرَامِ الكِرَام: أنْ يَتَخلَّقَ الإنسانيُّ[٣] بالخُلُقِ الرَّبَّانيِّ، إذا وَصَلَ إلى مَرتَبةِ الكمال، وزالَ عنه التَّغايُرُ في حالِ الوِصال، يُعبَّرُ عنهُ بالإدْغامِ والإدْخال، كما قال بعضُ أربابِ الحال:

---

(١) قطعة من حديث رواه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «وإن تقرب... وإن تقرب..».

(٢) رواه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في «ط»: «تخلق الإنساني»، وفي «و»: «يتخلق الإنسان».

أنـا مَـن أَهْـوَى ومَـن أَهْـوَى أنـا[1]

ويُقـالُ: فـي سيرِ[2] سُـلوكِ عالَمِ الـمَلَكوت، فنبـت النَّاسُـوت ويُنْبِتُ له[3] اللَّاهـوت، لكنَّـه مُنزَّهٌ عـن الحُلولِ والاتِّحـاد، والاتِّصـالِ والانْفِصال، كمـا يَتوَهَّمُه الوُجوديَّـةُ مِـن أصحـابِ الإلحـاد، وفَّقَنـا اللهُ طريـقَ السَّـدَاد، واللهُ رؤوفٌ بالعِبَـاد، وعَطُـوفٌ بالعِبَـاد، أَبَـدَ الآبَاد.

(**ويَلْحَقُ الفعلَ**)؛ أي: يَدْخُلُ آخِرَه ـ والمرادُ به جنسُهُ ـ حالَ كونِهِ (**غيرَ الماضي والحالِ**)، فيَلْحَقُ فِعْلَ الاستِقْبالِ (**نُونانِ للتَّأكيد**)؛ لأنَّ الطَّلَبَ إنَّما يتوجَّهُ إلى الاستِقْبال، لا إلى الماضِي والحال، ولا يُتَوَهَّمْ جوازُ إلحاقِهما بالمستقبلِ الصِّرْفِ، أعني: غيرَ المَشُوبِ بمعنَى الطَّلَبِ؛ نحوَ: سَيَضْرِبنَّ، و: سوفَ يَضْرِبَنَّ، فإنَّهما لا يَلْحَقانِ في سَعَةِ الكلامِ إلَّا ما فيهِ معنَى الطَّلَبِ أو شِبْهِهِ، وعليهِ جميعُ المحقِّقينَ، حيثُ قالوا: ولا يَلْحَقُ إلَّا مُستقبَلاً فيه معنَى الطَّـلَبِ كالأمرِ والنَّهْيِ والاستِفْهامِ والتَّمَنِّي والعَرْضِ والقَسَمِ لكونِهِ غالباً على ما هو مطلوبٌ، ويُشَبَّهُ بالقَسَمِ نحوُ: (إمَّا تَفْعَلَنَّ) في أنَّ (ما) زِيدَ للتأكيدِ كَلَامِ القَسَمِ في مَقَامِ التَّأبيد.

وقد تَلْحَقُ بالنَّفْي تَشْبيهاً له بالنَّهْي[4]، قيل: هو قليلٌ، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

يَحْسَـبُهُ الجاهـلُ مـا لَـمْ يَعْلَمَـا   شـيخاً علـى كرسـيِّه مُعمَّمـا[5]

---

(١) الشعر للحلاج كما في «آثار البلاد وأخبار العباد» للقزويني (ص ٦٥).

(٢) في المطبوع: «مسير».

(٣) كلمة: «له» من «و» وليست في «ط».

(٤) في «ط» و«و»: «لشبهها له بالنفي»، والصواب المثبت.

(٥) الرجز دون نسبة في «الكتاب» (٣/ ٥١٦)، وعزاه الخليل في «الجمل في النحو» (ص ٢٥٦) للعجاج، ونسب أيضاً لابن جُبابة اللص، ومساور العبسي، وأبي حيان الفقعسي، وعبد بني عبس. انظر: «أمالي ابن الشجري» (٢/ ١٦٥)، و«خزانة الأدب» (١١/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤).

أي: لَـمْ يَعْلَمَـنْ، فقُلِبَـتِ النُّـونُ أَلِفـاً للوَقْـفِ؛ كما في قولـهِ تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلـق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسـف: ٣٢].

والصَّحيحُ أَنَّهُ واقعٌ كثيرٌ فصيحٌ، فهو مذهبُ أبي الفتحِ والزَّمَخْشريِّ[١]، ومُختارُ ابنِ مالكٍ[٢]، وظاهرُ قولهِ تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وقولهِ سبحانه: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ﴾ [النمل: ١٨]، يَدُلُّ عليهِ.

ومَنَعَهُ الجمهورُ إلَّا في تأكيدٍ أو ضَرورةٍ، فقد قال سيبويه: يَجوزُ في الضَّرورةِ: أنتَ تَفْعَلَنَّ[٣].

ثُمَّ هاتانِ النُّونانِ إحداهُما (**خفيفةٌ ساكنةٌ**)؛ كقولكَ: اذْهَبَنْ؛ أي: اذْهَبِ البَتَّةَ، (**و**) ثانيهما (**ثقيلةٌ مفتوحةٌ**)؛ نحو: اذْهَبَنَّ؛ أي: اذْهَبِ البَتَّةَ البَتَّةَ.

وفي بعضِ النُّسخِ بالنَّصْبِ؛ أي: حالَ كونِ إحداهُما خفيفةً ساكنةً والأُخرى ثقيلةً مفتوحةً في جميعِ الأحوالِ (**إلَّا فيما**)؛ أي: في الفعلِ الذي (**تَخْتَصُّ**) النُّونُ الثَّقيلةُ مِن بينِ النُّونينِ (**به**)؛ أي: بذلك الفعلِ، والمعنى: ما يَنْفرِدُ بلُحوقِ هذا الفعلِ[٤]؛ كما يُقالُ: نَخصُّكَ بالعبادةِ؛ أي: لا نَعْبُدُ غيرَكَ.

(**وهو**)؛ أي: ما يَختَصُّ به عن غيرِه (**فِعْلُ الاثْنَيْنِ**) مذكَّرينِ أو مُؤنَّثَينِ (**وفِعْلُ جماعةِ النِّساءِ، فهي**)؛ أي: النُّونُ الثَّقيلةُ (**مكسورةٌ فيه**)؛ أي: في فِعْلِ الاثنينِ وجماعةِ النِّساءِ، فالضَّميرُ عائدٌ إلى الفعلِ مع قَطْعِ النَّظَرِ عن العطفِ، وجُوِّزَ أنْ يكونَ عائداً إلى (ما)، ولا يَبْعُدُ أنْ يعودَ إلى ما ذُكِرَ مِن الفِعْلَينِ.

---

(١) انظر: «الخصائص» لأبي الفتح ابن جني (٣/ ٥١٧)، و«المفصل» للزمخشري (ص ٤٥٨)

(٢) انظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٢١٠)، و«شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٤٠٣)، كلاهما لابن مالك.

(٣) انظر: «الكتاب» (٢/ ٣٩١).

(٤) في «ط»: «فيما ينفرد ويلحق هذا الفعل».

(فتَقولُ: **اذْهَبَانِّ، للاثْنَينِ**) أو للاثْنَتَينِ، (**واذْهَبْنَانِّ للنِّسوةِ**) بكسرِ النُّونِ فيهما تَشْبيهاً لها بنُونِ التَّثْنيَةِ؛ لأنَّها واقعةٌ بعدَ الألِفِ مِثْلَ نونِ التَّثْنيَة.

وأمَّـا ما أجازَهُ يُونُـسُ والكوفيُّونَ مِن دخولِ الخفيفةِ في فعـلِ الاثْنَينِ وجماعةِ النِّسـاء باقيَـةً على السُّـكونِ عنـدَ يُونـسَ، ونظيـرُه قـراءةُ نافـعٍ: ﴿وَمَحْيَايْ﴾[الأنعام: ١٦٢][1]، ومتحرِّكـةً بالكسـرِ عنـدَ بعـضٍ، وبـه قالَ ابـنُ مالكٍ ومَـن تَبِعَهُ، وقـد حَمَلَ عليـهِ قولَـهُ تعالـى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانْ﴾ [يونس: ٨٩] فـي روايةِ ابنِ ذَكْـوانَ بتخفيفِ النُّون[2] = فقيـل: هي الشَّـديدةُ، ولكـنْ حُذِفَ منها السَّـاكنةُ تخفيفـاً، فهي مخفَّفـةٌ لا خفيفةٌ، فعلـى هـذا ﴿لَا﴾ ناهيَةٌ والفعـلُ في محلِّ جَـزْمٍ بها.

وقيل: النُّونُ نونُ رفعٍ، و﴿لَا﴾ للنَّفْي والمرادُ به النَّهيُ.

وقيل: النَّفْيُ على حالِهِ والجملةُ في محلِّ الحالِ، فلا إشْكَال، واللهُ أعلمُ بخَفِيَّةِ الأحوال، وحَقيقةِ الأقوال.

(**فتُدْخِلُ**) أنتَ (**أَلِفاً بعدَ نونِ جمعِ الـمُؤنَّثِ**) وقبلَ نونِ التَّثْنيةِ، فتقولُ: اذْهَبْنانِّ، والأصلُ: اذْهَبْنَنَّ، فأَدْخَلْتَ أَلِفاً بينَهما (**لتَفْصِلَ**) تلك الألِفُ ـ أو أنتَ ـ بها (**بينَ النُّونات**) وهي: نونُ جماعةِ النِّساءِ، والـمُدْغمةُ والـمُدْغَمُ فيها، واخْتَصُّوا الألِفَ لخِفَّتِها، أو لشَبَهِها بألِفِ التَّثْنيَةِ، ولذا كُسِرَتْ نُونُه كنُونِـها.

(**ولا تَدْخُلُهما**)؛ أي: فِعْلَ الاثنينِ وجماعةِ النِّساءِ النُّونُ (**الخفيفةُ**) خلافاً ليونُسَ، فلا يقالُ: (اضْرِبانْ) ولا (اضْرِبْنانْ) عندَ غيرِه؛ (**لأنَّهُ يَلْزمُ**) مِن دخولِهما فيهما (**الْتِقاءُ السَّاكِنَيْنِ**) وهما الألِفُ والنُّونُ (**على غيرِ حَدِّه**)؛ أي: حَدِّ جَوازِهِ، (**فإنَّ الْتِقاءَ السَّاكِنَينِ إنَّما يَجوزُ إذا كانَ الأوَّلُ**) مِن السَّاكِنَينِ (**حرفَ مَدٍّ**) وهو الألِفُ والواوُ

---

(١) بسكون الياء قراءة نافع بخلاف عن ورش. انظر: «التيسير في القراءات السبع» (ص ١٠٨).

(٢) بتخفيف النون قراءة ابن عامر في رواية ابن ذكوان. المصدر السابق (ص ١٢٣). وانظر: «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (٣/ ١٤١٨). وانظر قول يونس في «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٥٢٧).

والياءُ سَوَاكِنَ، وكان الثَّاني منهُما (**مُدْغَماً**) في حرفٍ آخَرَ (**نحو: دابَّةٌ**)، فإنَّ الألِفَ والياءَ ساكنانِ، والألِفُ حرفُ مَدٍّ والثَّاني ـ وهو الباءُ الأُولَى ـ مُدْغَمٌ في الثَّانيةِ.

وكان الأَوْلَى أنْ يقولَ: حرفَ لِينٍ، ليَدْخُلَ فيهِ (خُوَيْصَّة) تصغير (خاصَّة)؛ لأنَّ حرفَ اللِّينِ أعمُّ مِن حرفِ المدِّ، وكأنَّ المصنِّفَ لَمْ يُفرِّقْ بينَهما.

ثُمَّ قيل: (إنَّما) تُفيدُ الحَصْرَ، فيَرِدُ عليهِ أنَّ الْتِقاءَ السَّاكِنَينِ جائزٌ في الوَقْفِ مُطْلقاً، سَواءٌ كان على حَدِّه أو لا، لأنَّه مَحَلُّ التَّخفيفِ والاستراحةِ، فيقال: زيدْ، وعَمْرو، وبَكْرْ، وكذا حالُ التَّعدادِ ولو وَصْلاً، فيقالُ: مِيمْ، جِيمْ، عَينْ، سِينْ.

ويَنْبغي أنْ تُحْملَ عبارتُه على ما إذا الْتَقَى السَّاكنانِ في كلمةٍ كما مَثَّلَه بـ(دابَّة)، وكذا فَعَلَه جارُ الله العلَّامةُ[1]، حتَّى لا يَرِدَ عليه ما أَجْمعَ القُرَّاءُ في نحوِ ﴿ ءَآلۡـَٰٔنَ ﴾ [يونس: ٥١، ٩١] بسكونِ الألِفِ واللَّام، وكذا ﴿وَمَحْيايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢][2]، و﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ [الأحزاب: ٤][3] بسكونِ يائِهما عندَ مَن قرأ بهما، وكذا في بعضِ القراءاتِ مِن السَّبعةِ كـ﴿ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلٗا﴾ [الإسراء: ٤٢][4]، و﴿مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٥٢][5]، و﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾ [النور: ٦٢][6] بإدْغامِ الأوَّلِ مِن المتغايرَيْنِ في الثَّاني، وأمثالِ ذلك.

فإنْ قلتَ: فلِمَ لَمْ يَجُزِ التِقاءُ السَّاكنَيْنِ في نحوِ: ﴿ قَالُواْ ٱطَّيَّرۡنَا ﴾ [النمل: ٤٧] بإثباتِ الواوِ وصلاً، مع أنَّ الأوَّلَ حرفُ مدٍّ والثَّاني مُدْغَمٌ؟

قلتُ: جوازُه مشروطٌ بذلك، ولا يَلْزَمُ مِن وجودِ الشَّرطِ هنالك وجودُ المَشْروطِ كما تَقدَّمَ، واللهُ سبحانهُ أعلمُ.

---

(١) انظر: «المفصل» لجار الله الزمخشري (ص ٤٩٣).

(٢) بسكون الياء قراءة نافع بخلاف عن ورش. انظر: «التيسير في القراءات السبع» (ص ١٠٨).

(٣) قراءة البزي وأبي عمرو. انظر: «التيسير» (ص ١٧٧ ـ ١٧٨) «النشر» (١/ ٤٠٤).

(٤) بإدغام الشين في السين. انظر: «التيسير» (ص ٢٣).

(٥) بإدغام الدال في الذال. المصدر السابق (ص ٢٤).

(٦) بإدغام الضاد في الشين. المصدر السابق (ص ٢٣).

ثُـمَّ إنَّ النُّـونَ الخفيفـةَ لا تَقْبَـلُ الحركـةَ ـ لأنَّ سـكونَها بِنَائـيٌّ بخـلافِ نونِ ﴿لَمْ يَكُنِ﴾ [البينـة: ١]، فـإنَّ سـكونَها إعرابـيٌّ ـ ولهـذا تُحـذَفُ فـي نحـوِ: اضْـرِبَ القـومَ، والأصـلُ: اضْرِبَـنْ، ولـذا قال الشَّـاعرُ:

لا تُهِيـنَ الفقيـرَ عَلَّـكَ أنْ تَـرْ كَـعَ يومـاً والدَّهـرُ قـد رَفَعَـهْ[1]

أي: تُهينَـنْ، وإلَّا لَوَجـبَ أنْ يُقـالَ: لا تُهِـنِ الفقيـرَ؛ لأنَّهُ نهيٌ، فحُذِفَـتِ النُّونُ الخَفيفـةُ لالْتِقاءِ السَّـاكنَيْنِ ولَـمْ تُحَرَّكْ.

والمعنَى: لا تَفْخَرْ بغِناكَ عليهِ، فإنَّ الدَّهرَ لا يَتركُ الفقيرَ على فَقْرِه ولا الغنيَّ على غِنَاهُ، فالرُّكوعُ كنايةٌ عن تَغيُّرِ الحالِ بانحطاطٍ بعدَ الارْتِفاع.

وقوله: (والدَّهرُ قد رَفَعه) جملةٌ حاليَّةٌ مِن ضميرِ (تَرْكعُ)، على حدِّ قولِهِ: «كُنْتُ نبيّاً وآدمُ بينَ الماءِ والطِّين»[2].

وقيل: مِن الضَّميرِ، وهو غلطٌ في المَبْنَى لفسادِ المعنى، ولو قال الشَّاعرُ: (تُخْفَضَ) بَدَلَ: (تَرْكعَ) لكانَ أحسنَ مَبْنًى، وأَبْيَنَ مَعْنًى.

هذا وقَبْلَه:

لِـكلِّ هَـمٍّ مِـن الهمـومِ سَـعَهْ والصُّبْـحُ والمُسْـيُ[3] لا بقـاءَ مَعَـهْ

قَـد يَجْمـعُ المـالَ غيـرُ أكِلِـهِ ويـأكلُ المـالَ غيـرُ مَـن جَمَعَـهْ[4]

---

(١) البيت للأضبط بن قريع كما في «خزانة الأدب» (١١/ ٤٧٩)، ودون نسبة في «الجمل في النحو» للخليل (ص ٣٣٣)، و«المفصل» (ص ٤٥٩).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٨/ ٣٦٩)، وفيه: لا أصل له، لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث بهذا اللفظ، وهو باطل فإنه لم يكن بين الماء والطين؛ إذ الطين ماء وتراب.

(٣) في «ط» و«و»: «والمساء»، والمثبت من المصادر كما يأتي.

(٤) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٤/ ٣٨)، و«البيان والتبيين» للجاحظ (١/ ٥٤٤)، و«الأغاني» (١٨/ ١٣٢).

(ويُحْذَفُ مِن الفعلِ مَعَهُما): أي حالَ كونِ الفعلِ مَقروناً مع النُّونَيْنِ **(النُّونُ التي في الأمثلةِ الخَمْسةِ، وهي: يَفْعَلانِ)** للغائبَيْنِ، **(وتَفْعلَانِ)** للغائبَتَيْنِ والـمُخاطَبَيْنِ والـمُخاطَبَتَيْنِ، **(ويَفْعلونَ)** للغائبِينَ، **(وتَفْعلونَ)** للمُخاطَبِينَ، **(وتَفْعلينَ)** للمُخاطَبَةِ. مِن أيِّ بابٍ كانَتْ هذهِ الأمثلةُ: ثلاثيّاً أو رُبَاعيّاً، مُجرَّداً أو مَزِيداً، فالمقصودُ مِن الأمثلةِ: هي وأمثالُها.

وإنَّما يُحذَفُ النُّونُ فيها لِمَا تَقَدَّمَ مِن أنَّ النُّونَ فيها علامةُ الإعرابِ، والفعلُ مع نونِ التَّأكيدِ يَصير مَبْنيّاً كما ذَكَرْنا في نونِ جماعةِ النِّساءِ مِن هذا البابِ.

وقد تَقَدَّمَ أنَّه لا مَعيَّةَ بينَ الخفيفةِ وفِعْلِ الاثنينِ، فلا يكونُ فيهِ إلَّا على مَذهَبِ يُونسَ[1]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

(ويُحْذَفُ) مع حَذْفِ النُّونِ **(واوُ يَفْعَلونَ)** للغائبِينَ، **(و)** واوُ تَفْعَلونَ للمخاطَبِينَ، و**(ياءُ تَفْعلِينَ)** للمخاطَبَةِ؛ لأنَّ الْتِقاءَ الساكنَيْنِ وإنْ كانَ على حَدِّه على ما هو ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ، لكنَّه ثَقُلَتِ الكلمةُ واسْتَطالَتْ، وكانَتِ الضمَّةُ[2] والكسرةُ تَدُلَّانِ على الواوِ والياءِ فحُذِفَتَا، وهذا مع الثَّقيلةِ، وأمَّا مع الخفيفةِ فالْتِقاءُ السَّاكنَيْنِ على غيرِ حدِّهِ فلا إشكالَ.

والقياسُ يَقتضي أنْ لا يُحذفَ الواوُ [والياءُ][3] أيضاً كالألِفِ كما هو مذهبُ بعضِهم، إذ كلٌّ منهُما في هذهِ الأمثلةِ ضميرُ الفاعِلِ، والفاعِلُ وحدَهُ لا يُحذَفُ، والْتِقاءُ السَّاكِنَيْنِ على حَدِّه، لكنْ سَبَقَ أنَّ الْتِقاءَ السَّاكنَينِ لا يَجِبُ أنْ يَجوزُ[4] عندَ وجودِ شرطِهِ؛ لأنَّ وجودَ الشَّرطِ لا يَلْزمُ منهُ وجودُ المشروط.

---

(١) تقدم مذهبه قريباً.

(٢) في «ط» و«و»: «الفتحة»، وجاء في هامش «ط»: «الصواب: الضمة». وهو كما قال.

(٣) زيادة يقتضيها السياق. انظر: «شرح تصريف العزي» للتفتازاني (ص ٨٤).

(٤) قوله: «لكن سبق...»، كذا وقعت العبارة في «ط» و«و»، ولعل الصواب: «لكن سبق أن ضمير =

هذا، والمعروفُ عندَ علماءِ هذا الفنِّ ـ بل حَكَى بعضُهم الاتِّفاقَ عليه ـ: أنَّ حدَّ الِتقاءِ السَّاكِنَيْنِ أنْ يكونَ الأوَّلُ حرفَ لِيْنٍ والثَّاني مُدْغَماً، ويَكونا في كلمةٍ، فهو هاهُنا ليس على حَدِّه لأنَّه في كلمتينِ: الفعلِ ونونِ التأكيد، لكنَّهُ اغْتُفِرَ في الألِفِ وإنْ لَمْ يَكُنْ على حدِّهِ لدَفْعِ الالْتِباسِ ـ وإنَّ الدَّفعَ أسهلُ مِن الرَّفعِ ـ وكونِ وجودِ الْتِقاءِ السَّاكنَينِ مع الألِفِ أخفَّ مِن حَذْفِ الألِفِ؛ لأنَّ فيهِ انتقالاً مِن الأخفِّ وهو الفتحُ إلى الأثقلِ وهو الكسرُ، مع حذفِ الواوِ والياءِ يَنْقُلُ مِن الأثقلِ وهو الضَّمُّ أو الكسرُ إلى الأخفِّ وهو الفتحُ.

ففي الجملةِ: يُحذفُ الواوُ والياءُ منهُما ولا تَثْبُتانِ في وقتٍ مِن الأوقاتِ (**إلَّا إذا انْفَتَحَ ما قَبْلَهما**)، فإنَّهما لا تُحْذَفانِ حينئذٍ لعَدَمِ ما يَدُلُّ عليهِما، أعني: الضَّمَّ والكَسْرَ، بل يُحرَّكُ الواوُ بالضَّمِّ والياءُ بالكسرِ لدَفْعِ الْتِقاءِ السَّاكنَينِ.

(نحوَ: **لا تَخْشَوُنَّ**) أصلُه: تَخْشَيُونَ، حُذِفَتْ ضمَّةُ الياءِ للثِّقَلِ، ثُمَّ الياءُ لالْتِقاءِ الساكِنَينِ، فقيل: تَخْشَوْنَ، وأُدْخِلَ (لا) النَّاهيَةُ فحُذِفَتِ النُّونُ فقيل: لا تَخْشَوْا، فلمَّا أُلْحِقَ نونُ التَّأكيدِ الْتَقَى السَّاكِنانِ: الواوُ والنُّونُ الـمُدْغَمَةُ، ولَمْ يُحْذَفِ الواوُ لعَدَمِ ما يَدُلُّ عليهِ، بل حُرِّكَ بما يناسِبُهُ وهو الضَّمُّ لكونها[1] أُختَهُ، فقيل: لا تَخْشَوُنَّ، فهي نهيُ المخاطَبِ لجماعةِ الذُّكور.

(و: **لا تَخْشَيِنَّ**) أصلُه: تَخْشَيِنَ، حُذِفَتْ كسرةُ الياءِ لِثِقَلِها، ثُمَّ الياءُ الأُولَى لالْتِقاءِ الساكِنَينِ، فصار: تَخْشَيْنَ، وأُدْخِلَ (لا) النَّاهيَةُ وحُذِفَتِ النُّونُ، فقيل: لا تَخْشَيْ، فلمَّا لَحِقَ نونُ التأكيدِ الْتَقَى ساكنانِ: الياءُ والنونُ، فلَمْ يُحْذَفْ لِـمَا مَرَّ، بل حُرِّكَتْ بالكسرِ لـمُناسَبَتِهِ الياءَ، وهو نهيُ المخاطَبَةِ.

= الفاعل عند التقاء الساكنين لا يجب أن يحذف بل يجوز...». انظر المصدر السابق وفيه: «لكن قد ذكرنا أنه لا يجب بل يجوز وإن كان على حده».

(١) في «ط» و«و»: «لكونه»، والصواب المثبت.

(و: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]) أصلُه: لتبْلَوُوْنَ، فأُعِلَّ إعلالَ (تَخْشَوْنَ) فقيل: لَتُبْلَوْنَ، فأُدْخِلَ نونُ التَّأكيدِ وحُذِفَتْ نونُ الإعرابِ لتَوالي الأمثالِ، وضُمَّتِ الواوُ كما في (لا تَخْشَوُنَّ)، وهو فعلُ جماعةِ الذُّكورِ المخاطَبِينَ مبنيّاً للمفعول مِن البلاءِ، وهو التَّجْربةُ والامْتِحانُ.

(و: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]) أصلُه: تَرْأَيِينَ، على وزنِ: تَفْعَلِينَ، حُذِفَتْ همزتُه لِـمَا سيَجِيءُ في المهموزِ مِن أنَّ مُضارِعَ (رَأَى) قد الْتَزَموا حذفَ عينِهِ بعدَ نَقْلِ حركتِها إلى السَّاكِنِ قبلَها تخفيفاً لكثرةِ الاستعمالِ، فقيل: تَرَيِينَ، ثُمَّ حُذِفَتْ كسرةُ الياءِ ثُمَّ الياءُ لِـمَا تَقَدَّمَ، فقيل: تَرَيْنَ، فأُدْخِلَ (إمَّا)، وهي مرُكَّبَةٌ مِن (إنْ) الشَّرْطيَّةِ و(ما) الـمَزِيدةِ للتَّأكيدِ في القضيَّةِ، فحُذِفَتِ النُّونُ عَلَامةً للجَزْمِ، فأُلْحِقَ نونُ التَّأكيدِ وكُسِرَ الياءُ ولَمْ يُحْذَفْ لِـمَا ذُكِرَ في (تَخْشَيْنَ)، فصارَ (إمَّا تَرَيِنَّ).

وجازَ لكَ أنْ تقولَ في الجميعِ: قُلِبَتِ الواوُ والياءُ أَلِفاً لتَحَرُّكِهما وانفتاحِ ما قبلَهُما، ثُمَّ حُذِفَتِ الألِفُ، وهذا أَوْلَى؛ لأنَّه قياسٌ مُطَّرِدٌ مع طيِّ المسافةِ في الـمَبْنَى.

وقد أخطأ الكَوَاشيُّ[1] في «تفسيره» حيثُ ظنَّ أنَّ المحذوفَ واوُ الضَّميرِ وياؤُه، بل المحذوفُ لامُ الفعلِ؛ لأنَّه أَوْلَى بالحذفِ مِن ضميرِ الفاعلِ؛ لأنَّ اللَّامَ مَحَلُّ التَّغييرِ؛ لكونهِ آخِرَ الكلمةِ، وقد قيل: الأطرافُ محلُّ الأهدافِ، والفاعلُ لا يَجوزُ حَذْفُه خلافاً لأهلِ الاعْتِساف.

وقال ابنُ مالكٍ: حذفُ ياءِ الضَّميرِ بعد الفتحةِ لغةٌ طائيَّةٌ[2]؛ نحوَ: ارْضِنَّ، في: ارْضَيْ، وكذا: لا تَخْشِنَّ، في: لا تَخْشَيْ.

---

(١) موفق الدين أحمد بن يوسف بن حسن، أبو العباس الموصلي المفسر، ولد بكواشة وهي قلعة من الموصل، صنف التفسير الكبير والصغير، توفي سنة (٦٨٠هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (٨/ ٢٩١). ونقل المؤلف كلامه من «شرح تصريف العزي» للتفتازاني (ص ٨٦).

(٢) انظر: «التسهيل» (ص ٢١٦).

(**ويُفْتَحُ**) مع النُّونَينِ (**آخِرُ الفعلِ**) حقيقةً أو حُكماً؛ لِيَشْمَلَ نحوَ: لا تَخْشَوُنَّ، و: لا تَخْشَيِنَّ، فإنَّ الواوَ والياءَ ليستَا آخِرَ الفعلِ، بل كلٌّ منهُما اسمٌ برأسِهِ؛ لأنَّ الفعلَ: يَخْشَى، وهما ضميرُ الفاعلِ، إلَّا أنَّ هذا الضَّميرَ كجزءٍ مِن الفعلِ فكأنَّهُ آخِرُ الفعلِ.

وقيل: المرادُ بالفعلِ غيرُ النَّاقصِ إذْ عُلِمَ حُكْمُه في (لَتُبْلَوُنَّ) و(تَرَيِنَّ).

(**إذا كانَ**)؛ أي: الفعلُ (**فِعْلَ الواحِدِ**) غائباً كانَ أو حاضراً (**أو الواحدةِ الغائبةِ**)؛ لأنَّ الفتحَ هو الأصلُ لخِفَّتِهِ، فالعدولُ عنه إنَّما يكونُ لغَرَضٍ عَرَضَ في عِلَّتِهِ.

(**ويُضَمُّ**)؛ أي: آخِرُ الفعلِ (**إذا كانَ**)؛ أي: الفعلُ (**فِعْلَ جماعةِ الذُّكورِ**)؛ لِيَدُلَّ الضمُّ على الواوِ المحذوفةِ.

(**ويُكْسَرُ**)؛ أي: آخِرُ الفعلِ (**إذا كانَ**)؛ أي: الفعلُ (**فِعْلَ الواحِدةِ المُخاطَبةِ**)؛ لِيَدُلَّ الكسرةُ على الياءِ المحذوفةِ.

(**فتقولُ في أمرِ الغائبِ مُؤكِّداً**) ـ بكسرِ الكافِ، ويجوزُ فتحُه ـ (**بالنُّونِ الثَّقيلةِ: لِيَنْصُرَنَّ**) بالفتحِ لكونهِ فِعْلَ الواحد (**لِيَنْصُرانِّ لِيَنْصُرُنَّ**) بالضَّمِّ لكونهِ فِعْلَ جماعة الذُّكور، أصلُه: لِيَنْصُرونَّ، حُذِفتِ الواوُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، (**لِتَنْصُرَنَّ**) بالفتحِ أيضاً لأنَّهُ فعلُ الواحدةِ الغائبةِ، (**لِتَنْصُرانِّ لِيَنْصُرْنانِّ**) كما مرَّ.

(**وبالخَفيفةِ: لِيَنْصُرَنْ**) بالفتحِ، (**لِيَنْصُرُنْ**) بالضَّمِّ، (**لِتَنْصُرَنْ**) بالفتحِ لِـمَا عُلِمَ، وتَرَكَ البَوَاقيَ لأنَّ الخفيفةَ لا تَدْخُلُها.

(و) وتقولُ (**في أمرِ الحاضِرِ مؤكِّداً**) وفي نسخةٍ: المؤكَّدِ (**بالثَّقيلةِ: انْصُرَنَّ**) بالفتحِ لأنَّهُ فِعْلُ الواحِدِ، (**انْصُرانِّ انْصُرُنَّ**) بالضَّمِّ لأنَّهُ فِعْلُ جماعةِ الذُّكورِ، (**انْصُرِنَّ**) بالكسرِ لأنَّهُ فِعْلُ الواحِدةِ المخاطَبةِ، (**انْصُرانِّ انْصُرْنانِّ**) لجمعِ الإناث.

(**وبالخَفيفةِ: انْصُرَنْ، انْصُرُنْ، انْصُرِنْ**).

(**وقِسْ على هذهِ نَظائِرَهُ**)؛ أي: أشباهَ كلٍّ مِن لِيَنْصُرَنَّ وانْصُرَنَّ.. إلى آخِرِهما؛ مِن نَحْوِ: لِيَضْرِبَنَّ ولِيَعْلَمَنَّ وغيرِ ذلك، إلى سائرِ الأفعالِ والأمثلةِ التي تُوجَدُ هُنالِك.

(وأَمَّـا اسـمُ الفاعِـلِ والمفعـولِ مِـن الثُّلاثـيِّ المجـرَّدِ) احْتِـرازٌ مِـن الرُّباعيّ، ومِـن الثُّلاثـيِّ الـمَزيدِ فيهِ؛ لِـمَا سـيأتي حُكْمُها.

(فالأكثرُ) استِعْمالاً **(أنْ يَجِيءَ اسمُ الفاعلِ منهُ)**؛ أي: مِن الثُّلاثيِّ المجرَّدِ **(على فاعِلٍ، تَقولُ: ناصِرٌ)** للواحِدِ **(ناصِرانِ)** للاثْنَينِ حالَ الرَّفْعِ، وناصِرَينِ حالَ النَّصْبِ والجَرِّ، **(ناصِرونَ)** لجماعةِ الذُّكورِ في الرَّفْعِ، و: ناصِرينَ، في غيرِه.

وفَتَحُوا ما قَبْلَ الياءِ في الـمُثَنَّى وكَسَروهُ في الجَمْعِ، وفَتَحُوا النُّونَ في الجمعِ وكَسَروهُ في الـمُثنَّى فرقاً بينَهُما، لا سيَّما في نحوِ: الـمُصْطَفَيْنَ[1].

(ناصِرةٌ) للواحِدةِ **(ناصِرَتانِ)** للاثْنَتَينِ **(ناصِراتٌ)** لجماعةِ الإناثِ **(ونَوَاصِرُ)** لها أيضاً، إلَّا أنَّ الأوَّلَ جمعٌ سالمٌ والثَّاني مُكَسَّرٌ.

(واسمُ المَفعولِ)؛ أي: والأكثرُ **(أنْ يَجِيءَ على مفعولٍ، تقولُ: مَنْصورٌ، مَنْصورانِ، مَنْصُورونَ، مَنْصُورةٌ، مَنْصُورَتانِ، مَنْصُوراتٌ)** وفي نسخةٍ زيادةُ: (ومَنَاصِرُ) جمعٌ مُكسَّرٌ لمنصورٍ.

وإنَّما قال: (الأكثرُ فيهما)؛ لأنَّهما قد يكونانِ على غيرِ فاعِلٍ ومفعولٍ؛ نحوَ: ضَرَّابٍ، وضَرُوبٍ، ومِضْرابٍ، وعَليمٍ، وحَذِرٍ، في اسمِ الفاعِلِ، ونحوَ: قَتيلٍ وحَلُوبٍ في اسمِ المفعولِ، وكذا الصِّفةُ الـمُشَبَّهةُ باسم[2] فاعلٍ عندَ أهلِ هذهِ الصَّنعةِ، وأمَّا عندَ النَّحْويِّينَ فالنَّوعُ الأوَّلُ مشهورٌ بأمثلةِ الـمُبالَغةِ، والثَّاني وهو الفَعِيلُ بمعنى الفاعِلِ أو المفعولِ ـ كما سيأتي ـ خارِجان عن اسْمَي الفاعِلِ والمفعولِ.

وأمَّا الصِّفةُ المشبَّهةُ فالأمرُ فيها أَظْهَرُ، فتَدَبَّرْ.

---

(١) يعني: لما رأوا ما قبل الياء يفتح في بعض صور الجمع كالمثال المذكور، فتحوا النون في الجمع وكسروه في المثنى، للتمييز بينهما.

(٢) في هامش «ط»: «الباء متعلقة بـ: المشبهة».

(**وتقولُ**): رجلٌ (**مَمْرورٌ به**)، و: رَجُلانِ (**مَمْرورٌ بهما**)، و: رجالٌ (**مَمْرورٌ بهم**)، و: امرأةٌ (**مَمْرورٌ بها**)، و: امْرأتانِ (**مَمْرورٌ بهما**)، و: نساءٌ (**مَمْرورٌ بِهِنَّ**)؛ أي: لا يُثَنَّى اسمُ فاعِلٍ مِن الفعلِ اللَّازمِ إلَّا بَعْدَ أنْ تُعَدِّيَهُ؛ إذ ليسَ لهُ مفعولٌ في أصلِ وضعِهِ.

(**فتُثَنِّي**) أنتَ (**وتَجْمَعُ**) وتُذَكِّرُ (**وتُؤَنِّثُ الضَّميرَ فيما**)؛ أي: في اسمِ المفعولِ الذي (**يَتَعدَّى**) بحرفِ الجرِّ، (**لا اسمَ المفعولِ**) عَطْفٌ على (الضَّميرَ)؛ أي: لا تُغَيِّرُه عن حالِهِ، فلا تقولُ: مَـمْروران بهما، ولا: مَـمْرورونَ بهم، ولا: مَـمْرورةٌ بها، ونحوَ ذلك؛ لأنَّ القائمَ مَقامَ الفاعِلِ لفظاً ـ أعني: الجارَّ والمجرورَ ـ مِن حيثُ هو ليسَ بمؤنَّثٍ لا مُثَنًّى ولا مجموعٍ، فلا وجهَ لتأنيثِ العاملِ وتَثْنِيَتِهِ وجَمْعِهِ.

(**وفَعِيلٌ قد يَجِيءُ بمعنَى الفاعِلِ كالرَّحِيم**) بمعنَى الرَّاحِمِ مع الـمُبالَغةِ، (**وبمعنَى المفعولِ كالقتيلِ**) بمعنَى المقتولِ، وأَمْثِلَتُهما في التَّثنيَةِ والجمعِ والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ كأَمْثلةِ اسمِ الفاعلِ، إلَّا أنَّه يَستوي لفظُ الـمُذكَّرِ والمؤنَّثِ في الذي بمعنَى المفعولِ إذا ذُكِرَ الموصوفُ، نحوَ: رَجُلٌ قَتيلٌ، وامرأةٌ قَتيلٌ، بخلافِ: مَرَرْتُ بقَتيلِ فلانٍ وقَتيلتهِ، فإنَّهما لا يَستوِيانِ خوفَ اللَّبْسِ.

ثُمَّ هذا في الثُّلاثيِّ، (**وأمَّا ما زادَ على الثَّلاثةِ**) ثلاثيّاً باعتبارِ أصلهِ أو رُباعيّاً (**فالضَّابطُ فيه**)؛ أي: في بناءِ اسمِ الفاعِلِ والمفعولِ منه: (**أنْ تَضَعَ في مُضارِعِهِ الميمَ المضمومةَ مَوْضعَ حرفِ المُضارَعةِ، وتَكْسِرَ ما قَبْلَ آخِره**)؛ أي: آخِرِ الـمُضارِعِ (**في**) اسمِ (**الفاعِلِ، وتَفْتحَهُ**)؛ أي: ما قَبْلَ آخِرِه (**في**) اسمِ (**المفعولِ، نحوَ: مُكْرَمٍ**) بضمِّ الميمِ وكسرِ الرَّاءِ اسمَ فاعِلٍ، (**ومُكْرِمٍ**) بضمِّ الميمِ وفتحِ الرَّاءِ اسمَ مفعولٍ.

(**ومُدَحْرِجٍ ومُدَحْرَجٍ، ومُسْتَخْرِجٍ ومُسْتَخْرَجٍ**)؛ أي: بكسرِ ما قَبْلَ آخِرِهما في الفاعِلِ وفتحِهِ في المفعول.

وكذا قياسُ بَوَاقي الأمثلةِ إلَّا ما شذَّ في بعضِ اللُّغةِ؛ نحو: أَسْهَبَ في الكلامِ؛ أي: أَطْنَبَ، فهو مُسْهَبٌ بفتحِ الهاء.

(وقد يَسْتوِي لفظُ) اسمِ (الفاعِلِ والمفعولِ في بعضِ المَوَاضعِ؛ كمُحَابٍّ ومُتَحَابٍّ) بتشديدِ الباءِ فيهما، (ومُخْتارٍ ومُضْطرٍّ) وفي نسخةٍ زيادةُ: (مُنْقادٍ)، (ومُعْتَدٍّ) بتشديدِ الدَّالِ، وكذا نحوُهما ممَّا كان الفعلُ متعدِّياً بنَفْسِه.

(ومُنْصَبٍّ) في اسمِ الفاعلِ (ومُنْصَبٍّ فيه) في اسمِ المفعولِ، (ومُنْجابٍ)؛ أي: مُنْقَطِعٍ ومُنْكَشِفٍ في اسمِ الفاعلِ (ومُنْجابٍ عنه) في اسمِ المفعولِ، ونحوِهما ممَّا كانَ الفعلُ متعدِّياً بالحرفِ.

فإنَّ اسمَ الفاعِلِ والمفعولِ في هذهِ الأمثلةِ كلِّها مُسْتَوٍ؛ لسُكونِ ما قَبْلَ الآخِرِ: بالإدْغامِ في بعضٍ، وبالقَلْبِ في بعضٍ، والفَرْقُ إنَّما كانَ بحركتهِ، فلمَّا زالتِ الحركةُ اسْتَوَيَا في التَّقدير.

(وتَخْتَلِفُ)؛ أي: حالُها (في التَّقْدير) ـ وفي نسخةٍ: (ويَخْتلِفُ التَّقديرُ) ـ أي: تقديرُها؛ لأنَّه يُقَدَّرُ كسرُ ما قَبْلَ الآخِرِ في اسمِ الفاعلِ، وفتحُه في اسمِ المفعولِ، ويُفرَّقُ في المتعدِّي بالحرفِ بأنَّه يَلزمُ منه ذكرُ الجارِّ والمجرورِ مع اسمِ المفعولِ بخلافِ اسمِ الفاعلِ.

وقد فَرَغَ المصنِّفُ مِن بحثِ السَّالمِ فحانَ أنْ يَشْرعَ في غيرِه، وهو ثلاثةٌ: الـمُضاعَفُ والـمُعْتَلُّ والمهموزُ، وقد ذَكَرهُ في ثلاثةِ فصولٍ، وكأنَّهُ أَلْحقَ الـمُضاعَفَ بالسَّالمِ لقلَّةِ تَغَيُّره، وأَلْحقَ المهموزَ بالمعتلِّ لكثرةِ تَغَيُّره في تَعْبيرِه، فقال:

(فصل)

أي: هـذا فَصْـلٌ ويؤيِّدُه أنَّ في نسـخةٍ: (فـي المضاعَفِ)، وفي نسـخةٍ بإضافةِ الفصـلِ إليـهِ، وفي أُخـرى وهي المعتمَـدَةُ (**المُضَاعَـفُ**) بالرَّفـعِ على أنَّهُ مبتـدأٌ، ثُمَّ هو اسـمُ مفعولٍ مِـن ضاعَفَ.

(**ويُقالُ لهُ: الأَصَمُّ**) لتَحقُّقِ الشِّدَّةِ فيهِ بواسطةِ الإدْغامِ، وكان أهلُ الجاهليَّةِ يُسمُّونَ رَجَباً: شَهْرَ اللهِ الأصمَّ، قال الخليلُ: إنَّما سُمِّي بذلك لأنَّه لا يُسمَعُ فيهِ صوتُ مُسْتغيثٍ؛ لأنَّه مِن الأشهُرِ الحُرُمِ، وهي: ذو القَعْدةِ، وذو الحَجَّةِ، والـمُحرَّمُ، ورَجَبٌ، ولا يُسْمَعُ فيه أيضاً حركةُ قتالٍ ولا قعقعةُ سلاحٍ[1]؛ أي: صوتُهما.

(وهو)؛ أي: المضاعَفُ (**مِن الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ والمَزِيدِ فيه: ما كان عينُه ولامُه مِن جنسٍ واحدٍ**) سواءٌ كانا مِن حروفِ العلَّةِ كـ: حَيَّ، أو لا (**كـ: رَدَّ**) ومَدَّ في الثُّلاثيِّ المجرَّدِ، (**وأَعَدَّ**)؛ أي: الشيءَ: هيَّأَهُ، وكذا الأمرُ في الـمَزيدِ فيه، (**فإنَّ أصلَهما: رَدَدَ**) ومَدَدَ، أُسْكِنَتِ الأُولى وأُدْغِمَتْ في الثَّانيَةِ، (**و: أَعْدَدَ**) نُقلَتْ حركةُ الأُولى إلى ما قَبْلَها فأُدْغِمَتْ في الثَّانيَة.

(**ومِن الرُّباعيِّ**) مُجرَّداً أو مَزيداً فيه: (**ما كانَ فاؤُه ولامُهُ الأُولَى مِن جنسٍ واحدٍ، وكذلكَ عينُه ولامُه الثَّانيةُ مِن جنسٍ واحدٍ، ويقالُ له**)؛ أي: للمُضاعَفِ الرُّباعيِّ: (**المُطابَقُ أيضاً**) وهو بفتحِ الباءِ اسمُ مفعولٍ مِن الـمُطابَقةِ بمعنى الـمُوافَقةِ؛ لأنَّه طُوبِقَ فيه بينَ الفاءِ واللَّامِ الأُولَى، وبينَ العينِ واللَّامِ الثَّانيةِ (**نحوَ: زَلْزَلَ**) الشَّيءَ؛ أي: حَرَّكَه (**زلزلةً**) مصدرٌ قياسيٌّ، (**وزِلْزالاً**) بكسرِ أوَّلِه ويُفْتَحُ، ويَتعيَّنُ الكسرُ في السَّالمِ؛ نحوَ: دِحْراجاً، وهو مصدرٌ سماعيٌّ.

---

(١) انظر: «الصحاح» (مادة: رجب).

(**وإنَّما أُلْحِقَ المُضاعَفُ بالمُعتلَّاتِ**) حيثُ عُدَّ في غيرِ السَّالمِ مع أنَّ حروفَهُ حُروفُ الصَّحيحِ؛ (**لأنَّ حرفَ التَّضْعيفِ يَلْحقُه الإبدالُ، كقولهم: أَمْلَيْتُ، بمعنَى: أَمْلَلْتُ**) يعني أصلُه: (أَمْلَلْتُ) فقُلِبَتِ اللَّامُ الأخيرةُ ياءً لثِقَلِ اجتِماعِ الـمِثْلينِ مع تَعَذُّرِ الإدغامِ لسكونِ الثَّاني.

قال ابنُ عُصْفورٍ: وإنَّما جَعَلْنا اللَّامَ أصلاً لأنَّ (أَمْلَلْتُ) أكثرُ مِن أَمْلَيْتُ[١].

وذهبَ بعضٌ إلى أنَّهما لُغتانِ لأنَّ تَصَرُّفَهما واحدٌ، فليس جَعْلُ أحدِهما أصلاً والآخَرِ فَرْعاً أَوْلَى مِن العكسِ، فيجوزُ أنْ يكونَا أصليَّيْنِ في الـمَبْنَى متَّفِقَيْنِ في المعنَى، ومنه قولُهم: تَقَضَّى البازِيُّ؛ أي: نَزَلَ، وأصلُه: تَقَضَّضَ، استَثْقَلوا ثلاثَ ضادَاتٍ فأَبْدَلوا أُخْراهُما ياءً، كما قالوا: تَظَنَّى، في تَظَنَّنَ، وكـ: ﴿دَسَّـٰهَا﴾ [الشمس: ١٠]؛ أي: دسَّسَها وأَخْفاها، و: قَصَّيْتُ أظْفاري، في: قَصَصْتُ بمعنَى قَطَعْتُ.

(**والحذفُ**)؛ أي: ويَلْحَقُه أيضاً حَذْفُ شيءٍ مِن حروفِ أُصولِه؛ (**كقولِهم: مسْتُ وظلْتُ**) بسكونِ السِّينِ واللَّامِ، وقولُه: (**بفَتْحِ الفاءِ**)؛ أي: فاءِ الفعلِ وهو الميمُ والظَّاءُ (**وكَسْرِها، وأَحَسْتُ**) بسكونِ السِّين.

(**أي: مَسِسْتُ**) بكسرِ السِّينِ الأُولى، وهي اللُّغةُ الفَصيحةُ، ومُضارِعُه بفَتْحِها، وحَكَى أبو عُبيدةَ: مَسَسْتُ الشَّيءَ [بالفتحِ] أَمُسُّه بالضَّم[٢].

(**وظَلِلْتُ**) بكسرِ اللَّامِ الأُولى لا غير.

(**وأَحْسَسْتُ**) على وزنِ: أَكْرَمْتُ؛ أي: أَيْقَنْتُ، وربَّما قالوا: أَحْسَيْتُ، وحَسيْتُ مخفَّفاً ومُشدَّداً، بإبدالِ السِّينِ ياءً.

---

(١) انظر: «الممتع» لابن عصفور (ص ٢٤٧).

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: مسس)، وما بين معكوفتين منه.

أَمَّا فتحُها[١] فلأنَّه حُذِفَتْ عينُ الفعلِ ـ وهو السِّينُ الأُولى في المثالِ الأوَّلِ واللَّامُ الأُولَى في الثَّاني ـ بحركتِها، فبَقِيَ فاءُ الفعلِ في المثالَيْنِ مفتوحةً بحالها، وأمَّا كسرُها فلأنَّه نُقِلَتْ حركةُ عينِ الفعلِ إلى ما قَبْلَها بعدَ سَلْبِ حركتِها وحُذِفَتِ العينُ.

وأمَّا (أَحَسْتُ) فنُقِلَتْ فتحةُ السِّينِ إلى الحاءِ، فحُذِفَتْ إحدَى السِّينَيْنِ.

وفي التنزيلِ: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]؛ أي: صِرْتُم تَعْجَبونَ، و: ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]؛ أي: صِرْتَ عليهِ مُلازِماً مُلاطِفاً.

(والمُضاعَفُ يَلْحَقُهُ الإدْغامُ) مِن بابِ الإفْعالِ مِن عباراتِ الكوفيِّين، ومِن الافْتِعالِ مِن عباراتِ البَصْرِيِّينَ، وكلاهُما مُتعدٍّ، ففي «الصِّحاح»: أَدْغَمْتُ الحرفَ وادَّغَمْتُه، ويقالُ: أَدْغَمْتُ اللِّجامَ في الفَرَسِ؛ أي: أَدْخَلْتُه في فيهِ[٢].

وفي اصْطِلاحِ القُرَّاءِ: إدخالُ حرفٍ في حرفٍ ورَفْعُ اللِّسانِ بهما دفعةً واحدةً، وهو أنواعٌ: مِن المُتَماثِلَينِ والمُتَقارِبَينِ والـمُتَجانِسَينِ، في كلمةٍ أو كلمتينِ، كما هو مُبيَّنٌ في محلِّه الأَلْيقِ به.

وأمَّا في اصْطِلاحِ الصَّرْفيِّ: **(فهو أنْ تُسَكِّنَ الحرفَ الأوَّلَ)** مِن المتماثِلَينِ مَخرَجاً وصِفةً **(وتُدْرِجَ)**؛ أي: تُدْخِلَ **(في الثَّاني)** مِن الحَرْفَينِ بحيثُ يَصيرانِ كأنَّهما حرفٌ واحدٌ مُشدَّدٌ، ولذا يُكْتَبُ بواحدٍ؛ نحوَ: مَدَّ، فإنَّ أصلهُ: مَدَدَ، أَسْكَنْتَ الدَّالَ الأُولى وأَدْرَجْتَها في الثَّانية.

(ويُسمَّى الأوَّلُ) مِن الحرفَينِ إذا أَدْغَمْتَه: **(مُدْغَماً)** بصيغةِ المفعولِ لإدغامِكَ إيَّاه، **(والثَّاني: مُدْغَماً فيه)** لإدْغامِكَ الأوَّلَ فيه.

والإدْغامُ نوعٌ مِن التَّخفيفِ، وهو واجِبٌ وجائزٌ ومُمتنِعٌ؛ كما بيَّنهُ المصنِّفُ:

---

(١) أي: فتح الميم والظاء من «مست» و«ظلت».

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: دغم).

(وذلك واجبٌ)؛ أي: في الماضي والمضارعِ مِن الثُّلاثيِّ المجرَّدِ مُطْلَقاً، ومِن الـمَزيدِ فيه مِن الأبوابِ التي يَذْكُرُها، لكنَّه ما لَمْ يَتَّصِلْ بهما الضَّمائرُ البارِزةُ المرفوعةُ، فإنِ اتَّصَلتْ ففيهِ تفصيلٌ يُذْكَرُ.

فعَبَّرَ عمَّا ذَكَرْنا بقوله: **(في نحوِ: مَدَّ يَمُدُّ، وأَعَدَّ يُعِدُّ، وانْقَدَّ يَنْقَدُّ، واعْتَدَّ يَعْتَدُّ)**.

وقد يَطَّرِدُ الإدْغامُ فيما يُشابِهُ المضاعَفَ مِن الكلام، (و) منهُ: **(اسْوَدَّ يَسْوَدُّ)** مِن بابِ الافْعِلَالِ، **(واسْوادَّ يَسْوادُّ)** مِن بابِ الافْعِيلالِ، وليسَا مِن الـمُضاعَفِ لأنَّ أصلَهما السَّوادُ.

(واسْتَعَدَّ يَستعِدُّ) مضاعَفٌ مصدرُهما الاسْتِعْدادُ.

(واطْمأَنَّ)؛ أي: سَكَنَ **(يَطْمَئِنُّ)** اطْمِئْناناً وطُمَأْنينةً، وليسَ مِن المضاعَفِ؛ لأنَّ عَيْنَه الميمُ ولامُهُ النُّونُ، وهو مِن بابِ الافْعِلَّالِ كالاقْشِعْرار.

(وتَمَادَّ يَتَمادُّ) مُضاعَفٌ مِن التَّفاعُلِ، وكذا إذا لَحِقَ هذهِ الأفعالَ تاءُ التأنيثِ في بعضِ الأحوالِ، فتقولُ: مَدَّتْ وأَعَدَّتْ.

(وكَذَا هذهِ الأفعالُ) التي أُدْغِمَتْ وُجوباً حالَ كونها مَبْنيَّةً للفاعلِ يَجبُ إدغامُها **(إذا بُنِيَتْ للمفعولِ)** ماضياً كانَ أو مضارِعاً **(نحوَ: مُدَّ يُمَدُّ، وكذا نَظائرُه)** مِن الـمَزِيدِ كـ: أُعِدَّ يُعَدُّ، وتمود يتماد[1].

(وفي نحوِ مَدٍّ) أعني **(مَصْدراً)** يجبُ إدغامُه أيضاً، واحْتَرزَ بقوله: **(مَصْدَراً)** عمَّا إذا كانَ اسماً نحوُ قولهِ تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وعمَّا قد يُتَوَهَّمُ أنَّهُ ماضٍ لتَقَدُّمِه، أو أمرٌ لتأخُّرِه.

(وكذلك) الإدغامُ واجبٌ **(إذا اتَّصلَ بالفعلِ)** المضاعَفِ حقيقةً أو صُورةً **(ألفُ الضَّميرِ أو واوُه أو ياؤُه)** سواءٌ كانَ ماضِياً أو مُضارِعاً أو أمراً، مُجرَّداً أو مَزيداً فيه، مَعلوماً أو مَجهولاً.

---

(١) قوله: «تمود يتماد» كذا في «ط» و«و»، ولعل الصواب بالنظر لما تقدم: «اعْتُدَّ يُعْتَدُّ»

فالألِفُ (**في نحوِ: مدَّا**) بفتحِ الميمِ مبنيّاً للفاعلِ، أو ضمِّه مبنيّاً للمفعولِ، كلاهما من الماضي، والأخيرُ أيضاً مِن الأمر.

والواوُ في نحوِ: (**مدُّوا**) بالوَجْهَينِ للثَّلاثةِ.

والياءُ في نحوِ: (**مُدِّي**) وهو بضمِّ الميمِ لأمرِ المؤنَّث.

(**ومُمْتَنِعٌ**)؛ أي: الإدْغامُ (**في نحوِ: مَدَدْتُ، ومَدَدْنا، ومَدَدْتَ.. إلى: مَدَدْتُنَّ**) يعني: مَدَدْتُ، مَدَدْنا، مَدَدْتُم، مَدَدْتَ مَدَدْتَ مَدَدْتُما مَدَدْتُنَّ (**ومَدَدْنَ ويَمْدُدْنَ**) للغائباتِ (**وتَمْدُدْنَ وامْدُدْنَ ولا تَمْدُدْنَ**) الثَّلاثةُ للمُخاطَبات.

(**وجائزٌ**)؛ أي: الإدغامُ (**إذا دَخَلَ الجازِمُ**) أيَّ جازِمٍ كان (**على الفِعلِ الواحِدِ**)، فيَجوزُ عَدَمُ الإدغامِ وهو لغةُ الحِجازِيِّينَ، والإدغامُ وهو لغةُ بني تَميمٍ، وقُرئ بهما قولُه تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ ﴾ [المائدة: ٥٤][1].

وإنَّما قيَّدَ الفعلَ بالواحِدِ لأنَّ الإدْغامَ واجِبٌ في فعلِ الاثْنَينِ وفعلِ جماعةِ الذُّكورِ وفعلِ الواحدةِ المخاطَبةِ كما مَرَّ، ومُمتنِعٌ في فعلِ جماعةِ النساءِ كما سَبَقَ، وكأنَّ الـمُصنِّفَ اكْتَفَى بما تَقَدَّمَ.

والحاصلُ: أنَّ الإدغامَ الجائزَ إنَّما هو في فِعْلِ الواحِدِ، غائباً كانَ أو مخاطَباً أو متكلِّماً ولو مع الغَيْر، وكذا في الواحِدةِ المخاطَبةِ لأنَّها في صورةِ المخاطَبِ.

ثُمَّ هذا المضارِعُ المجزومُ لا يَخْلُو مِن أنْ يكونَ مكسورَ العَينِ أو مفتوحَهُ أو مضمومَهُ، (**فإنْ كان مكسورَ العَينِ كـ: يَفِرُّ، أو مَفْتوحَهُ كـ: يَعَضُّ، فنقولُ: لَمْ يَفِرَّ، و: لَمْ يَعَضَّ، بفتحِ اللَّامِ**) لكونِهِ أَخَفَّ (**وكَسْرِها**) لأنَّ السَّاكِنَ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر (**و: لَمْ يَفْرِرْ، و: لَمْ يَعْضَضْ، بفكِّ الإدْغام**).

---

(١) قرأ: ﴿يَرْتَدِدْ﴾ بفك الإدغام نافع وابن عامر، والباقون: ﴿يَرْتَدَّ﴾ بالإدغام. انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني (ص ٩٩).

(**وهكذا**)؛ أي: بالأَوْجُهِ الثَّلاثةِ (**حُكْمُ يَقْشَعِرُّ ويَحمرُّ ويَحْمارُّ**) لأنَّها في حُكْمِ المضاعَفِ الحقيقيِّ، فنقول: لَمْ يَقْشَعِرَّ، ولَمْ يَحْمَرَّ، ولَمْ يَحْمارَّ، بكسرِ اللَّامِ وفتحِها، ولَمْ يَقْشَعْرِرْ ولَمْ يَحْمَرِرْ ولَمْ يَحْمارِرْ، بفكِّ الإدغامِ وكسرِ ما قَبْلَ الآخِرِ.

(**وإنْ كانَ العينُ مِن المُضارِعِ المَجْزومِ مَضْموماً فيجوزُ الحركاتُ الثَّلاثُ**): الضَّمُّ والفتحُ والكسرُ (**مع الإدْغامِ وفَكِّهِ**)؛ أي: ويجوزُ فكُّ الإدغامِ أيضاً، (**فتقولُ: لَمْ يَمُدّ، بحركاتِ الدَّالِ**) الفتحِ والكسرِ كما تَقَدَّمَ مِن الوَجْهينِ، والضَّمِّ لإتْباعِ العَينِ (**و: لَمْ يَمْدُدْ**) بالفكِّ.

(**وهكذا حُكْمُ الأمرِ**)؛ أي: أمرِ المُخاطَبِ، فإنَّ أمرَ الغائبِ عُلِمَ حُكْمُه مِن المجزومِ، والمعنَى أنَّه يجوزُ في الأمرِ إذا كان فِعْلَ الواحدِ ما يجوزُ في الفعلِ المُضارِعِ، فإنْ كانَ مَكسورَ العينِ أو مفتوحَهُ (**فتقولُ: فِرّ وعَضّ بكسرِ اللَّام وفتحِها، وافْرِرْ واعْضَضْ**) بفكِّ الإدْغامِ فيهما، (**و**) إنْ كانَ مضمومَ العينِ فتقولُ: (**مُدّ، بحَرَكاتِ الدَّالِ، و: امْدُدْ، بالفكِّ**) وقد رُوِيَتِ الحركاتُ الثَّلاثُ في قولِ جَريرٍ:

ذُمّ المنازِلَ بعدَ منزلةِ اللِّوَى والعيشَ بعدَ أولئكَ الأيَّامِ[1]

وأمَّا إذا اتَّصَلَ بالمجزومِ حالَ الإدْغامِ هاءُ الضَّميرِ لَزِمَ وجهٌ واحدٌ؛ نحوَ: رُدَّها ورُدَّهُ بالضَّمِّ، وقيل: بالكسرِ، وهو ضعيفٌ.

(**وتقولُ في اسمِ الفاعلِ: مادٌّ**) بالإدغامِ وجوباً (**مادَّانِ، مادُّونَ، مادَّةٌ، مادَّتانِ، مادَّاتٌ**) في جمعِ المؤنَّثِ السَّالم (**ومَوَاد**) في المُكَسَّرِ، وفي اسمِ (**المفعولِ: ممدودٌ**) بالفكِّ وجوباً (**كمنصورٍ**).

***

(١) انظر: «ديوان جرير» (٢/ ٩٩٠)، و«المقتضب» (١/ ١٨٥)، و«المفصل» (ص ١٨٠)، ورواية الديوان: «الأقوام»، مكان: «الأيام».

(فصل)

(**المُعتلُّ**) اسمُ فاعلٍ مِن اعْتَلَّ: إذا مَرِضَ وتغيَّرَ مِزاجُهُ، والمرادُ هنا بالاعتلالِ: ما يَقَعُ فيه مِن التَّغيُّرِ المسمَّى بالإعلالِ، وهو في الاصْطِلاحِ: (**ما كانَ أحدُ أُصولِهِ**)؛ أي: أحدُ حُروفِهِ الأصليَّةِ (**حرفَ علَّةٍ، وهي**)؛ أي: حروفُ العلَّةِ: (**الواوُ والألِفُ والياءُ**) يجمعُها: واي، الصادرُ مِن العليلِ.

(**وسُمِّيَتْ**) حروفُ العلَّةِ: (**حروفَ المَدِّ واللِّينِ**).

واعْلَمْ أنَّ حروفَ العلَّةِ إنْ كانَتْ متحرِّكةً لا تُسمَّى حروفَ المدِّ ولا اللِّينِ، وإنْ كانَتْ ساكنةً:

فإنْ كانَ حركةُ ما قَبْلَها مِن جِنْسِها، بأنْ يكونَ ما قبلَ الواوِ ضمةً، وما قَبْلَ الياءِ كسرةً، والألِفُ لا يكونُ ما قَبْلَها إلَّا فتحةً، تُسَمَّى حروفَ المدِّ واللِّيْنِ أيضاً.

وإنْ كانَ حركةُ ما قَبْلَها ليس مِن جنسِها فيُسمَّى لِيْناً لا مداً، فحروفُ العلَّةِ أعمُّ منهُما، وحروفُ اللِّينِ أعمُّ مِن حروفِ المدِّ.

وهذا في الواوِ والياءِ، وأمَّا الألِفُ فيكونُ حرفَ مدٍّ أبداً.

(**والألِفُ حينئذٍ**)؛ أي: حينَ إذْ كانَ أحدَ حُروفِ الأُصولِ مِن المعتلِّ (**تكونُ مُنْقَلِبةً عن واوٍ أو ياءٍ**)؛ نحو: قالَ وباعَ، بخلافِ: قاتَلَ وتَباعَدَ، ممَّا ليس مِن حروفِهِ الأصليَّة، فإنَّها ليستْ منقلِبةً بل هي زائدةٌ.

(**وأنواعُهُ سبعةٌ**) كما تأتي مفصَّلةً:

(**الأوَّلُ: المُعْتَلُّ الفاءِ**) بإضافةِ (المُعْتَلِّ) إلى (الفاءِ) إضافةً لفظيَّة؛ أي: الذي اعْتَلَّ فاؤُه فقط، (**ويقالُ لهُ: المِثَالُ؛ لمُمَاثَلتِهِ**)؛ أي: لمُشابَهَتِه (**الصَّحيحَ في احْتِمالِ**

الحركاتِ) الثَّلاثِ؛ نحو: وَعَدَ ويَسَرَ، كما تقول: ضَرَبَ ونَصَرَ، بخلافِ الأجوفِ والنَّاقِصِ كـ: قال، وباع، ودَعَا، وسَعَى.

ثُمَّ الفاءُ إمَّا واوٌ وإمَّا ياءٌ؛ كما فصَّلَ المصنِّفُ بقوله: **(أمَّا الواوُ فيُحْذَفُ مِن الفعلِ المُضارعِ الذي)** يكونُ **(على)** وزنِ **(يَفْعِلُ بكسرِ العَينِ)** وهو أعمُّ مِن أنْ يكونَ الواوُ بينَ الياءِ والكسرةِ، أو التَّاءِ والنُّونِ والهمزةِ، **(و)** يُحذَفُ أيضاً **(مِن مَصْدرِهِ)**؛ أي: مصدرِ المُعتلِّ الفاءِ **(الذي)** يكونُ **(على)** زِنَةِ **(فِعْلَةٍ)** بكسرِ الفاءِ، **(وتَسْلَمُ)** الواوُ **(في سائرِ تَصَاريفهِ)**؛ أي: باقي تَصَاريفِ المُعْتلِّ الفاءِ؛ مِن الماضي واسْمَي الفاعلِ والمفعولِ.

(تقولُ: وَعَدَ) بسَلَامةِ الواوِ **(يَعِدُ)** بحذفِها **(عِدَةً)** بحذفِها؛ لأنَّ أصلَها[1]: وِعْدَةٌ، فنُقِلتْ كسرةُ الواوِ إلى العينِ لِثِقَلِها عليه وحُذِفتِ الواو.

ومنه الحديثُ: «العِدَةُ دَيْنٌ»[2]؛ أي: الوَعْدُ بمنزلةِ الدَّيْنِ عندَ أربابِ الكَرَمِ والدِّين.

وأمَّا (الوِجْهةُ) فليس بمصدرٍ، بل هو اسمُ المصدرِ، وهو المصدرُ الجارِي على غيرِ فِعْلهِ.

(ووَعْداً) بسلامةِ الواوِ، وكذا الوِصَالُ ونحوُه، **(فهو واعِدٌ)** في اسمِ الفاعلِ، **(وذاك موعودٌ)** في اسمِ المفعولِ، بسلامةِ الواوِ فيهما، **(عِدْ)** أمرُ المخاطَبِ بحذفِ الواوِ، **(ولا تَعِدْ)** نهيُ المخاطَبِ، وكذا: لَمْ يَعِدْ، ولا يَعِد، ولَنْ يَعِدَ.

---

(١) في «ط» و«و»: «أصلهما»، والصواب المثبت.

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (٣٥١٤)، و«الصغير» (٤١٩)، من حديث علي وابن مسعود رضي الله عنهما، وقال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ١٩٥): الطبراني في معجميه «الأوسط» و«الأصغر» من حديث عليٍّ وابن مسعود بسند فيه جهالة، ورواه أبو داود في «المراسيل». **قلت**: رواه أبو داود في «المراسيل» (٥٢٢) عن الحسن: أن امرأة أتت النبي ﷺ تسأله فلم توافق عنده شيئاً، فقالت: يا رسول الله! عدني، قال: «العدة عطية».

(**وكذلك**)؛ أي: بسلامةِ الواوِ في الماضي وحَذْفِها في المضارِعِ والمصدرِ في نحوِ (**وَمِقَ**) بكسرِ الميمِ؛ أي: أَحَبَّ (**يَمِقُ مِقَةً**).

وإذا كانَ الحذفُ بسببِ الكسرةِ، (**فإذا أُزِيلَتْ كسرةُ ما بَعْدَها**)؛ أي: ما بَعْدَ الواوِ (**أُعِيدَتِ الواوُ**) المحذوفةُ لزَوَالِ عِلَّةِ الحذفِ؛ (**نحو: لَمْ يُوْعَدْ**) في المبنيِّ للمفعولِ، ولو مَثَّلَ بـ: (يُوْعَدُ) لكانَ أَخْصَرَ وأَظْهَرَ، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ [الإخلاص: ٣].

وأَمَّا قولُ الشَّاعرِ:

عَجِيبٌ لمولودٍ وليسَ لهُ أبٌ   وذي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ[1]

بسكونِ اللَّامِ وفتحِ الدَّالِ فشاذٌّ.

(**وتَثْبُتُ**) الواوُ (**في يَفْعَلُ بالفتحِ**) لعَدَمِ ما يَقْتضِي حَذْفَها؛ إذ الفتحةُ خفيفةٌ، (**كـ: وَجِلَ**) بالكسرِ؛ أي: خافَ (**يَوْجَلُ**) بالفتحِ (**اِيْجَلْ**) أمرٌ مِن يَوْجَلُ، والأصلُ: اِوْجَلْ (**قُلِبَتِ الواوُ ياءً لسكونِها وانْكِسارِ ما قَبْلَها**) وهذا قياسٌ مطَّرِدٌ.

(**فإنِ انْضَمَّ ما قَبْلَها**)؛ أي: ما قَبْلَ الياءِ المنقلِبةِ عن الواوِ في نحوِ: اِيْجَلْ (**عادَتِ الواوُ**) لزوالِ علَّةِ القَلْبِ، وهي كسرةُ ما قَبْلَ الواوِ (**تقول: يا زيدُ ايْجَلْ، تُلْفَظُ بالواوِ**) لزوالِ الكسرةِ بسقوطِ الهمزةِ في الدَّرْجِ (**وتُكْتَبُ بالياءِ**)؛ لأنَّ الأصلَ في كلِّ كلمةٍ أنْ تُكْتَبَ بصورةِ لَفْظِها، على تقديرِ الابتداءِ بها في الأوَّلِ والوقوفِ عليها في الآخِرِ، والابتداءُ بالياءِ [في][2] نحوِ: اِيْجَلْ، فيُكتبُ بالياء.

---

(١) البيت لرجل من أزد السراة كما في «الكتاب» (٢/ ٢٦٦) و(٤/ ١١٥)، و«خزانة الأدب» (٢/ ٣٣٦)، ورواية «الكتاب» في الموضع الأول: «ألا رب مولود...». قال البغدادي: الروايتان صحيحتان ثابتتان.

(٢) زيادة يقتضيها السياق. ووقع في «ط»: «والابتداء فيه بالياء».

(ويَثْبُتُ الواوُ في يَفْعُل بالضَّمِّ) أيضاً؛ لانتفاءِ مُوْجِبِ الحذفِ (كـ: وَجُهَ) بضمِّ الجيمِ؛ أي: صارَ وجيهاً ونبيهاً (يَوْجُهُ، أُوْجُهْ، لا تَوْجُهْ).

ثُمَّ استَشْعَرَ المصنِّفُ اعتراضاً على قولِهِ: (ويَثْبُتُ في يَفْعَلُ بالفتحِ) لأَنَّه منقوضٌ ببعضِ الأمثلةِ؛ إذ حُذِفَ[1] منها حرفُ العلَّةِ مع عَدَمِ وجودِ الكسرِ، فأجابَ بقوله: (وحُذِفَتِ الواوُ مِن: يَطَأُ ويَسَعُ ويَضَعُ ويَدَعُ)؛ أي: يَترُكُ (لأَنَّها في الأصلِ: يَفْعِلُ بالكَسْرِ، ففُتِحَتْ)؛ أي: العينُ بعدَ حَذْفِ الواوِ (لحَرْفِ الحَلْقِ) لئلَّا يَجْتَمِعَ ثقيلانِ.

(و) حُذِفتْ أيضاً (مِن يَذَرُ) مع أَنَّهُ ليسَ مكسورَ العينِ وليسَ فتحتُه لأَجْلِ حرفِ الحَلْق (لكونهِ في مَعْنَى: يَدَعُ) فلمَّا حُذِفَتْ في (يدع) حُذِفتْ في (يَذَرُ)؛ لأنَّ الـمُشاكَلَةَ في الـمَبْنَى تَسْتَدْعي الـمُقابَلَةَ في المعنَى.

(وأَمَاتُوا ماضيَ: يَدَعُ ويَذَرُ)؛ أي: أَقَلَّ العربُ استعمالَ ماضِيْهما؛ إذ قُرِئَ قولُه تعالى: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣] بتخفيفِ الدَّالِ[2]، وهي قراءةُ النبيِّ ﷺ، وقرأ بِهِ ابنُ الزُّبيرِ، وابنُه هشامٌ، وأبو حَيْوةَ، وابنُ أبي عَبْلَةَ[3].

ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:

ليتَ شِعْرِي عن خَلِيلِي ما الذي ... غالَهُ في الحبِّ حتَّى وَدَعَهْ[4]

---

(١) في «ط»: «حذفت».

(٢) جاء في هامش «و»: «قوله: أي: أقل العرب، يعني أن المراد من الإماتة هنا الندرة والقلة، ويؤيده هذه القراءة الشاذة، فإذا كان كذلك لا يَرِدُ السؤال على قول الصرفيين: وأماتوا ماضي يدع، فتأمل. عرياني».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص ١٧٥)، و«المحتسب» لابن جني (٢/ ٣٦٤)، و«روح المعاني» (٢٩/ ١٠٣).

(٤) انظر: «الخصائص» لابن جني (١/ ٩٩)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٦/ ٩٦)، و«روح المعاني» للألوسي (٢٩/ ١٠٣).

أي: ما الذي عارَضَه.

وفي «القاموس»: وَدَعَهُ ـ كوَضَعَهُ ـ ووَدَّعَهُ بمعنًى[١].

وفي «الصحاح»: دَعْ؛ أي: اتْرُكْ، وأصلُه: وَدَعَ يَدَعُ، وقد أُمِيتَ ماضِيهِ، لا يُقال: وَدَعَهُ، وإنَّما يُقالُ: تَرَكهُ[٢]، ووَذِرَهُ يَذَرُه مِثْلُ وَسِعَهُ يَسَعُهُ، وقد أُمِيتَ مصدرُه[٣].

زاد في «القاموس»: وَذِرْتُهُ شاذٌّ[٤]، انتهى.

وقد جاءَ مصدرُ وَدَعَ في الحديثِ، ففي «مُسْنَدِ أحمدَ» و«مسلمٍ» و«النَّسائيِّ» و«ابنِ ماجَه» عن ابنِ عباس رضي الله عنه وابنِ عُمرَ موقوفاً: «لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدْعِهِمُ الجَماعاتِ أو لَيَخْتِمَنَّ اللهُ على قُلوبِهم، ثُمَّ لَيَكونُنَّ مِن الغافِلِينَ»[٥]؛ أي: الكامِلينَ في الغَفْلةِ، وهم الكافرونَ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

ثُمَّ لمَّا كانَ هنا مَظِنَّةُ سؤالٍ، وهو: إذا لَمْ يَكُنْ ماضِيهِما مُستَعْمَلاً فما الدَّليلُ على أنَّ فاءَهما واوٌ؟

أجابَ بقولِهِ: (**وحَذْفُ الفاءِ دليلٌ على أنَّه**)؛ أي: الفاءَ (**واوِيٌّ**) إذ لو كانَ ياءً لَـمَا حُذِفَ؛ لقولِهِ: (**وأمَّا الياءُ فتَثْبُتُ على كلِّ حالٍ**) سواءٌ يكونُ ماضياً أو مضارعاً أو مصدراً أو أمراً، أو سواءٌ ضُمَّ ما بعدَه أو فُتِحَ أو كُسِرَ؛ لأنَّها أخَفُّ مِن الواو، (**نحو:**

---

(١) انظر: «القاموس» (مادة: ودع).

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: ودع).

(٣) المصدر السابق (مادة: وذر).

(٤) انظر: «القاموس» (مادة: وذر).

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢٣٩)، ومسلم (٨٦٥)، والنسائي (١٣٧٠)، وابن ماجه (٧٩٤)، جميعهم رووه مرفوعاً لا موقوفاً كما قال المؤلف، لكنه عند مسلم عن ابن عمر وأبي هريرة.

يَمُنَ يَيْمُنُ) بضمِّ الميمِ فيهما، مِن اليُمْنِ وهو البَركةُ، يقالُ: يَـمُنَ الرَّجلُ: إذا صارَ ذا يُـمْنٍ، (ويَسَرَ يَيْسِرُ) كضَرَبَ يَضْرِبُ، مِن الـمَيْسِرِ وهو القِمارُ، وجاء: يَسُرَ يَيْسُرُ بالضمِّ فيهما، (ويَئِسَ يَيْئَسُ) كعَلِمَ يَعْلَمُ، مِن اليأسِ وهو القُنوطُ.

(وتقولُ في أَفْعَلَ من اليائيِّ)؛ أي: ممَّا فاؤُه ياءٌ: (أَيْسَرَ يُوْسِرُ فهو مُوسِرٌ، بقَلْبِ الياءِ) مِن الـمُضارِعِ واسمِ الفاعِلِ (واواً)؛ إذ الأصلُ: يُيْسِرُ، و: مُيْسِرٌ؛ لأنَّه يائيٌّ، وإنَّما قُلِبَتِ الياءُ (لسُكونِها وانْضِمامِ ما قَبْلَها) وذلك قياسٌ مطَّردٌ وفي مِثْلِها رفعاً.

(و) تقولُ (في افْتَعَلَ منهُما)؛ أي: مِن الواوِ والياءِ: (اتَّعَدَ)؛ أي: قَبِلَ الوَعْدَ، أصلُه: اوْتَعَدَ، قُلِبَتِ الواوُ تاءً وأُدْغِمَتْ في الأُخرى (يَتَّعِدُ) أصلُه: يَوْتَعِدُ (فهو مُتَّعِدٌ) أصلُه: مُوْتَعِدٌ، (واتَّسَرَ يَتَّسِرُ فهو مُتَّسِرٌ) والأصلُ: ايْتَسَرَ يَيْتَسِرُ فهو مُيْتَسِرٌ، قُلِبَتِ الياءُ تاءً وأُدْغِمَتْ.

(ويقالُ: ايْتَعَدَ) بقلبِ الواوِ ياءً (يَاتَعِدُ) بقلبِ الواوِ أَلِفاً (فهو مُوْتَعِدٌ) على الأصلِ، (وايْتَسَرَ) على الأصلِ (يَاتَسِرُ) بقلبِ الياءِ أَلِفاً (فهو مُوْتَسِرٌ) بقلبِ الياءِ واواً (و: هذا مكانٌ مُوْتَسَرٌ فيه) في اسمِ المفعولِ؛ أي: يُلْعَبُ فيه القِمارُ، وعَبَّرَ بهذهِ العبارةِ لأنَّ الاتِّسارَ لازمٌ، فيَجِبُ تَعْدِيَتُه بحرفِ الجرِّ ليَنْبَنِيَ منه اسمُ المفعولِ، فعدَّاه بـ(في).

(وحُكْمُ وَدَّ يَوَدُّ) بفتحِ الواوِ فيهما (كحُكْمِ عَضَّ يَعَضُّ) في وجوبِ الإدْغامِ وامتناعِهِ وجَوازِه، (وتقولُ في الأمرِ: اِيْدَدْ) بفتحِ الدَّالِ الأُولى (كـ: اِعْضَضْ) والأصلُ: اِوْدَدْ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً لسكونها وانْكِسارِ ما قَبْلَها، ويجوزُ: (وَدّ) بالفتحِ والكسرِ أيضاً؛ كـ: عَضّ، وإنما ذَكَرَ (اِيدَدْ) لِـمَا فيه مِن الإعلالِ الـمُوجِبِ للإشكالِ.

(الثَّاني) من الأنواعِ السَّبعةِ: (المُعْتَلُّ العينِ) وهو ما يكونُ عَيْنُه حرفَ عِلَّةٍ (ويُقالُ لهُ: الأجوفُ) لخُلُوِّ ما هو كالجَوْفِ لهُ مِن الصِّحَّةِ، (و) يُقالُ له: (ذو الثَّلاثةِ أيضاً؛ لكونِ ماضِيهِ على ثلاثةِ أحرُفٍ إذا أَخْبَرْتَ) أنتَ (عن نَفْسِكَ) نحو: قُلْتُ

وبِعْتُ، فإنَّ الفاعلَ كالجزءِ مِن الفعلِ، وإلَّا فالفعلُ في الحقيقةِ هنا على حَرْفينِ، فالمجموعُ في الحقيقةِ جملةٌ.

(**فالمُجَرَّدُ**) الثُّلاثيُّ (**تُقْلَبُ عَيْنُه**) وجوباً (**في الماضي**) المَبْنيِّ للفاعِلِ (**أَلِفاً سواءٌ كانَ عَيْنُه واواً أو ياءً؛ لتَحَرُّكِهما وانْفِتاحِ ما قَبْلَهما، نحو: صانَ وباعَ**) وأصلُهُما صَوَنَ وبَيَعَ.

وأمَّا (ليسَ) فليسَ على القِياسِ؛ لأنَّهُ ليسَ مِن الأفعالِ المتصرِّفةِ التي يَجيءُ لها الماضي مَجهولاً والمضارعُ مُطْلَقاً، وغيرُهما كالأمرِ والنَّهيِ ونحوِهما، إذْ لَمْ يَجِئْ منهُ إلَّا أربعةَ عَشَرَ بناءً للماضي معلوماً.

(**فإنِ اتَّصَلَ به**)؛ أي: بالماضي المجرَّدِ والـمَبْنيِّ للفاعلِ (**ضميرُ المتكلِّم**) مُطْلَقاً (**أو**) ضميرُ (**المخاطَبِ**) مُطْلَقاً (**أو**) ضميرُ (**جمعِ المُؤنَّثِ الغائبةِ، نُقِلَ فَعَلَ**) مفتوحُ العينِ (**مِن الواويِّ إلى فَعُلَ**) مَضمومِ العينِ، (**و**) **نُقِلَ** فَعَلَ مفتوحُ العينِ (**مِن اليائيِّ إلى فَعِلَ**) مكسورِ العينِ؛ (**دَلَالةً عليهِما**)؛ أي: ليَدُلَّ الضَّمُّ على الواوِ والكسرُ على الياءِ؛ لأنَّهما لا يُحذَفانِ كما سيُعْلَمُ مِن الأمثلةِ.

(**ولا يُغَيَّرُ فَعُلَ**) بضمِّ العينِ (**ولا فَعِلَ**) بكسرِ العينِ (**إذا كانا أصليَّيْنِ**) يعني نحو: طَوُلَ بضمِّ العين، وهَيِبَ أو خَوِفَ بكسرِ العين، لم يُنْقَلْ إلى بابٍ آخَرَ؛ لأنَّكَ تَنقُلُ مفتوحَ العينِ إليهِما، فيَلْزمُكَ إبقاؤُهما بالطَّريقِ الأَوْلَى للدَّلالةِ على الواوِ والياءِ.

والتَّقْييدُ بكونِهما أصليَّيْنِ ليسَ للاحترازِ لكنَّهُ لـمَّا ذَكَرَ أنَّ فَعَلَ الأصليَّ يُغيَّرُ، نَبَّهَ أنَّ فَعُلَ وفَعِلَ الأصليَّيْنِ لا يُغيَّرانِ مِن بابٍ إلى بابٍ آخَرَ، فتَدَبَّرْ.

ولَمْ يُرِدْ أنَّهما لَمْ يُغيَّرا عن حالِهما أصلاً؛ إذ هو ممنوعٌ؛ لأنَّهُ يَنقُلُ الضَّمَّةَ والكسرةَ ويَحْذفُ العينَ، كما أشارَ إليهِ بقوله: (**ونَقَلْتَ الضَّمَّةَ**) مِن الواوِ (**والكسرةَ**) مِن الياءِ (**إلى الفاءِ، وحَذَفْتَ العينَ**)؛ أي: الواوَ والياءَ (**لالْتقاءِ الساكِنَين**).

(فتقولُ: صانَ صانَا صانُوا صانَتْ صانَتَا صُنَّ) والأصلُ: صُونَّ، نُقِلَ فَعَلَ الواويُّ إلى فَعُلَ مضمومِ العينِ لاتِّصالِ ضميرِ جمعِ المؤنَّثِ، ونُقِلَتْ ضمَّةُ الواوِ إلى ما قَبْلَه بعدَ إسكانِه تخفيفاً، وحُذِفَتِ الواوُ لالتقاءِ السَّاكنَينِ فصارَ: (صُنَّ)، وكذلك بعينِهِ إعلالُ بقيَّتِهِ، وهو قولُه: (صُنْتَ صُنْتُما صُنْتُمْ، صُنْتِ صُنْتُما صُنْتُنَّ، صُنْتُ صُنَّا).

(وتقولُ) في اليائيِّ: (باعَ باعَا باعُوا، باعَتْ باعَتَا بِعْنَ، بِعْتَ بِعْتُما بِعْتُمْ، بِعْتِ بِعْتُما بِعْتُنَّ، بِعْتُ بِعْنَا) والأصلُ: بَيَعْنَ، نُقِلَ إلى مكسورِ العينِ، ونُقلتِ الكسرةُ إلى الفاءِ، وحُذِفتِ الياءُ.

وعلى هذا القياسِ كلُّ ما هو مفتوحُ العَيْنِ كـ: قال وزارَ، بخلافِ نحوِ: خافَ وهابَ وطالَ، فإنَّه لا نَقْلَ فيها إلى بابٍ آخَرَ، بل تقولُ: خِفْتُ، والأصلُ: خَوِفْتُ، و: هِبْتُ، والأصلُ: هَيِبْتُ، وطُلْتُ، والأصلُ: طَوُلْتُ، فاعْتَلَّ بنقلِ حركةِ العينِ ثُمَّ حَذْفِهِ.

(وإذا بَنَيْتَهُ)؛ أي: الماضيَ المجرَّدَ (للمفعولِ كَسَرْتَ الفاءَ مِن الجميعِ)؛ أي: مِن مفتوحِ العينِ ومَكْسورِه ومَضْمومِه واويّاً كانَ أو يائيّاً (فقُلتَ: صِيْنَ) في الواويِّ (وإعلالُه بالنَّقلِ والقَلْبِ) لأنَّ أصلَهُ: صُوِنَ، فنُقِلَتْ حركةُ الواوِ [إلى ما قَبْلَها وقُلِبَتْ][1] ياءً لسكونها وانكسارِ ما قَبْلَها. (وبِيْعَ) في اليائيِّ (وإعلالُه بالنَّقْلِ) لأنَّ أصلَه: بُيِعَ، نُقِلَتِ الكسرةُ إلى ما قَبْلَها بعدَ حذفِ ضمَّتِهِ.

هذه اللُّغةُ المشهورةُ، وفيه لُغتانِ أُخْرَيَانِ:

إحداهُما: (صُوْنَ) و(بُوْعَ) بالواوِ السَّاكِنِ فيهِما، وقَلْبِ الياءِ واواً لسكونِها وانْضِمامِ ما قَبْلَها.

وثانيهِما: الإشمامُ؛ للدَّلالةِ على أنَّ الأصلَ في هذا البابِ الضَّمُّ، وحقيقةُ هذا الإشمامِ: أنْ تَنْحُوَ بكسرةِ فاءِ الفعلِ نحوَ الضَّمَّةِ، فتُمِيلَ الياءَ السَّاكنةَ بعدَها نحوَ الواوِ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

قليلاً؛ إذ هي تابعةٌ لحركةِ ما قبلَها، وهذا مُرادُ النُّحاةِ والقُرَّاءِ، لا ضمُّ الشَّفَتينِ فقط مع كسرةِ الفاءِ كسراً خالِصاً كما في باب الوَقْفِ، ولا الإتيانُ بضمَّةٍ خالِصةٍ بعدَها ياءٌ ساكنةٌ كما تَوَهَّمَ بعضُهم.

(**وتقولُ في مضارِعِهِ: يَصُونُ**) مِن الواويِّ، (**ويَبيعُ**) من اليائيِّ، (**وإعلالُهُما بالنَّقلِ**)؛ أي: نَقْلِ ضمَّةِ الواوِ وكسرةِ الياءِ إلى ما قَبْلَها؛ إذ الأصلُ: يَصْوُنُ، و: يَبْيِعُ؛ كـ: يَنْصُرُ ويَضْرِبُ.

(**ويَخافُ**) مِن الواويِّ، (**ويَهَابُ**) مِن اليائيِّ، (**وإعلالُهُما بالنَّقْلِ والقَلْب**)، فإنَّ الأصلَ: يَخْوَفُ ويَهْيَبُ؛ كـ: يَعْلَمُ، فنَقَلَ حركةَ الواوِ والياءِ إلى ما قَبْلَهما، ثُمَّ قَلَبَ الواوَ والياءَ أَلِفاً؛ لتَحرُّكِهما في الأصلِ وانفتاحِ ما قَبْلَهما الآنَ.

وأمَّا المَبْنيُّ للمفعولِ مِن الجميعِ فبالنَّقْلِ والقَلْبِ؛ نحوَ: يُصانُ ويُباعُ ويُخافُ ويُهابُ.

(**ويَدْخُلُ الجازِمُ**) على المضارعِ مِن الأجْوَفِ (**فيَسْقُطُ العَيْنُ**)؛ أي: عينُ الفعلِ؛ مِن الواوِ والياءِ والألِفِ المنقَلِبةِ عن أحدِهما (**إذا سَكَنَ ما بعدَه**)؛ أي: ما بعدَ العينِ؛ لالْتِقاءِ السَّاكِنَينِ، (**ويَثْبُتُ**) العينُ (**إذا تَحَرَّكَ ما بعدَه**) حركةً أصليَّةً نحوَ: لَمْ يَصُونَا، أو مشابِهَةً نحوَ: لَمْ يَصونَنَّ، فإنَّ النُّونَ في الأصلِ ساكنةٌ، وإنَّما حُرِّكتْ لاقْتِضاءِ نونِ التَّأكيدِ تَحريكَ ما قَبْلَها في المفرَدِ، وإنَّما تَثْبُتُ لعَدَمِ علَّةِ الحَذْفِ.

(**تقولُ**) عندَ دخولِ الجازمِ في (يَصُونُ): (**لَمْ يَصُنْ**) بحذفِ حركةِ الواحِدِ، ثُمَّ حَذْفِ الواوِ لالْتِقاءِ السَّاكِنَينِ، (**لَمْ يَصُونَا لَمْ يَصُونُوا**) بالإثباتِ فيهما لتَحَرُّكِ ما بَعْدَه.

(**لَمْ تَصُنْ**) بالحَذْفِ، (**لَمْ تَصُونَا**) بالإثباتِ، (**لَمْ يَصُنَّ**)، كما تقولُ: يَصُنَّ؛ لأنَّ الجازمَ لا عَمَلَ لهُ فيهِ، والواوُ قد حُذِفَتْ عندَ اتِّصالِ النُّونِ لالْتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

(**لَمْ تَصُنْ لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصُونُوا، لَمْ تَصُوني لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصُنَّ، لَمْ أَصُنْ لَمْ**

نَصُنْ، وهكذا قياسُ) كلِّ ما كانَ عينُه ياءً أو أَلِفاً نحوَ: **(لَمْ يَبِعْ)** بالحذفِ لسكونِ ما بعدَه، **(لَمْ يَبيعا)** بالإثباتِ لتَحَرُّكِهِ، **(ولَمْ يَخَفْ)** بالحذفِ، **(ولَمْ يَخَافَا)**.

والضَّابِطُ: أنَّ المحذوفَ إنْ كانَ النُّونَ التي في الأمثلةِ الخمسةِ فلا تُحْذَفُ العينُ، وإلَّا فتُحْذَفُ.

(وقِسْ عليهِ)؛ أي: علـى المُضارِعِ الدَّاخِلِ عليـه الجازِمُ **(الأَمْـرَ)** بأنْ تَحذِفَ العيـنَ إذا سَـكَنَ مـا بعـدَه **(نحـو: صُـنْ)**، ويَثْبُـتُ إذا تَحـرَّكَ نحـو: **(صُونـا صُونُوا صُونِـي صُونَا)**.

وأمَّا جمعُ المؤنَّثِ نحو: **(صُنَّ)** فقد حُذِفَتْ عينُه في المضارِعِ.

(والأَمْرُ بالتَّأكيدِ)؛ أي: مع نونِ التَّأكيدِ: **(صُوْنَنَّ، صُوْنَانِّ، صُوْنُنَّ، صُوْنِنَّ، صُوْنَانِّ)** بإعادةِ العينِ المحذوفةِ لزوالِ علَّةِ الحذفِ بتحرُّكِ ما بعدَه؛ لِـمَا تَقَدَّمَ مِن أنَّه يُفْتَحُ آخِرُ الفعلِ ويُضَمُّ ويُكْسَرُ دَفْعاً لالْتِقاءِ السَّاكِنَينِ.

وأمَّا جمعُ المؤنَّثِ نحو: **(صُنَّانِّ)** فحَذْفُ عينِه لازمٌ قطعاً.

(وكذا تقولُ في الخفيفةِ: صُونَنْ وبِيعَنْ وخافَنْ).

ولَمْ تَعُدِ العينُ في نحوِ: صُنِ الشَّيءَ، و: بِعِ الفَرَسَ، و: خَفِ القَوْمَ؛ لأنَّ الحركاتِ في هذهِ الأمثلةِ عارِضةٌ لا اعْتِدادَ بها، فوجودُها كعَدَمِها بخلافِ الحركةِ في نحوِ: صُونَا وبِيعَا وخافا، فإنَّها كالأصليَّةِ لاتِّصالِ ما بَعْدَها اتِّصالَ الجزءِ بما قَبْلَها.

(ومَزيدُ الثُّلاثيِّ)؛ أي: الثُّلاثيُّ الـمَزيدُ فيه **(لا يَعْتَلُّ منهُ)**؛ أي: مِن الأجْوَفِ **(إلَّا أربعةُ أَبْنيَةٍ)**؛ أي: أبوابٍ، **(وهي)**: أَفْعَلَ؛ نحو: **(أجابَ يُجيبُ)** وأَصْلُهما: أَجْوَبَ يُجْوِبُ، نُقِلَتْ حركةُ الواوِ منهُما إلى ما قَبْلَها، وقُلِبَتْ في الماضي أَلِفاً لتَحَرُّكِها في الأصلِ وانْفِتاحِ ما قَبْلَها الآن، وفي المضارعِ ياءً لسُكونها وانْكسارِ ما قَبْلَها.

(إجابـةً) أصلهـا: إجْوابـاً، نُقِلَـتْ حركـةُ الـواوِ وقُلِبَـتْ أَلِفـاً كما فـي الفعلِ،

ثُـمَّ حُذِفَـتِ الأَلِـفُ لالْتِقاءِ السَّـاكِنَينِ وعُوِّضـتْ عنها تاءٌ فـي الآخِرِ، ويُحْـذَفُ عندَ الإضافـةِ نحـوَ: إقـامَ الصَّلاةِ.

(و) استَفْعَلَ نحو: (**اسْتَقامَ يَسْتقيمُ اسْتِقامةً**)، وإعلالُه كـ: أَجابَ يُجيبُ إجابةً، ونحوُ اسْتَحْوَذَ واسْتَصْوَبَ مِن الشَّواذ تنبيهاً على الأصلِ.

(و) انْفَعَلَ نحو: (**انْقادَ يَنْقادُ**) أصلُهما: انْقَوَدَ يَنْقَوِدُ، قُلِبَتِ الواوُ أَلِفاً لتَحَرُّكِها وانْفتاحِ ما قَبْلَها (**انْقِيَاداً**) أصلُه: انْقِوادٌ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً لانْكسارِ ما قَبْلَها؛ كقولِهم: قامَ يَقومُ قِياماً، وأمَّا: حالَ يَحولُ حَوْلاً، فلَمْ يُعامَلْ مُعامَلةَ فِعْلِه.

(و) افْتَعَـلَ نحو: (**اخْتـارَ يَخْتارُ**) والأصـلُ: اخْتَيَرَ يَخْتَيِرُ، وقد سَـبَقَ إعلالُهما (**اختيـاراً**) على الأصلِ.

(**وإذا بُنِيَتْ**) هذه الأربَعةُ (**للمفعولِ قيل: أُجِيبَ يُجابُ**) والأصلُ: أُجْوِبَ يُجْوَبُ، نُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى ما قَبْلَها، وقُلِبَتْ في الماضي ياءً كما في يُجيبُ، وفي المضارعِ أَلِفاً كما في أجابَ.

(**واسْتُقِيمَ يُسْتَقامُ**) والأصل: اسْتُقْوِمَ يُسْتَقْوَمُ، فنُقِلَتْ وقُلِبَتْ.

(**وانْقِيدَ**)؛ أي: انْقِيدَ لهُ، والأصلُ: انْقُوِدَ، نُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى ما قَبْلَها بعدَ سَلْبِ حركتِهِ وقُلِبَتْ ياءً كما في: صِيْنَ، (**يُنْقادُ**) أصلُه: يُنْقَوَدُ، قُلِبَتِ الواوُ أَلِفاً لتَحَرُّكِها وانْفِتاحِ ما قَبْلَها.

(**واخْتِيْـرَ**) أصلُـه: اخْتُيِرَ، نُقِلَتْ كسـرةُ الياءِ إلى مـا قَبْلَها كما في بِيْـعَ (**يُخْتارُ**) أصلُه: يُخْتَيَرُ.

(**والأمـرُ منهـا**)؛ أي: مِـن هـذهِ الأربعـةِ: (**أَجِـبْ**) بحـذفِ العيـنِ لسُـكونِ ما بعدَهـا كـ: بِـعْ، (**أَجِيبَا**) بإثباتِــها كـ: بِيعَـا، (**واسْـتَقِمْ اسْـتَقِيمَا، وانْقَدْ انْقـادَا، واخْتَرْ اخْتـارَا**) إلـى آخِرِها.

(**ويَصِحُّ**)؛ أي: لا يُعَلُّ جميعُ ما هو غيرُ هذهِ الأربعةِ مِن المعتلِّ العينِ (**نحو: قَوَّلَ وقاوَلَ وتَقَاوَلَ، وزَيَّنَ وتَزَيَّنَ، وسايَرَ وتَسَايَرَ، واسْوَدَّ وابْيَضَّ، واسْوادَّ وابْياضَّ، وكذا**) يَصِحُّ ولا يُعَلُّ (**سائِرُ تَصَارِيفِها**)؛ أي: جميعُ تَصَاريفِ هذه المذكوراتِ؛ مِن الـمُضارِعِ، والمصدرِ، والأمرِ، والنَّهْيِ، واسمِ الفاعلِ والمفعولِ؛ لعَدَمِ علَّةِ الإعلالِ، وكونِ العينِ في هذهِ الأمثلةِ في غايةِ الخفَّةِ؛ لسُكونِ ما قَبْلَها.

(**واسمُ الفاعلِ مِن الثلاثيِّ المُجرَّدِ يُعَلُّ عينُه بالهمزةِ**) سواءٌ كان واوِيّاً أو يائيّاً؛ (**كـ: صائِنٍ وبائِعٍ**) والأصلُ: صاوِنٌ وبايِعٌ، قُلِبَتِ الواوُ والياءُ همزةً؛ لأنَّ الهمزةَ في هذا الـمَقامِ أخفُّ منهُما، وتُكْتَبُ الهمزةُ بصورةِ الياءِ لأنَّ الهمزةَ المتحرِّكةَ السَّاكِنَ ما قَبْلَها تُكْتَبُ بصورةِ حركتِها.

(و) اسمُ الفاعلِ (**مِن**) الثُّلاثيِّ (**المَزِيدِ فيهِ يَعْتَلُّ بما اعْتَلَّ به المُضارِعُ**)؛ أي: مُضارِعُ الـمَزِيدِ (**كـ: مُجِيبٍ**) أصلُه: مُجْوِبٌ، (**ومُستَقِيمٍ**) أصلُه: مُسْتَقْوِمٌ، (**ومُنْقادٌ**) أصلُه: مُنْقَوِدٌ، (**ومُختارٍ**) أصلُه: مُخْتَيِرٌ.

(**واسمُ المفعولِ مِن**) الثُّلاثيِّ (**المجرَّدِ يَعْتَلُّ بالنَّقْلِ والحذفِ؛ كـ: مَصُونٍ ومَبِيعٍ، والمحذوفُ واوُ مفعولٍ عندَ سيبويهِ**)؛ لأنَّها زائدةٌ، والزَّائدُ أَوْلَى أنْ يُحذَفَ، فأصلُهما: مَصْوُونٌ ومَبْيُوعٌ، نُقِلَتْ حركةُ العينِ إلى ما قَبْلَها، فحُذِفَتْ واوُ المفعولِ لالْتِقاءِ السَّاكِنَينِ، ثُمَّ كُسِرَ ما قبلَ الياءِ لئَلَّا تَنْقَلِبَ واواً فيَلْتَبِسَ بالواويِّ، فـ (مَصونٌ) مَفْعُلٌ و(مَبِيعٌ) مَفْعِلٌ.

(و) المحـذوفُ (**عيـنُ الفعلِ عندَ أبي الحَسَـنِ الأخفشِ**)؛ لأنَّ العيـنَ كثيراً ما يَعْـرِضُ لهـا الحذفُ فـي غيرِ هـذا الموضِـعِ، فحَذْفُه أَوْلَـى، فأصلُ (مَبيـع): مَبيوعٌ، نُقِلَـتْ ضمَّـةُ الياءِ إلى مـا قَبْلَها وحُذِفتِ اليـاءُ، ثُمَّ قُلِبَـتِ الضَّمَّةُ كسـرةً لتُقْلَبَ الواوُ يـاءً لئلَّا يَلْتَبِـسَ بالواويِّ.

وأمَّا قولُهم: مَشِيبٌ، في الواويِّ مِن الشَّوبِ وهو الخَلْطُ، و: مَهُوبٌ، في اليائيِّ مِن الهَيْبةِ، فمِنَ الشَّوَاذِّ، والقياسُ: مَشُوبٌ ومَهِيبٌ.

(وبنو تَميْمٍ يُثْبِتونَ) وفي بعضِ النُّسخ: يتمِّمُون **(الياءَ)** دونَ الواوِ؛ لأنَّها أخفُّ مِن الواوِ، **(فيقولونَ: مَبْيوعٌ)** كما تقولُ: مضروبٌ، وهذا مُطَّرِدٌ عندَهم.

(و) اسمُ المفعولِ **(مِن)** الثُّلاثيِّ **(المَزِيدِ فيهِ يَعْتَلُّ بالقَلْبِ)**؛ أي: بقَلْبِ العينِ ألِفاً كما في المبنيِّ للمفعولِ مِن الـمُضارِعِ **(إنِ اعْتُلَّ)** بصيغةِ المجهولِ؛ أي: أُعِلَّ **(فِعْلُه)**؛ أي: فِعْلُ اسمِ المفعولِ، وهو الـمَبْنِيُّ للمفعولِ مِن المضارِعِ، بأنْ يكونَ مِن الأبنيَةِ الأربعةِ **(كـ: مُجَابٍ ومُستَقامٍ ومُنْقادٍ ومُخْتارٍ)** والأصلُ: مُجْوَبٌ ومُسْتَقْوَمٌ ومُنْقَوَدٌ ومُخْتَيَرٌ.

(الثالثُ) مِن الأنواعِ السَّبعةِ: **(المُعْتَلُّ اللَّامِ)** وهو ما يكونُ لامُهُ حرفَ عِلَّةٍ **(ويُقالُ له: الناقِصُ)** لنُقْصانِ آخِرِه مِن بعضِ الحركات، (و) يُقالُ له: **(ذو الأربَعةِ، أيضاً)** وذلك **(لكونِ ماضِيهِ على أربعةِ أحرُفٍ إذا أَخْبَرْتَ عن نَفْسِكَ)** نحو: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ، وتسميةُ الشَّيءِ بالشَّيءِ لا يقتضِي اختصاصَه به، فلا يَرِدُ أنَّه قد يُوجَدُ في غيرِه.

(فالمُجَرَّدُ يُقْلَبُ)؛ أي: فيهِ **(الواوُ والياءُ)** اللَّتانِ هما لامُ الفعلِ مِن النَّاقِصِ **(ألِفاً إذا تحرَّكَتا)** بأيِّ حركةٍ كانَتْ **(وانْفَتَحَ ما قَبْلَهما؛ كـ: غَزَا ورَمَى)** في الفعلِ الماضي، والأصلُ: غَزَوَ ورَمَيَ، **(وعَصًا ورَحًى)** في الاسمِ، والأصلُ: عَصَوٌ ورَحَيٌ، قُلِبَتَا ألِفاً وحُذِفَتِ الألِفُ لالْتِقاءِ السَّاكنَينِ بينَ الألِفِ والتَّنوينِ.

وكانَ الأَوْلَى أنْ يقول: كالعَصَا والرَّحَى؛ ليَكونا على مِنْوالِ ما قَبْلَهما.

ثُمَّ المنقلِبةُ مِن الياءِ تُكْتَبُ بصورةِ الياءِ فيهِما فرقاً بينهُما وبينَ المنقلِبةِ مِن الواو.

وأمَّا نحوُ: (غَزَوَا ورَمَيَا) للتَّثنيَةِ، فأُبْقِيَ على حالِهما لئلَّا يَلْتَبِسا بـمُفْرَدِهما.

(وكذلكَ الفعلُ الزَّائدُ على الثَّلاثةِ) بقَلْبِ لامِهِ أَلِفاً عندَ وجودِ العلَّةِ المذكورةِ، (و) كذلك (اسمُ المفعولِ) مِن الـمَزِيدِ فيه، فإنَّ ما قبلَ لامِهِ يكونُ مفتوحاً البَتَّةَ.

ثُمَّ أشارَ إلى أمثلةِ الفعلِ واسمِ المفعولِ على طريقِ اللَّفِّ والنَّشْرِ بقوله:

(كـ: أَعْطَى) والأصلُ: أَعْطَوَ، (واشْتَرَى) والأصلُ: اشْتَرَيَ، (واسْتَقْصَى) أصلُه: اسْتَقْصَوَ، قُلِبَتِ الواوُ مِن أَعْطَوَ واسْتَقْصَوَ ياءً لِـمَا سيَجيءُ، ثُمَّ قُلِبَتِ الياءُ مِن الجميعِ أَلِفاً، (والمُعْطَى والمُشْتَرَى والمُسْتَقْصَى) أيضاً كذلك؛ لِـمَا ذَكَرْنا مِن أنَّ الألِفَ في الجميعِ مُنقلِبةٌ مِن الياءِ يَكتُبونَها بصورةِ الياءِ ولو كانَ أصلُها الواوُ.

ومَثَّلَ بثلاثةِ أمثلةٍ لأنَّ الزَّائدَ إمَّا واحدٌ أو اثنانِ أو ثلاثةٌ، وذَكَرَ اسمَ المفعولِ مع اللَّامِ ليَبْقَى الألِفُ فيَتَحقَّقَ ما ذَكَرَ؛ إذْ لولا اللَّامُ لحُذِفَ الألِفُ لالْتِقاءِ السَّاكِنَينِ بينها وبينَ التَّنوينِ.

(وكذا) تُقْلَبانِ أَلِفاً إذا لَمْ (يُسَمَّ الفاعلُ)؛ أي: في المَبْنِيِّ للمفعولِ (مِن المُضارِعِ) مجرَّداً كانَ أو مَزيداً فيه، لأنَّ ما قَبْلَ لامِهِ مفتوحٌ البتَّةَ (كقولكَ: يُغْزَى ويُعْطَى) وأصلُهما: يَغْزُو ويُعْطِي، قُلِبَتِ الواوُ ياءً (ويُرْمَى) أصلُه: يَرْمِي، قُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً مِن الجميعِ؛ لتَحَرُّكِها وانْفِتاحِ ما قَبْلَها.

(وأمَّا الماضِي فتُحْذفُ اللَّامُ منهُ في مِثالِ: فَعَلُوا، مُطْلَقاً)؛ أي: إذا اتَّصَلَ به واوُ ضميرِ جماعةِ الذُّكورِ، سواءٌ كانَ ما قَبْلَ اللَّامِ مفتوحاً كـ: غَزَوْا، أو مَضْمُوماً كـ: سَرُوْا[1]، أو مكسوراً كـ: رَضُوْا، واواً كانَ اللامُ كـ: غَزَوْا وسَرُوا، أو ياءً كـ: رَمَوْا، مجرَّداً كانَ الفعلُ كما سَبَقَ، أو مَزيداً فيهِ نحوَ: أَعْطَوا وارْتَضَوا؛ لأنَّ اللَّامَ وما قَبْلَه متحرِّكانِ في هذهِ الأمثلةِ البتَّةَ، وحركةُ اللَّامِ الضَّمَّةُ لأَجْلِ الواوِ كـ: نَصَرُوا وضَرَبُوا، فحركةُ ما قَبْلَه إنْ كانتْ فتحةً تُقْلَبُ اللَّامُ أَلِفاً ويُحْذَفُ الألِفُ لالْتِقاءِ السَّاكِنَينِ، وإنْ

(١) «سَرُوَ» من باب ظَرُفَ: صار سريًّا. انظر: «مختار الصحاح» (مادة: سرو).

كانَتْ ضمَّةً أو كسرةً تَسْقُطانِ أو تُنْقلانِ ـ كما سيأتي مفصَّلاً ـ لِثِقَلِهما على اللَّام، فتَسْقُطُ اللَّامُ لالْتِقاءِ السَّاكِنَين، ففي الكُلِّ وَجَبَ حَذْفُ اللَّام.

(و) يُحْذفُ اللَّامُ (**في مثالِ: فَعَلَتْ وفَعَلَتا**)؛ أي: إذا اتَّصلَتْ بالماضي تاءُ التَّأنيثِ للمُفْرَدِ أو المثنَّى (**إذا انْفتَحَ ما قَبْلَها**)؛ أي: ما قبلَ اللَّامِ، وفي نسخةٍ: (ما قبلَهما)؛ أي: الواوِ والياءِ؛ كـ: غَزَتْ وغَزَتَا، ورَمَتْ ورَمَتَا، وأَعْطَتْ وأَعْطَتَا، واشْتَرَتْ واشْتَرَتَا، واسْتَقْصَتْ واسْتَقْصَتَا. والأصل: غَزَوَتْ غَزَوَتَا، ورَمَيَتْ رَمَيَتَا.. إلى الآخِرِ، قُلِبَتِ الواوُ والياءُ أَلِفاً لتَحَرُّكِهما وانْفِتاحِ ما قَبْلَهما، ثُمَّ حُذفتِ الأَلِفُ لالْتِقاءِ السَّاكِنينِ، وهو في فِعْلِ الاثْنينِ تَقْديريٌّ؛ لأنَّ التَّاءَ ساكنةٌ تقديراً؛ لأنَّ المتحرِّكةَ مِن خواصِّ الاسمِ، فعَرَضَتِ الحركةُ هاهُنا لأَجْلِ أَلِفِ التَّثْنيَةِ، فلا عِبرةَ بحركتِه.

ومنهُم مَن لا يَلْمَحُ ـ أي: لا يَحذِفُ الأَلِفَ في التَّثْنيةِ ـ هذا، ويقولُ: غَزَاتَا رَمَاتَا، وليس بوَجْهٍ.

(**وتَثْبُتُ**)؛ أي: اللَّامُ (**في غيرِها**)؛ أي: في غيرِ مِثالِ (فَعَلُوا) مُطْلَقاً، ومثالِ (فَعَلَتْ وفَعَلَتَا) مفتوحَيْ ما قَبْلَ اللَّامِ، وهو ما لا يَكونُ على غيرِ هذه الأَمْثِلةِ[1]، أو يكونُ على (فَعَلَتْ وفَعَلَتَا) لكنْ لا يكونُ مفتوحاً ما قَبْلَ اللَّامِ، نحو: رَضِيَتْ رَضِيَتَا، وسَرُوَتْ سَرُوَتَا؛ لعَدَمِ مُوْجِبِ الحذفِ.

فإذا عَرَفْتَ هذا (فتقولُ) في فَعَلَ مَفتوحِ العينِ واويّاً: (**غَزَا غَزَوَا غَزَوْا، غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ، غَزَوْتَ غَزَوْتُما غَزَوْتُم، غَزَوْتِ غَزَوْتُما غَزَوْتُنَّ، غَزَوْتُ غَزَوْنَا، و**) في مَفتوحِ العينِ يائيّاً (**رَمَى رَمَيَا رَمَوْا، رَمَتْ رَمَتَا رَمَيْنَ، رَمَيْتَ رَمَيْتُما رَمَيْتُم، رَمَيْتِ رَمَيْتُما رَمَيْتُنَّ، رَمَيْتُ رَمَيْنا، و**) في فَعِلَ مكسورِ العينِ (**رَضِيَ رَضِيَا رَضُوا، رَضِيَتْ رَضِيَتَا رَضِيْنَ، رَضِيْتَ رَضِيْتُما رَضِيْتُم، رَضِيْتِ رَضِيْتُما رَضِيْتُنَّ، رَضِيْتُ رَضِيْنا**).

---

(١) قوله: «وهو ما لا يكون على غير هذه الأمثلة»، كذا في «ط» و«و»، ولعل الصواب حذف «لا» أو «غير».

والفعلُ المكسورُ العينِ سواءٌ كانَ واويّاً أو يائيّاً لامُهُ ياءٌ؛ لأنَّ الواوَ تُقْلَبُ ياءً لتَطَرُّفِها وانْكسارِ ما قَبْلَها؛ كـ: رضي، أصلُه: رَضِوَ، واليائيُّ كـ: خَشِيَ، ولذا لَمْ يَذْكُرِ المصنِّفُ إلَّا مِثالاً واحداً.

(**وكذلكَ تقولُ: سَرُوَ**)؛ أي: صار سيِّداً (**سَرُوَا سَرُوا.. إلى آخِرِه**): سَرُوَتْ سَرُوَتَا سَرُوْنَ، سَرُوْتَ سَرُوْتُما سَرُوْتُم، سَرُوتِ سَرُوْتُما سَرُوْتُنَّ، سَرُوْتُ سَرُوْنا. وذَكَرَ مثالاً واحداً لأنَّهُ لا يكونُ إلَّا يائيّاً.

(**وإنَّما فَتَحْتَ**) أنتَ (**ما قَبْلَ واوِ الضَّميرِ في غَزَوْا أو رَمَوْا**) وهو الزَّايُ والميمُ (**وضَمَمْتَ**)؛ أي: ما قَبْلَها (**في رَضُوْا وسَرُوْا**) وهو الضَّادُ والرَّاءُ؛ (**لأنَّ واوَ الضَّميرِ إذا اتَّصَلَ بالفعلِ النَّاقصِ بعدِ حَذْفِ اللَّامِ**) فيُنْظَرُ فيهِ: (**فإنِ انْفَتحَ ما قَبْلَها**)؛ أي: ما قَبْلَ واوِ الضَّمِيرِ (**بقيَ على الفَتْحةِ**) إذ لا مانعَ منها مع كمالِها في الخِفَّة، (**وإنِ انْضَمَّ**)؛ أي: ما قَبْلَها (**أو كُسِرَ، ضُمَّ**)؛ أي: نُطِقَ بالضَّمِّ لـمُناسَبتِهِ الواوَ.

ففُتِحَ في (غَزَوْا ورَمَوْا) لأنَّ ما قَبْلَ الواوِ بعدَ حذفِ اللَّامِ مَفتوحٌ؛ لأنَّهما مَفتوحَا العينِ، فأُبْقِيَ الفتحُ، وكذا أُبْقِيَ الضَّمُّ في (سَرُوْا) لأنَّهُ مضمومُ العينِ، وكذا ضُمَّ في (رَضُوا) لأنَّه كانَ مكسوراً بعد حَذْفِ اللَّامِ، فقُلِبَتِ الكسرةُ ضمَّةً لتَبْقَى الواوُ.

وقد يُقالُ: نُقِلَتْ ضمَّةُ الياءِ إلى ما قَبْلَها بعدَ سَلْبِ حركتِه ثُمَّ حُذِفتِ الياءُ لالْتقاءِ السَّاكنَينِ، وهذا معنَى قولِه: (**وأصلُ رَضُوا: رَضِيُوا**) يعني: بعدَ قَلْبِ الواوِ ياءً؛ لأنَّ الأصلَ، رَضِوُوا، (**فنُقِلَتْ ضمَّةُ الياءَ إلى الضَّادِ وحُذفتِ الياءُ لالْتِقاءِ السَّاكِنينِ**) وهما الياءُ والواوُ.

(**وأمَّا المضارعُ**) مِن المعتلِّ اللَّامِ (**فتُسكَّنُ اللَّامُ**) وفي نسخةٍ: (الواوُ والياءُ والألِفُ) منهُ في الرَّفعِ؛ نحو: يَغْزُو ويَرْمِي ويَخْشَى، والأصلُ: يَغْزُوُ ويَرْمِيُ ويَخْشَيُ، فحُذِفتِ الضَّمَّةُ لثِقَلِها في: يَغْزُو ويَرْمي، وقُلِبَتِ الياءُ ألِفاً في: يَخْشَى؛ لتَحَرُّكِها وانْفِتاحِ ما قَبْلَها.

(وتُحْـذفُ)؛ أي: الثَّلاثـةُ ـ وفي نسـخةٍ: (فيُحْذَفْنَ) ـ (في الجَـزْمِ) لأَنَّها قائمةٌ مَقـامَ الإعـرابِ كالحركـةِ، فكمـا تُحْـذَفُ الحركةُ فكـذا هذه الحـروفُ، وقـد ثَبَتَتْ في لغـةٍ؛ كقولِه:

أَلَـــمْ يَأتِيْـــكَ والأنبـــاءُ تَنْمِـــي[١]

ومنهُ قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] في روايةِ قُنْبلٍ عن ابنِ كثيرٍ[٢].

وقيل: الياءُ متولِّدةٌ مِن إشباعِ الكسرةِ.

(وتُفْتَحُ الواوُ والياءُ في النَّصْبِ) لخفَّةِ الفتحةِ (وتَثْبُتُ الألِفُ) بحالِـها؛ لأَنَّها لا تَقْبَلُ الحركةَ ولا مُوْجِبَ لحذفِها.

(ويُسْقِطُ الجازِمُ والنَّاصِبُ النُّوناتِ)؛ أي: جميعَها (سِوَى نونِ جماعةِ المُؤنَّثِ) كما سَبَقَ بيانُها، (فتقولُ) حينئذٍ:

(لَمْ يَغزُ) بحذفِ الواوِ (لَمْ يَغْزُوا) بحذفِ النُّونِ، (و: لَمْ يَرْمِ) بحذفِ الياءِ (لَمْ يَرْمِيَا) بحذفِ النُّون، (و: لَمْ يَرْضَ) بحذفِ الألِفِ (لَمْ يَرْضَيَا) بحذفِ النُّونِ.

(و: لَنْ يَغْزُوَ) بفتحِ الواوِ (و: لَنْ يَرْميَ) بفتحِ الياءِ، (و: لَنْ يَرْضَى) بإثباتِ الألفِ.

(ويَثْبُـتُ لامُ الفِعـلِ) واواً كانَ أو يـاءً (فـي فِعْلِ الاثْنَيْنِ مفتوحةً) نحـو: يَغْزُوانِ ويَرْمِيَـانِ، علـى أَصْلِهمـا، و: يَرْضَيَـانِ، بقَلْـبِ الألِفِ يـاءً؛ لأنَّ أَلِـفَ التَّثْنيَـةِ يَقتضِي فتحَ مـا قبلَه.

(و) يَثْبُتُ لامُ الفعلِ أيضاً في فِعْلِ (جماعةِ الإناثِ) ساكنةً؛ نحو: يَغْزُوْنَ ويَرْمِيْنَ ويَرْضَيْنَ؛ لعَدَمِ مُقتَضِي الحَذفِ.

---

(١) صدر بيت عزاه أبو زيد في «النوادر» (ص ٢٠٣) لقيس بن زهير، وهو دون نسبة في «الكتاب» (٣/ ٣١٦)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ٦٧).

(٢) انظر: «التيسير» للداني (ص ١٣١).

(ويُحذَفُ)؛ أي: لامُ الفعلِ (مِن جماعةِ الذُّكورِ) مُخاطَبِينَ كانوا أو غائِبِينَ؛ نحو: يَغْزُوْنَ ويَرْمُوْنَ ويَرْضَوْنَ، والأصلُ: يَغْزُوُوْنَ ويَرْمِيُوْنَ ويَرْضَيُوْنَ، فحُذِفَتْ حركاتُ اللَّامِ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ، ثُمَّ اللَّامُ لالْتقاءِ السَّاكنَينِ، أو يُقالُ في يَغْزُوْنَ ويَرْمُوْنَ: نُقِلَتْ، وفي يَرْضَوْنَ: قُلِبَتْ أَلِفاً ثُمَّ حُذِفَتْ مِن الجَميعِ.

(و) يُحذفُ أيضاً مِن (فِعْلِ الواحِدةِ المُخاطَبَةِ) في نحوِ: تَغْزِيْنَ وتَرْمِيْنَ وتَرْضَيْنَ، والأصلُ: تَغْزُوِيْنَ وتَرْمِيِيْنَ وتَرْضَيِيْنَ.

فإذا تَقَرَّرَ هذا (فتقولُ) في يَفْعُلُ بالضَّمِّ: (يَغْزُو يَغْزُوَانْ يَغْزُوْنَ، تَغْزُوْ تَغْزُوَانِ تَغْزُوْنَ، تَغْزِيْنَ تَغْزُوَانِ تَغْزُوْنَ، أَغْزُوْ نَغْزُوْ) وعلى هذا القياسِ: يَدْعُوْ.

(ويَسْتوِي فيهِ)؛ أي: فـي مُضـارعِ نحوِ غـزَا (لفظُ جماعـةِ الذُّكـورِ والإناثِ فـي الخِطـابِ والغَيْبـةِ)؛ أي: (جميعـاً) كما في نسـخةٍ:

أمَّا في الخِطابِ فلأنَّكَ تَقولُ: أنتمْ تَغْزُوْنَ، و: أنتنَّ تَغْزُوْنَ، بالتَّاءِ الفَوْقانيَّةِ فيهما.

وأمَّـا فـي الغَيبـةِ فلأنَّـكَ تقـولُ: الرِّجـالُ يَغْـزُوْنَ، و: النِّسـاءُ يَغْـزُوْنَ، باليـاءِ التَّحْتانيَّـةِ فيهمـا.

(لكـنَّ التَّقديرَ)؛ أي: تقديرَ كلٍّ منهُما (مُختلِفٌ) فـي التَّعبيرِ، (فوَزْنُ المُذَكَّرِ)؛ أي: جَمْعِـهِ: (يَفْعُـوْنَ) فـي الغَيبـةِ (وتَفْعُوْنَ) في الخطـابِ بحذفِ اللَّامِ فيهِما؛ لِـمَا مَـرَّ أنَّ الأصـلَ: (يَغْـزُوُوْنَ) حُذِفـتِ الـلَّامُ، والـواوُ ضميـرٌ، (ووَزْنُ المُؤنَّـثِ)؛ أي: جَمْعِـهِ: (يَفْعَلْـنَ) فـي الغَيْبـةِ (وتَفْعَلْنَ) في الخطابِ؛ لِـمَا تَقَـدَّمَ أنَّ الـلَّامَ يَثْبُتُ في فِعْلِ جماعـةِ الإناثِ.

(وتقولُ) في يَفْعِلُ بالكسرِ: (يَرْمِي يَرْمِيَانِ يَرْمُوْنَ، تَرْمِي تَرْمِيَانِ يَرْمِيْنَ، تَرْمِي تَرْمِيَانِ تَرْمُوْنَ، تَرْمِيْنَ تَرْمِيَانِ تَرْمِيْنَ، أَرْمِيْ نَرْمِيْ) وعلى هذا القياسِ: يَهْدِي.

(**وأصلُ يَرْمُوْنَ: يَرْمِيُوْنَ، ففُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ بـ: رَضِيُوا**[١])؛ أي: نُقِلَتْ ضمَّةُ الياءِ إلى الميمِ وحُذِفتِ الياءُ لالْتِقاءِ السَّاكِنَينِ، وخَصَّهُ بالذِّكرِ لأنَّه خالَفَ (يَغْزُوْنَ) و(يَرْضَوْنَ) في عَدَمِ بقاءِ عَينِهِ على حركتِهِ الأصليَّةِ، فنبَّهَ على كيفيَّةِ ضمِّ العينِ وانْتِفاءِ الكسرِ.

(**وهكذا**)؛ أي: مِثْلُ يَرْمِي (**حُكْمُ ما كانَ ما قَبْلَ لامِهِ مَكْسوراً**) في جميعِ ما ذُكِرَ (**كيُهْدِي**) مِن الإهداءِ، (**ويُناجِي**) مِن المُناجاةِ، (**ويَرْتَجِي**) مِن الارْتِجَاءِ وهو طلبُ الرَّجاءِ (**ويَنْبَرِي**)؛ أي: يَعْرِضُ، وفي نسخةٍ: (**يَعْتَرِي**)؛ أي: يَعْتَرِضُ، (**ويَسْتَدْعي**) مِن الاستدعاء، فأَجْرِ عليها أحكامَ (يَرْمِي) وصَرِّفْها تَصْريفَه كما عَرَفْتَ في مَقامِ التَّفصيلِ، فإنَّ الذَّكيَّ كَفَاه هذا القَدْرُ من التَّعليل، وأمَّا البَليدُ فلا يُفيدُه التَّطْويل، ولو تَلَيْتَ عليهِ التَّوراةَ والإنجيل.

(و) على هذا القياسِ قولُه: (**يَرْعَوِي**)؛ أي: يَكُفُّ (**ويَعْرَوْرِي**) مِن اعْرَوْرَيْتُ الفَرَسَ؛ أي: رَكِبْتُه عُرْياناً.

(**وتقولُ**) في يَفْعَلُ بالفتحِ: (**يَرْضَى يَرْضَيَانِ يَرْضَوْنَ، تَرْضَى تَرْضَيَانِ يَرْضَيْنَ**) بالياءِ دونَ الألِفِ؛ لأنَّ الأصلَ الياءُ والألِفُ مُنْقلِبةٌ عنهُ، وهنا ليسَتْ متحرِّكةً فلا تُقْلَبُ، بل تَرْجِعُ إلى أصلِها (**تَرْضَى تَرْضَيَانِ تَرْضَوْنَ، تَرْضَيْنَ تَرْضَيَانِ تَرْضَيْنَ، أَرْضَى نَرْضَى**) وعلى هذا القياسِ: يَسْعَى.

(**وهكذا قياسُ**) ما كانَ ما قَبْلَ لامِه مفتوحاً؛ نحوَ:

(**يَتَمَطَّى**) والأصلُ: يَتَمَطَّوُ، مصدرُه: التَّمَطِّي، وأصلُه: التَّمَطُّوُ، وهو المدُّ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً والضَّمَّةُ كسرةً؛ لرَفْضِهِم الواوَ المتطرِّفةَ المضمومَ ما قَبْلَها.

(**ويَتَصابَى**) أصلُه: يَتَصابَوُ، مَصْدرُه: التَّصَابي، أصلُه: التَّصابُوُ، لأنَّه مِن الصَّبْوةِ، فأُعِلَّ كما سَبَقَ.

---

(١) في «ط» و«و»: «رضوا»، والصواب المثبت.

(**ويَتَقَلْسَى**) أصلُه: يَتقَلْسَوُ، مصدرُه: التَّقَلْسي، أصلُه: التَّقَلْسُوُ كالتَّدَرُّجِ.

(**ولفظُ الواحدةِ المؤنَّثةِ في الخِطابِ كلفظِ الجَمْعِ**)؛ أي: جمعِ المؤنَّثِ في الخِطابِ (**في بابِ يَرْمِي ويَرْضَى**)؛ أي: في كُلِّ ما كانَ ما قَبْلَ لامِه مَكسوراً أو مَفتوحاً، فإنَّه يُقالُ في الواحدةِ والجمعِ: تَرْمِيْنَ وتَهْدِيْنَ وتُناجِيْنَ ونحوها، وكذا: تَرْضَيْنَ وتَتَمَطَّيْنَ وتَتَصابَيْنَ وأمثالُها فيهما جميعاً.

(**والتَّقْديرُ مختلِفٌ**) في التَّعبيرِ؛ (**فوزنُ الواحدةِ**) مِن يَرْمِي: (**تَفْعِيْنَ**) بكسرِ العينِ (**ومِن**) يَرضَى: (**تَفْعَيْنَ**) بفتحِ العينِ، واللَّامُ محذوفةٌ كما مرَّ، (**ووزنُ الجمعِ**) مِن يَرْمِي: (**تَفْعِلْنَ**) بالكسرِ ومِن يَرْضَى: (**تَفْعَلْنَ**) بالفتحِ، بإثباتِ اللَّامِ لأنَّها تَثْبُتُ في فعلِ جماعةِ النِّساءِ مُطْلَقاً.

(**والأَمْرُ مِنها**)؛ أي: مِن هذه الثَّلاثةِ المذكورةِ، وهي يَغْزُو ويَرْمِي ويَرْضَى: (**اغْزُ اغْزُوَا اغْزُوْا اغْزِي اغْزُوَا اغْزُوْنَ، و**) كذا: ادْعُ (**ارْمِ ارْمِيَا ارْمُوْا ارْمِي ارْمِيَا ارْمِيْنَ، و**) كذا: اِهْدِ (**ارْضَ ارْضَيَا ارْضَوْا ارْضَيْ ارْضَيَا ارْضَيْنَ**) وكذا: اسْعَ، وهذا أمرٌ واضحٌ لمَن له فهمٌ لائحٌ.

(**وإذا أَدْخَلْتَ نونَ التَّأْكيدِ**)؛ أي: على نحوِ (اغْزُ) و(ارْمِ) و(ارْضَ) خفيفةً كانتِ النُّونُ أو ثقيلةً (**أُعِيدَتِ اللَّامُ**) المحذوفةُ (**فقلتَ: اغْزُوَنَّ**) بإعادةِ الواوِ (**و: ارْمِيَنَّ**) بإعادةِ الياءِ (**وارْضَيَنَّ**) بإعادةِ الألِفِ، ورَدُّها إلى أصلِها وهو الياءُ ضَرورةَ تحرُّكِها.

ولا تُعادُ اللَّامُ في فعلِ جماعةِ الذُّكورِ والواحِدةِ الـمُخاطَبَةِ؛ أمَّا مِن (ارْضَ) فلأنَّ الْتِقاءَ السَّاكِنَينِ لَمْ يَرتفِعْ حقيقةً؛ لعُروضِ حركتَي الواوِ والياءِ الضَّميرَيْنِ، وأمَّا مِن (اغْزُ) و(ارْمِ) فلأنَّ سَبَبَ الحذفِ باقٍ؛ أعني الْتِقاءَ السَّاكِنينِ لو أُعِيدَ اللَّامُ.

(**واسمُ الفاعلِ مِنها**)؛ أي: مِن هذه الأفعالِ الثَّلاثةِ المذكورةِ: (**غازٍ**) أصلُه: غازِوٌ (**غازِيَانِ**) أصلُه: غازِوَانِ (**غازُونَ**) أصلُه: غازِوُوْنَ، ثم غازِيُوْنَ (**غازِيَةٌ**) أصلُه: غازِوَةٌ (**غازِيَتانِ**) أصلُه: غازِوَتانِ (**غازِيَاتٌ**) أصلُه: غازِوَاتٌ (**وغَوَازٍ**) أصلُه: غَوازِوٌ.

وكذا حكمُ داعٍ، و(**رامٍ رامِيَانِ رامُوْنَ**) أصلُه: رامِيُونَ (**رامِيَةٌ رامِيَتانِ رامِيَاتٌ ورَوَامٍ**)، وكذا حُكْمُ ساعٍ وغاشٍ، فيقالُ في جمعِ المذكَّرِ مِنْهُما: سَوَاعٍ وغَوَاشٍ، (**وراضٍ راضِيَانِ راضُون**) أصلُه: راضِوُوْنَ ثُمَّ راضِيُون (**راضِيَةٌ راضِيَتانِ راضِيَاتٌ ورَوَاضٍ، وأصلُ غازٍ: غازِوٌ**) كـ: ناصِرٍ (**قُلِبَتِ الواوُ ياءً لتَطَرُّفِها وانْكِسارِ ما قَبْلَها**) وهذا قياسٌ مطَّرِدٌ، وكذا (راضٍ) أصلُه: راضِوٌ، جُعِلَ: راضِيٌ، وأصلُ رامٍ: رامِيٌ، فحُذِفَتْ ضمَّةُ الياءِ مِن الجميعِ استثقالاً، فاجْتَمَعَ ساكِنانِ: الياءُ والتَّنْوينُ، فحُذِفَتِ الياءُ لالْتِقاءِ السَّاكِنَينِ دونَ التَّنوينِ؛ لأنَّها حرفُ علَّةٍ والتَّنوينُ حرفٌ صحيحٌ، فحَذْفُها أَوْلَى، فإنْ زالَ التَّنوينُ أُعِيدتِ الياءُ؛ نحوَ: الغازِي والرَّامِي.

(**كما قُلِبَتِ**) الواوُ ياءً (**في غُزِيَ**) مِن الـمَبْنيِّ للمفعولِ في الماضي، والأصلُ: غُزِوَ، (**ثُمَّ قالوا: غازِيَةٌ**) بقلبِ الواوِ ياءً مع عَدَمِ تَطَرُّفِها صورةً؛ (**لأنَّ المُؤنَّثَ فَرْعُ المُذَكَّرِ**)؛ لكونِ المؤنَّثِ غالباً على الزِّيادةِ، فلمَّا قَلَبوها في الأصلِ قَلَبوها في الفَرْعِ، فقالوا: غازِيَةٌ، وفي التَّنْزيل: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، (**والتَّاءُ طارِيَة**) على أصلِ الكلمةِ، وليستْ مِنها بل هي مُلْحَقةٌ، فكأنَّ الواوَ مُتطرِّفةٌ حقيقةً.

وأصلُ غَوَازٍ: غَوازِيٌ بالتَّنوينِ، أُعِلَّ إعلالَ غازٍ، ولا بَحْثَ لنا مَعْشَرَ الصَّرْفيِّينَ عن أنَّه مُنْصَرِفٌ أو غيرُه، وأنَّ تنوينَه أيُّ تَنوينٍ، وكذا حُكْمُ غَوَاشٍ.

ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ هذا الإعلالَ إنَّما هو حالَ الرَّفعِ والجرِّ، وأمَّا حالَ النَّصْبِ فتقولُ: رأيتُ غازياً وراميِاً وغَوَازِيَ ورَوَامِيَ، كالصَّحيح.

(**وتقولُ في مفعولٍ مِن الواويِّ**)؛ أي: في اسمِ المفعولِ مِن الثُّلاثيِّ المجرَّدِ الواويِّ: (**مَغْزُوٌّ**) أصلُه: مَغْزُوْوٌ، أُدْغِمَتْ.

(**ومِن اليائيِّ**)؛ أي: مِن الثُّلاثيِّ المجرَّدِ اليائيِّ (**مَرْمِيٌّ**) أصلُه: مَرْمُوْيٌ (**فقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمتِ الياءُ**) في الياءِ (**وكُسِرَ ما قَبْلَها**) لتَسْلَمَ الياءُ، وإنَّما

قُلِبتِ الواوُ ياءً (**لأنَّ الواوَ والياءَ إذا اجْتَمَعَتا**)؛ أي: (في كلمةٍ) كما في نسخةٍ (**والأُوْلَى منهما ساكنةٌ**) سواءٌ كانَتْ هي الواوَ أو الياءَ (**قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ**) وهذا قياسٌ مُطَّرِدٌ[١] طَلَباً للخِفَّةِ.

(**وتقولُ في فعولٍ مِن الواويِّ: عَدُوٌّ**) والأصلُ: عَدُوْوٌ، (**ومِن اليائيِّ: بَغِيٌّ**) أصلُه: بَغُويٌ، اجْتَمَعتِ الواوُ والياءُ وسَبَقَ السَّاكِنُ[٢]، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ في الياءِ وكُسِرَ ما قبلَها، وفي التنزيل: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]؛ أي: فاجِرةً.

وأمَّا قولُ بعضِهم: هو فَعِيلٌ، ولو كان فَعُولاً لقيل: بَغُوٌّ، فوَهْمٌ مِن وَجْهَينِ:

أحدُهما: أنَّهُ لو كانَ فَعِيلاً لوَجَبَ أنْ يُقالَ: (بَغْيَّةً)؛ لأنَّ فَعِيلاً بمعنى فاعِلٍ، فلا يَستوِي فيه المُذكَّرُ والمؤنَّثُ إلَّا بتأويلٍ، وهو أنْ يُشبَّهَ بما هو بمعنَى مفعولٍ؛ كما قالوا في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وثانيهما: أنَّ قولَه: لو كان فَعولاً لقيل: بَغُوٌّ، غيرُ مُستقيمٍ لأنَّهُ يائيٌّ.

(و) تقولُ (**في فَعِيلٍ مِن الواويِّ: صَبِيٌّ**) أصلُه: صَبِيْوٌ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ، وهو مِن الصَّبْوةِ، وهي الـمَيْلُ إلى اللَّعِبِ واللَّهْوِ.

(**ومِن اليائيِّ: شَرِيٌّ**) أصلُه: شَرِيْيٌ، أُدْغِمتِ الياءُ في الياءِ، والفَرَسُ الشَّرِيُّ هو الذي يَشْرِي في سَيْرِه؛ أي: يُبالِغُ في مَشْيِهِ ويَلِجُّ في جَرْيِهِ، وأمَّا ﴿سَرِيًّا﴾ في قولِه تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]، فهو فَعيلٌ مِن السَّرْيِ وهو الشَّرفُ؛ أي: سيِّداً، وهو عيسى عليه السَّلامُ، أو: جَدْولاً[٣]؛ كما رُوِيَ مرفوعاً[٤]، ولعلَّ وجهَهُ أنَّه كثيرُ الجَرَيانِ والسَّرَيانِ.

---

(١) في «ط»: «مستمر».

(٢) تحرفت في «ط» إلى: «الساكنين».

(٣) تحرفت في «ط» و«و» إلى: «جدوة».

(٤) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣٤١٣) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه مرفوعاً وصححه، =

(و) الثُّلاثيُّ (**المَزِيدُ فيه**) مِن النَّاقصِ (**تُقْلَبُ واوُه ياءً**) لاستثقالِ الواوِ؛ (**لأنَّ كلَّ واوٍ وَقَعَتْ رابعةً فصاعِداً**)؛ أي: خامسةً أو سادسةً (**ولَمْ يُضَمَّ ما قَبْلَها**) احترازٌ مِن نحوِ: يغزو (**قُلِبَتْ ياءً**) طَلَباً للخِفَّةِ؛ لِثقَلِ الكلمةِ بالإطالةِ، (**فتقولُ: أَعْطَى يُعْطِي**) الأصل: أَعْطَوَ يُعْطِوُ، (**واعْتَدَى يَعْتَدِي**) وأصلُهما: اعْتَدَوَ يَعْتَدِوُ، (**واسْتَرْشَى يَسْتَرْشِي**) الأصلُ: اسْتَرْشَوَ يَسْتَرْشِوُ.

(**وتقولُ مع الضَّميرِ: أَعْطَيْتُ واعْتَدَيْتُ واسْتَرْشَيْتُ، وكذلكَ تَغَازَيْنا وتَرَاجَيْنا**) بقلبِ الواوِ ياءً في الجميعِ؛ لِمَا قَدَّمْنا.

ويُفْهَمُ مِن الأمْثِلةِ أنَّ حُكْمَ هذهِ المسألةِ في لامِ الفعلِ دونَ غيرِه، فلا يَرِدُ نحوُ قولِه تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ﴾ [المجادلة: ١٩]، ﴿وَجَٰوَزْنَا﴾ [الأعراف: ١٣٨].

(**الرَّابعُ**) مِن الأنواعِ السَّبعةِ: (**المُعْتَلُّ العينِ واللَّامِ**) وهو ما يكونُ عينُه ولامُه حرفَ علَّةٍ (**ويقالُ لهُ: اللَّفِيفُ**) لاجْتِماعِ حَرْفَي العلَّةِ فيه (**المَقْرُونُ**) لِمُقارَنَتِهما مِن غيرِ فَصْلٍ بينَهما.

(**فتقولُ: شَوَى يَشْوِيْ شَيّا؛ كـ: رَمَى يَرْمِيْ رَمْياً**) وأصلُ (شيّاً): شَوْياً، اجْتَمَعتِ الواوُ والياءُ وسَبَقَ السَّاكنُ فقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمتْ.

وتقولُ: (**قَوِيَ يَقْوَى قُوَّةً**) والأصلُ: قَوِوَ يَقْوَوُ ـ فأُعِلَّ إعلالَ رَضِيَ يَرْضَى ـ قوَّةً على أصلِه، إلَّا أنَّها أُدْغِمَتْ للخِفَّةِ.

(**ورَوِيَ يَرْوَى رِيًّا**) أصلُه: رِوْياً (**مِثْلَ: رَضِيَ يَرْضَى رِضْياً**)، وأمَّا: رَوَى يَرْوِي، مِن بابِ ضَرَبَ، فمصدَرُه: رِوايةً، واخْتَلَفَا أيضاً دِرايةً (**فهو رَيَّانُ، وامرأةٌ**

= وذكره البخاري قبل الحديث (٣٤٣٦) تعليقاً موقوفاً عليه، ورواه موقوفاً عليه أيضاً: عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٦ ـ ٧)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ٥٠٦)، ولم يصح الرفع كما قال السيوطي. انظر: «روح المعاني» (١٦/ ٦٣).

رَيَّى) وأصلُهما: رَوْيَانُ ورَوْيَى على فَعْلانَ وفَعْلَى (مِثْلَ: **عَطْشانَ وعَطْشَى**) فبُنِيَا على الصِّفةِ المُشبَّهةِ؛ لئلَّا يَشْتَبِهَ بالرَّاوِي والرَّاوِيَةِ مِن الرِّوَايةِ.

(**وأَرْوَى**) غيرُه (كـ: **أَعْطَى**) في بناءِ المَزِيدِ.

(**وحَيِيَ**)؛ كـ: رَضِيَ بلا إدْغامٍ (**وحَيَّ**) بإدغامِهِ، وقد قُرِئَ بهما قولُه تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] فنافعٌ وشُعبةُ والبَزِّيُّ بالفَكِّ[1]، (**يَحْيَى**) بلا إدغامٍ في مضارعِ (حَيِيَ) و(حَيَّ) كِلَيْهِما، (**حَيَوةً**) في المصدرِ بقَلْبِ الياءِ ألِفاً، ويُكْتَبُ بصورةِ الواوِ على لُغةِ بعضِ العربِ مِمَّن يُميلُ الألِفَ إلى الواوِ، وكذلك ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ و﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾.

والأَظْهَرُ أنَّ مِثْلَ ذلك في المُصْحَفِ يُكتبُ بالواوِ اقتداءً بنَقَلَتِهِ، وفي غيرِه بالألِفِ، فقد قال ابنُ الحاجبِ في الخطِّ: كَتَبوا كلَّ ألِفٍ رابعةٍ فصاعداً في اسمٍ أو فِعْلٍ ياءً إلَّا فيما قَبْلَها ياءٌ كـ: يَحْيَا[2].

(**فهو حيٌّ**) بالإدْغامِ فقط في النَّعْتِ، (**وحَيَّا**) في فِعْلِ الاثْنينِ مِن (حَيَّ) بالإدْغامِ، (**وحَيِيَا**) مِن (حَيِيَ) بالفكِّ (**فهما حَيَّانِ**) في تَثْنِيَةِ: حَيٍّ.

(**وحَيُّوا**) في فِعْلِ جماعةِ الذُّكورِ مِن (حَيَّ) بالإدْغامِ (**فهُم أَحْيَاءٌ**) في جمعِ: حَيٍّ.

(**ويَجوزُ**) في فِعْلِ جماعةِ الذُّكورِ: (**حَيُوا**) بالتَّخْفيفِ (كـ: **رَضُوا**) من (حَيِيَ) بلا إدْغامٍ، والأصلُ: حَيِيُوا؛ كـ: رَضِيُوا، فأُعِلَّ إعلالَه كما سَبَقَ.

(**والأَمْرُ: أَحْيِ**) مِن تُحْيِي (**كأَرْضِ**) مِن تُرْضِي.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني (ص ١١٦).

(٢) تحرفت في «ط» و«و» إلى: «يحيى» بالألف المقصورة، والصواب المثبت، وعبارة ابن الحاجب كما في «شرح الشافية» للرضي (٣/ ٣٣٢): «... إلا فيما قبلها ياء إلا في نحو يحيى وريَّى عَلَمين»، وهي صواب أيضاً.

(و) تَقـولُ في أَفْعَـلَ: (**أَحْيَا**[١] **يُحْيِي**) كـ: أَعْطَى يُعْطِي، وفـي فاعَلَ: (**حايا**[٢] **يُحَايِي مُحايَـاةً**) أصلُه: مُحَايَيَة.

(و) فـي اسْـتَفْعَلَ: (**اسْـتَحْيَا**[٣] **يَسْـتَحْيِي اسْـتِحْياءً، اسْـتَحْيِ**) فـي الأمرِ، فهو مُسْـتَحْيٍ، وذاك مُسْـتَحْياً[٤].

(**ومنهُم**)؛ أي: مِن العربِ (**مَن يقولُ: اسْتَحَى يَسْتَحِي**) بحَذْفِ إحدَى اليائَيْنِ، (**اسْتَحِ**)، وهذه لغةٌ تميميَّةٌ، والأُولَى حجازيَّةٌ وبها جاءَ التنزيلُ، قال تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا**﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿**وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ**﴾ [الأحزاب: ٥٣].

ووقع في «شرح العلَّامةِ التَّفْتازانيِّ»: (إنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِي مِن الحَقِّ)[٥]، وهو وهمٌ منهُ نشأ مِن تركيبِ الآيتينِ وتلفيقِ الجُملتينِ.

(**وذلك**) الحذفُ (**لكثرةِ الاستعمالِ؛ كما قالُوا**)؛ أي: بعضُ العربِ: (**لا أَدْرِ، في: لا أَدْرِي**) ونظيرُه حذفُ النُّونِ مِن (يكونُ) حالَ الجزمِ، نحو: لَمْ أكُ، و: لا تَكُ.

(**الخامسُ**) من الأنواعِ السَّبعةِ: (**مُعْتَلُّ الفاءِ واللَّامِ**) وهو الذي يكونُ فاؤُه ولامُه حَرْفي علَّةٍ، (**ويقالُ لهُ: اللَّفيفُ**) ـ لِـمَا مَرَّ ـ (**المَفْروقُ**) لاجتماعِ حَرْفي العلَّةِ مع الفارِقِ بينَهما بالعينِ الذي هو حرفٌ صحيحٌ؛ كـ: وَلِـيَ يَلِي، بكسرِ لامِهما.

(**فتقولُ**) من بابِ ضَرَبَ: (**وَقَى**)؛ أي: حَفِظَ، وقَيَا وقَوْا، والأصلُ: وَقَيُوا، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿**وَإِذَا خَلَوْا**﴾ [البقرة: ١٤] (**كـ: رَمَى**) رَمَيَا رَمَوْا، (**يَقِي يَقِيَانِ يَقُونَ**) ولم يَقُلْ: كيرمي؛ لأنَّه يخالفُه في حذفِ الفاءِ؛ إذ أصلُه: يَوْقِي، ومَرَّ إعلالُه في (يَعِدُ).

---

(١) كتبت في «ط» و«و»: «أحيى» بالمقصورة، والصواب المثبت. انظر التعليق السابق.

(٢) كتبت في «ط» و«و»: «حايى» بالمقصورة، والصواب المثبت. انظر التعليق السابق.

(٣) كتبت في «ط» و«و»: «استحيى» بالمقصورة، والصواب المثبت. انظر التعليق السابق.

(٤) في «ط» و«و»: «مستحي»، والصواب المثبت على أنه اسم مفعول.

(٥) انظر: «شرح تصريف العزي» للتفتازاني (ص ١٦٤).

وأمَّا حكمُ اللَّامِ منهُ فحُكْمُه كـ: يرمي، وتقولُ في الأمرِ: (قِ) ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَقِنَا﴾ [البقرة: ٢٠١]، (**فيَصِيرُ على حرفٍ واحدٍ**) عندَ عَدَمِ التَّركيبِ، ويَلْزمُه الهاءُ في الوَقفِ نحو: قِهْ؛ لئلَّا يَلزمَ الابتداءُ بالسَّاكِنِ إنْ سَكَّنْتَ الحرفَ الواحدَ للوَقْفِ، أو الوقفُ على المتحرِّكِ إنْ لم يُسكَّنْ، وكلاهُما ممتنعٌ، وأمَّا في الوصلِ فتقولُ: (قِ يا رَجُلُ) (قِيَا) (قُوا) أصلُه: قِيُوا، (قِي) أصله: قِيِي (قِيَا) (قِيْنَ)، فهو واقٍ، والأصلُ: واقِي، وذاك مَوْقِيٌّ، وأصلُه: مَوْقَويٌ، فأُعِلَّ إعلالَ رامٍ ومَرْمِيٍّ.

(**وتقولُ في التَّأكيدِ**) بالنُّونِ: (**قِيَنَّ**) بإدْغامِ اللَّامِ لِـمَا سَبَقَ مِن الكلام (**قِيَانِّ قُنَّ**) بضمِّ القافِ في فِعْلِ جماعةِ الذُّكورِ، وحَذْفِ الواوِ لالْتقاءِ السَّاكنَينِ ودلالةِ الضَّمِّ عليها، (**قِنَّ**) بكسرِ القافِ في فِعْلِ الواحدةِ[1]، وحَذْفِ الياءِ لالْتِقاءِ السَّاكِنَينِ ودلالةِ الكسرِ عليها، (**قِيَانِّ قِيْنَانِّ**).

(**وبالخَفيفةِ: قِيَنْ قُنْ قِنْ**).

(**وتقولُ**) مِن بابِ عَلِمَ يَعْلَمُ: (**وَجِيَ**) الفَرَسُ: إذا وُجِدَ في حافرِه وَجَعٌ (**يَوْجَى**) كـ: رَضِيَ يَرْضَى، (**والأمرُ: اِيْجَ**) أصلُه: اِوْجَ؛ كـ: اِرْضَ، قُلِبَتْ واوُه ياءً لسُكونها وانْكِسارِ ما قَبْلَها.

(**السادسُ**) مِن الأنواعِ السَّبعة: (**المُعْتَلُّ الفاءِ والعينِ**) وهو ما يكونُ فاؤُه وعينُه حَرْفَي علَّةٍ (كـ: **يَيْنٍ**) بفتحٍ فسكونٍ (**في اسمِ مكانٍ**) وهو وادٍ أو عينٌ، (**ويومٍ**) بمعنى نهارٍ أو وقتٍ، (**وويلٍ**) وهو وادٍ في جهنَّمَ أو كلمةُ عذابٍ، (**ولا يُبْنَى منهُ**)؛ أي: مِن هذا النَّوعِ (**فِعْلٌ**)؛ أي: مُطْلَقاً.

(**السَّابعُ**) وهو آخِرُ السَّبعةِ: (**المُعْتَلُّ الفاءِ والعَينِ واللَّامِ**) ويُسَمَّى: مُعْتَلَّ الكُلِّ،

---

(١) أي: الواحدة المخاطبة.

ولَمْ يَجِيءْ في الكلامِ مِن هذا النَّوعِ إلَّا مِثالانِ (**وذلك: واوٌ وياءٌ، لاسْمَي الحَرْفينِ**) وتركيبُ الياءِ مِن الياءاتِ الثَّلاثِ اتِّفاقاً، ويَجعلونَ لامَهُ همزةً تَخفيفاً، وأمَّا ألِفُ الواوِ فمُنْقَلبةٌ عن الواوِ كما قالَ الأخفشُ، وقيل: مِن الياءِ. والأوَّلُ أَوْلَى؛ لأنَّ الواويَّ أكثرُ مِن اليائيِّ، فالحملُ عليه أَحْرَى.

وفي «القاموس»: يُوَيٌّ ـ كـ: سُمَيٍّ ـ [كأنَّه] اسمٌ، انتهى.

وأمَّا (واي) فعجمٌ كما لا يَخْفَى.

* * *

(فَصْلٌ فِي) بيانِ (المَهْموزِ)

وهو ما يكونُ أحدُ حروفِ أصلِه همزةً، وهو على ثلاثةِ أنواعٍ؛ لأنَّ الهمزةَ: إمَّا فاءٌ كما مرَّ، ويُسمَّى: مَهموزَ الفاءِ، أو عينٌ ـ كـ: سَأَلَ ـ ويُسَمَّى: مَهموزَ العينِ، أو لامٌ ـ كـ: قرأ ـ ويُسمَّى: مَهموزَ اللَّامِ.

(**وحُكْمُ المهموزِ في تَصَاريفِ فِعْلِهِ**) ماضياً كان أو مُضارِعاً (**حُكْمُ الصَّحيحِ؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ**) بدليلِ قَبولِـها الحركاتِ الثَّلاثةِ، بخلافِ حُروفِ العِلَّةِ، وهذا إذا لَمْ يَقْتَرِنْ معهُ علَّةٌ أُخرى؛ مِن تَضعيفٍ أو حروفِ علَّةٍ، وإلَّا فيكونُ حُكْمُه حُكْمُ مُقارِنهِ؛ كـ: أَبَّ للسَّيرِ يَؤُبُّ: إذا تَهيَّأَ، وكـ: رَأَى وأَوَى ووَأَى.

(**لكنَّها**)؛ أي: الهمزةُ (**قد تُخَفَّفُ**) بإبدالِها أَلِفاً أو واواً أو ياءً (**إذا وَقَعَتْ غيرَ أوَّلٍ**) حقيقةً مِن جنسِ حركةِ ما قَبْلَها؛ نحو: يَأكلونَ ويُؤْمِنونَ وبِئْسَ، أو حُكماً؛ نحو: (وامُرْ) بالألِفِ، والأصلُ: (وأْمُرْ) بالهمزةِ، وكذا: ﴿لِقَآءَنَا ٱئْتِ﴾ [يونس: ١٥]، و: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و: ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا﴾ [الأعراف: ٧٧][1].

فالمرادُ بـ(غير الأوَّلِ): أنْ لا يكونَ الهمزةُ في أوَّلِ الكلامِ؛ إذْ لا تُخفَّفُ حينئذٍ أصلاً، لا أوَّلِ الكلمةِ؛ إذ قد تُخفَّفُ وصلاً.

وأمَّا حذفُ الهمزةِ مِن نحوِ: خُذْ، فوَقَعَ على خلافِ القياسِ، وليسَ كما ظَنَّهُ العلَّامةُ التَّفتازانيُّ أنَّه ليسَ مِن هذا البابِ، فإنَّ همزةَ الوصلِ حَذْفُها لازِمٌ عندَ فَقْدِ الاحْتِياجِ إليها[2]؛ إذ البَحْثُ في الهمزةِ التي هي فاءُ الفعلِ، لا في همزةِ الوصلِ.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني (ص ٣٤)، وفيه: أن ورشاً كانَ يسهل الهمزَة المفردة سَوَاء سكنت أو تحركت إذا كَانَت فِي مَوضِع الفَاء من الفِعْل في الأمثلة المذكورة ونحوها.

(٢) انظر: «شرح تصريف العزي» (ص ١٧٠).

وإنَّما تُخَفَّفُ الهمزةُ (**لأنَّها حرفٌ شديدٌ**) في صِفَتها، (**مِن أَقْصَى الحَلْقِ**) مَخرجُها، فتخفَّفُ دَفْعاً لشدَّتها ورَفْعاً لحِدَّتها، وتخفيفُها يكونُ بالقلبِ والحذفِ وأنواعِ التَّسهيل، ممَّا لا يَليقُ ذكرُه على وجهِ الاسْتِيعابِ في مِثْلِ هذا الكتابِ، فإنَّهُ بابٌ طويلُ الذَّيلِ ممتدُّ السَّيلِ، يَعْرِفُه أهلُه مِن أربابِ القراءةِ وأصحابِ اللُّغة.

وإذا تَقرَّرَ أنَّ حُكْمَه حُكْمُ الصَّحيحِ (**فتقولُ: أَمَلَ يَأْمُلُ؛ كـ: نَصَرَ يَنْصُرُ**) في جميعِ تَصَارِيفهِ، (**والأمرُ: أُوْمُلْ بقَلْبِ الهمزةِ**) التي هي فاءُ الفعلِ (**واواً**) فإنَّ الأصلَ: (أُؤْمُلْ) بهمزتَينِ: الأُولَى للوصلِ، والثَّانيةُ فاءُ الفعلِ، فقُلِبَتْ واواً لسُكونها وانْضِمامِ ما قَبْلَها، وذلك (**لأنَّ الهمزتَيْنِ إذا الْتَقَتَا**)؛ أي: اجْتَمَعتَا حالَ كونِـهما (**في كلمةٍ واحدةٍ ثانِيَتُهما ساكنةٌ**) جملةٌ حاليَّةٌ (**وَجَبَ قَلْبُها**)؛ أي: قلبُ الثَّانيَةِ الساكنةِ (**بحركةِ ما قَبْلَها**)؛ أي: بحرفِ حركةِ الهمزةِ التي قَبْلَها رَوْماً للخِفَّةِ، فإنْ كانتْ حركةُ ما قَبْلَها فتحةً تُقْلَبُ بحرفِ الفتحةِ وهو الألِفُ، وإنْ كانتْ ضمَّةً تُقْلَبُ بحرفِ الضَّمَّةِ وهو الواوُ، وإنْ كانتْ كسرةً تُقْلَبُ بحرفِ الكسرةِ وهي الياءُ.

(**كـ: آمَنَ**) أصلُه: أَأْمَنَ، قُلبتِ الثَّانيةُ أَلِفاً (**و: أُوْمِنَ**) مجهولَ آمَنَ، أصلُه: أُؤْمِنَ، بهمزتينِ قُلِبتِ الثَّانيةُ واواً (**وإيماناً**) مَصدرُ آمَنَ، والأصلُ: إئمانٌ، قُلِبتِ الثَّانيةُ ياءً، وهذا مُتَّفقٌ عليه بينَ القرَّاءِ وأهلِ العربيَّةِ.

وإنَّما قال: (إذا الْتَقَتَا)؛ لأنَّ الهمزةَ السَّاكنةَ التي قَبْلَها غيرُ همزةٍ لا يجبُ قَلْبُها بحرفِ حركةِ ما قبلَها، بل يجوزُ في بعضِ القراءاتِ وبعضِ اللغاتِ؛ كـ: رَاسٍ وبُوسٍ وبِيسَ.

وقال: (في كلمةٍ)؛ لأنَّهما لو كانَتَا في كلمتينِ لا يَجِبُ ذلك أيضاً، بل يجوزُ؛ نحو: ﴿قَالَ ٱئْتُونِي﴾ [يوسف: ٥٩]، و: ﴿يَـٰصَـٰلِحُ ٱئْتِنَا﴾ [الأعراف: ٧٧]، و: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وقال: (**ثانِيَتُهما ساكنةٌ**)؛ لأنَّها لو كانَتْ مُتحرِّكةً فلها أحكامٌ أُخَرُ في الحالاتِ مَحَلُّ بيانِها الكتبُ المطوَّلاتُ، ونَظَرَ فيه العلَّامةُ التَّفْتازانيُّ؛ لأنَّه يَنْتَقِضُ بنحوِ: أَئِمَّة، والأصلُ: أَأْمِـمَة كأَحْمِرةٍ، فإنَّه لَمْ تُقْلَبِ الثَّانيةُ أَلِفاً كما في (آمَنَ)، بل نُقِلَتْ حركةُ الميمِ إليها وقُلِبَتْ ياءً فقيل: أَيِـمَّة.

قال: ويُمْكنُ الجوابُ بأنَّه شاذٌّ[1]، انتهى.

ولا يَخْفَى أنَّ نَقْلَها مُقدَّمٌ على قَلْبِها، ولذا قرأَ جمهورُ القُرَّاءِ بتَحْقيقِ الهمزةِ الثَّانيَةِ، وبعضُهم سهَّلوها كالياءِ، وبعضُهم قَلَبوها ياءً[2].

ولعـلَّ الحكمةَ فـي تقديمِ نَقْلِها حالَ إعلالِـها وجـوبُ الإدْغامِ عنـدَ اجتماعِ الــمِثْلَيْنِ اتِّفاقـاً، علـى أنَّه لو أُبْدِلَ همـزةً وأُدْغِمَ معهُ لصارَ مُلْتَبِسـاً باسـمِ الفاعِلِ مِن الأَمِّ، واللهُ أعلمُ.

ثُمَّ إذا قُلِبَتِ الثَّانيةُ (**فإنْ كانَتِ الهمزةُ الأُولَى**) مِن الهمزتَينِ الـمُنْقلِبةِ ثانِيَتُهما واواً أو ياءً (**همزةَ وصلٍ تَعودُ الثَّانيَةُ**)؛ أي: تَصيرُ الهمزةُ الـمُنْقَلِبةُ واواً أو ياءً (**همزةً**) خالِصةً (**عندَ الوصلِ**)؛ أي: وصلِ تلك الكلمةِ بكلمةٍ قَبْلَها، يعني: عندَ سُقوطِ همزةِ الوَصلِ في الدَّرْجِ؛ لأنَّه يَرْتَفعُ حينئذٍ الْتِقاءُ الهمزتَينِ فلا تَبْقَى علَّةُ القلبِ، فتعودُ الـمُنْقلِبةُ إلى أصلِها حالَ وَصْلِها مُطْلَقاً، فقولُه: (**إذا انْفَتحَ ما قَبْلَها**) وهمٌ مَحْضٌ وَقَعَ في غيرِ محلِّها؛ لأنَّ الهمزةَ الثَّانيةَ تعودُ عندَ سقوطِ همزةِ الوصلِ سَواءٌ انْفَتَحَ ما قَبْلَها أو انْضَمَّ أو انْكَسَرَ؛ لزَوالِ العلَّةِ وهي اجْتِماعُ المِثْلَيْنِ.

فمِثالُ ما انْفَتَحَ ما قَبْلَها قولُه تعالى: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، أصلُه: (ايْتِنا) بياءٍ لكسرةِ ما قبلَها ابتداءً، فلمَّا سَقَطتْ همزةُ الوَصلِ عادَتِ الهمزةُ المنقلبةُ انتهاءً.

---

(١) انظر: «شرح تصريف العزي» للتفتازاني (ص ١٧٢).

(٢) انظر اختلافَ القراء في قراءتها في «السبعة» لابن مجاهد (ص ٣١٢)، و«التيسير» (ص ١١٧).

ومِثالُ ما انْضَمَّ ما قَبْلَها قولُه تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩] وأصلُه: (اِئْذَنْ) فلمَّا سقطتِ الهمزةُ الأُولَى عادَتِ الثَّانيةُ.

ومِثالُ ما انْكَسرَ ما قبلَها قولُه تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، والأصلُ: (اُؤْتُمِنَ) بالواوِ لا بالياءِ كما تَوَهَّمَ بعضُ الفُضلاءِ، فعند سُقوطِ الهمزةِ الأُولى عادتِ الثَّانيةُ.

(**وحُذِفتِ الهمزةُ في خُذْ وكُلْ ومُرْ على غيرِ قياسٍ**) فإنَّه يَقتضِي أنْ يكونَ الأمرُ مِن تَأْخُذُ وتأكُلُ وتأمُرُ: اُوْخُذْ واُوْكُلْ واُوْمُرْ، لكنَّهم لَـمَّا اشْتَقُّوا الأمرَ منها حَذَفوا الهمزةَ الأصليَّةَ ولَمْ يَحتاجوا إلى همزةِ الوصلِ العارضيَّةِ، فقالوا: (خُذْ وكُلْ ومُرْ) في جميعِ الأحوالِ (**لكثرةِ الاستعمال**).

ولَـمَّا كان هذا الاستعمالُ واجباً في (خُذْ وكُلْ) وجائزاً في (مُرْ) اسْتَدْرَكَ بقولِهِ: (**وقد يَجِيءُ مُرْ على الأصلِ عندَ الوَصْلِ**)؛ أي: لا عندَ الابتداءِ (**كقولِهِ تعالى**: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢]) أصلُه: اُوْمُرْ، حُذِفَتْ همزةُ الوصلِ وأُعِيدتِ الثَّانيةُ فقيل: (وَأْمُرْ) وجاءَ في الحديثِ: «فمُرْ برأسِ التِّمثالِ.. ومُرْ بالسِّتْرِ»[1].

(**وأَزَرَ**)؛ أي: عَاوَنَ (**يَأْزِرُ**) ويُخفَّفُ قياساً، (**وهَنَأَ يَهْنِئُ**) وقد يُخفَّفُ شاذًّا (**كـ: ضَرَبَ يَضْرِبُ**) بلا فَرْقٍ في تصريفِهما (**إِيزَرْ**) أمرٌ مِن: تَأْزِرُ، قُلِبتِ الثانيةُ ياءً كما في إيمان.

(**وأَدُبَ يَأْدُبُ**) كـ: كَرُمَ يَكْرُمُ (**اُوْدُبْ**) أمرٌ منه، وأصلُه: اُؤْدُبْ، قُلِبَتِ الثَّانيةُ واواً.

(**وسَأَلَ يَسْأَلُ كمَنَعَ يَمْنَعُ**) والأمرُ: (**اسْأَلْ، ويجوزُ**) في لغةٍ: (**سَالَ يَسَالُ**)

---

(١) قطعة من حديث رواه أبو داود (٤١٥٨)، والترمذي (٢٨٠٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه. قال الترمذي: حسن صحيح.

بقَلْبِ الثَّانيةِ أَلِفاً، وقيل: أجوفُ واويٌّ أو يائيٌّ، وقُرِئَ ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ﴾ [المعارج: ١] بالوجْهَيْنَ في السَّبعةِ[١]، (والأمرُ) مِن الثاني: (سَلْ)، وقُرِئَ بالأمْرَينِ في السَّبعةِ[٢].

ثم (سَلْ) يَحْتمِلُ أنْ يكونَ مأخوذاً مِن (تَسَالُ) بالألِفِ، وإعلالُه ظاهرٌ، وهو حذفُ التاءِ والألِفِ للالْتقاءِ[٣]، وأنْ يكونَ مِن (تَسْأَلُ) بالهمزةِ، ثُمَّ نُقِلَ حركةُ الهمزةِ إلى ما قَبْلَها وحُذِفتْ، واستُغْنيَ بحركتِها عن همزةِ الوصلِ.

وحَكَى الأخفشُ عن بعضِ العربِ: (اِسَلْ) موضعَ (سَلْ)[٤]، فتَأَمَّلْ.

(وآبَ يَؤُوبُ) مهموزُ الفاءِ الأجوفُ (وساءَ يَسوءُ) مهموزُ اللَّامِ الأجوفُ (كـ: صَانَ يَصُونُ) في تصاريفهِ، في كونِ عَيْنِهِ واواً وفي إعلاله؛ كـ: قالَ يَقولُ، (وجاءَ يَجِيءُ) مهموزُ اللَّام النَّاقِصُ (كـ: كالَ يَكِيلُ) في كونِ عينِهِ ياءً وفي إعلالِهِ؛ كـ: باع يبيع، (فهو ساءٍ) في اسمِ الفاعلِ مِن (ساءَ)، (وجاءٍ) فيهِ مِن (جاءَ)، وأصلُهما: ساوِءٌ وجايِءٌ، قُلِبتِ الواوُ والياءُ همزةً كما في قائلٍ وبائعٍ، فقيل: (ساءِءٌ) و(جاءِءٌ) بهمزتَيْنِ، فقُلِبتِ الثَّانيةُ ياءً لانْكِسارِ ما قَبْلَها كما في (أئِمَّة)، كذا ذَكَرهُ سعدٌ[٥]، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ قلبَ الهمزةِ الثَّانيةِ فيه ليس لانْكِسارِ ما قَبْلَها، بل لانْكِسارِها في نفسِها؛ لأنَّ ابنَ الحاجبِ وغيرَه مِن علماءِ هذا الفنِّ ذَكَروا أَنَّهُ إذا اجْتَمعتِ الهمزتانِ وتحرَّكَتا:

---

(١) قرأَ نافِع وابْن عامر: ﴿سَالَ﴾ غير مَهْمُوز، وقرأَ الباقُونَ: ﴿سَأَلَ﴾ مهموزاً، وكلهمْ قرأَ: ﴿سَآئِلُۢ﴾ بالهمْز بلا اخْتِلَافٍ. انظر: «السبعة» لابن مجاهد (ص ٦٥٠).

(٢) قرأَ ابن كثير والكسَائِيّ بلا همز: ﴿وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٣٢]، و﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ﴾ [يُونُس: ٩٤]، و﴿فَسْـَٔلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسْرَاء: ١٠١]، و﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا﴾ [الزخرف: ٤٥]، ومَا كانَ مثله من الأمر المواجه به وقَبْله واو أو فاء، وقرأَ أبو عَمْرو ونافِع وعاصِم وابن عَامر وحَمْزَة بالهَمْز في ذلِك كُله. انظر: «السبعة» لابن مجاهد (ص ٢٣٢).

(٣) في هامش «و»: «أي: لالتقاء الساكنين، أحدهما: ألف (تسال)، والثاني: اللام لأجل الجزم».

(٤) انظر: «المقتضب» للمبرد (١/ ٢٥٤).

(٥) انظر: «شرح تصريف العزي» (ص ١٧٦).

تارةً تُقْلَبُ بحركةِ ما قَبْلَها كـ: جاءٍ، وتارةً بحركةِ نفسِها مثلَ: أئمَّة، أصلُه: أَءْمِـمَةٌ أَفْعِلةٌ، جمعُ إمامٍ.

والحاصلُ: أنَّه قيل فيهما: (سائِي) و(جائِي)، ثُمَّ أُعِلَّ إعلالَ غازٍ ورامٍ، فقيل: ساءٍ وجاءٍ، والوزنُ: فاعٍ، وهذا قولُ سيبويه المختارُ في إعْلالِه[1].

(**وأَسَا**)؛ أي: واويٌّ (**يأسو**) مهموزُ الفاءِ النَّاقصُ الواويُّ (**كـ: دعا يدعو**) في إعلالِهِ وتَصْريفِهِ، (**وأَتَى يَأْتِي**) مهموزُ الفاءِ النَّاقصُ اليائيُّ (**كـ: رَمَى يَرْمِي**) إعلالاً وتَصْريفاً، (**والأمرُ**)؛ أي: من (أتى يأتي): (**ايت**) أصلُه: اِئْتِ.

(**ومنهُم**)؛ أي: مِن العربِ (**مَن يقولُ: تِ**) يا رَجُلُ؛ كـ: قِ، بحذفِ الهمزةِ والاستغناءِ عن همزةِ الوصلِ، وفي الوَقْفِ: تِهْ؛ كـ: قِهْ (**تَشبيهاً لهُ بـ: خُذْ**) كما مَرَّ.

(**ووَأَى**)؛ أي: وَعَدَ، وهو مَهموزُ العينِ اللَّفيفُ المفروقُ (**يَئِي**) أصلُه: يَوْئِي، (إِ) أَمْرٌ منهُ (**كـ: وَقَى يَقِي قِ**) في جميعِ تَصاريفِهِ وإعلالِهِ.

(**وأَوَى يَأْوِي**) مهموزُ الفاءِ اللَّفيفُ المقرونُ (**أَيًّا**) أصلُه: أَوْياً (**كـ: شَوَى يَشْوِي شَيًّا**) أصلُه: شَوْياً (**اِيْوِ**) أمرٌ مِن تَأْوِي؛ كـ: (اِشْوِ) أمرٌ مِن تَشْوِي، والأصلُ: اِئْوِ، قُلِبتِ الثَّانيةُ ياءً لِـمَا مرَّ، ثُمَّ الياءُ تَصِيرُ همزةً عندَ سقوطِ همزةِ الوصلِ في الدَّرْجِ كما تَقَدَّمَ، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، وهو فعلُ جماعةِ الذُّكور مِن الأمرِ الحاضِرِ، والأصلُ: (اِئْوُوا) بهمزتينِ، فلمَّا اتَّصلَ بها الفاءُ سقطتْ همزةُ الوصلِ وعادتِ الهمزةُ المنقلِبةُ فصارَ: ﴿فَأْوُۥٓاْ﴾ بالهمزةِ السَّاكنةِ، وقرأ بعضُ السَّبعةِ بالألِفِ المنقلِبةِ[2].

(**ونَـأَى**)؛ أي: بَعُدَ، وهو مهموزُ العينِ النَّاقِصُ (**يَنْـأَى؛ كـ: رَعَـى يَرْعَى، اِنْأَ**) كـ: اِرْعَ، في الأمر.

---

(١) انظر: «الكتاب» (٤/ ٣٧٦).

(٢) لم أقف عليها، بل في «التيسير» (ص ٣٤) خلافه، فقد ذكر الداني هذه الآية ضمن استثناءات ورش من تسهيله الهمزة المفردة الواقعة فاءً للفعل.

(وكذا قياسُ: رَأَى يَرْأَى)؛ أي: كانَ قياسُ (يَرَى) أنْ يكونَ كـ: يَنْأَى ويَرْعَى؛ لأنَّه مِن بابهما، ولأنَّهُ لا بدَّ مِن وجودِ جميعِ حروفِ الماضي في المُضارعِ مع زيادةِ حروفِ المُضارَعةِ.

(لكنَّ العربَ قدِ اجْتَمَعَتْ)؛ أي: (أجْمَعتْ) كما في نسخةٍ، والمعنى: اتَّفَقَتْ (على حَذْفِ الهمزةِ) التي هي عينُ فِعْلِهِ (مِن مُضارِعهِ)؛ أي: مضارعِ (رَأَى)، وظاهِرُ كلامِهِ أنَّه حُذِفَ مَجَّاناً وفُتِحَ الرَّاءُ للألِفِ بعدَها، والأَظْهَرُ أنَّ إعلالَهُ بالنَّقْلِ والحَذْفِ، واختِصاصُه بذلك دونَ أمثالِهِ هُنالك: كثرةُ الاستعمال، واللهُ أعلمُ بحقيقةِ الأحوال.

(فقالوا: يَرَى يَرَيَانِ يَرَوْنَ) أصلُه: يَرَيُونَ، وأصلُ أصلِه: يَرْأَيُونَ (تَرَى تَرَيَانِ يَرَيْنَ) أصلُه: يَرْأَيْنَ (تَرَى تَرَيَانِ تَرَوْنَ، تَرَيْنَ تَرَيَانِ تَرَيْنَ، أَرَى نَرَى) وإعلالُ لامهِ كـ: يَنْأَى ويَرْعَى.

(واتَّفَقَ في خطابِ المؤنَّثِ لفظُ الواحِدةِ والجمعِ) لأنَّكَ تقولُ: تَرَيْنَ يا امرأةُ، و: تَرَيْنَ يا نسوةُ، (لكنَّ الواحدةَ وزنُها تَفَيْنَ) بحذفِ اللَّامِ؛ لأنَّ أصلَهُ: تَرَيِينَ، وأصلُ أصلِهِ: تَرْأَيِينَ، نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ فحُذِفَتْ، ثُمَّ قُلِبتِ الياءُ أَلِفاً وحُذِفَتْ للالْتِقاءِ، أو يُقالُ: الكسرةُ على الياءِ ثقيلةٌ فحُذِفَتْ، ثُمَّ حُذِفتِ الياءُ للالْتِقاءِ، فبَقِيَ (تَرَيْنَ) بحذفِ العينِ واللَّام.

(والجمعُ)؛ أي: وزنُهُ (تَفَلْنَ)؛ لأنَّ أصلَهُ: تَرْأَيْنَ كـ: تَرْضَيْنَ، فأُعِلَّ كما مَرَّ فبَقِيَ: (تَرَيْنَ) بإثباتِ اللَّامِ، والياءُ هنا لامُ الفعلِ، وفي الواحِدةِ ضميرُ الفاعلِ.

(فإذا أَمَرْتَ) بتخفيفِ الميمِ؛ أي: بَنَيْتَ الأَمْرَ (منه)؛ أي: مِن تَرَيْنَ (فقُلْتَ عَلَى الأصلِ: اِرْأَ؛ كـ: اِرْعَ) لأنَّه مِن تَرْأَى؛ كـ: اِرْعَ مِن تَرْعَى إعلالاً وتصريفاً، وكان حَقُّه أنْ يقولَ: (قُلْتَ) كما في نسخةٍ صحيحةٍ؛ لأنَّ الجزاءَ إذا كان ماضياً بغيرِ (قد) لَمْ يَجُزْ دخولُ الفاءِ فيه، فيُقَدَّرُ (قد) لِيَصِحَّ.

(و) قُلْتَ (على) تقديرِ (الحَذْفِ) مِن تَرَى: (رَ) بالفتحِ، والوزنُ: (فَ)، (ويَلْزمُهُ الهاءُ في الوَقْفِ) كما مرَّ في (قِهْ)، (فتقولُ: رَهْ رَيَا رَوا) وأصلُه: رَيُوا (رَي) أصلُه: رَيي (رَيَا رَيْنَ) بفتحِ الرَّاءِ في الجميعِ على أصلِهِ.

(وبالتَّأكيد: رَيَنَّ) بإعادةِ اللَّامِ المحذوفةِ كما في: أُغْزُوَنَّ (رَيَانِّ رَوُنَّ) بضمِّ الواوِ دونَ الحذفِ كما في: اغْزُنَّ؛ لأنَّه لا ضمَّةَ هنا تدلُّ عليهِ؛ إذ ما قَبْلَهُ مفتوحٌ، (رَيِنَّ) بكسرِ ياءِ الضَّميرِ دونَ الحذفِ كما في اغْزِنَّ؛ لأنَّه لا كسرةَ هنا تَدُلُّ عليه إذ ما قَبْلَهُ مفتوحٌ (رَيَانِّ رَيْنَانِّ).

(وبالخفيفة رَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ، فهو راءٍ) في اسمِ الفاعِلِ، أصله: رائِي، أُعِلَّ إعلالَ رامٍ (رائِيَانِ) في تثنيتِهِ (راؤُونَ) في جمعِهِ، أصلُه: رائِيُونَ، نُقِلَتِ الهمزةُ فحُذِفَتْ الياءُ، فوزنُه: فاعُونَ، وهو (كـ: راعٍ راعِيَانِ راعُونَ، وذلكَ مَرْئِيٌّ) في اسمِ المفعولِ (كـ: مَرْعِيٍّ) أصلُه: مَرْؤُويٌ؛ كـ: مَرْمُويٍ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمتْ وكُسِرَ ما قَبْلَها.

(وبناءُ أَفْعَلَ) ماضي بابِ الإفْعالِ (منه)؛ أي: مِن (رَأَى) (مُخالِفٌ لأَخَوَاتِهِ أيضاً)؛ أي: كما كانَ (يَرَى) مُخالِفاً لأَخَواتِهِ مِن نحوِ (يَنْأَى) في الْتِزامِ حَذفِ الهمزةِ منهُ دونَ الأَخَوات، كذلكَ كانَ بناءُ بابِ الإفعالِ مُطْلَقاً ـ سواءٌ كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً أو غيرَهما[١] ـ مخالِفٌ لأخَواتِهِ مِن نحو: (أَنْأَى) في الْتِزامِ حَذْفِ الهمزةِ منهُ دونَ الأخواتِ، وذلك لكثرةِ الاستعمال.

(فتقولُ: أَرَى) في الماضي، أَصْله: أَرْأَى؛ كـ: أَعْطَى، نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الرَّاءِ وحُذِفتِ الهمزةُ، وكذا: أَرَيَا أَرَوْا أَرَتْ، أَرَتَا أَرَيْنَ.. إلخ، وللقُرَّاءِ مَذاهِبُ في نحوِ: ﴿أَرَءَيْتَ﴾؛ مِن تحقيقِ الهمزةِ وتسهيلِها وإبدالِها[٢].

---

(١) قوله: «غيرهما» كذا في «ط»، وسقطت العبارة من «و»، ولعل الصواب: «غيرها».

(٢) قرأ ابن كثير وعاصِم وأبو عَمْرو وابن عَامر وحَمْزَة في كل القرآن بالهَمْز، وقرأ نافِع من غير همز والألفُ على مِقْدَار ذوق الهَمْز، وقرأ الكسائيُّ بِغَيْر همز ولا ألفٍ. انظر: «السبعة» لابن مجاهد (ص ٢٥٧).

(يُرِي) في المضارعِ، أصلُه: يُرْئِي؛ كـ: يُعْطِي، نُقِلَتْ فحُذِفَتْ، وكذا: يُرِيَانِ، يُرُونَ أصلُه: يُرْئِيُونَ[١]، فأُعِلَّ كما مَرَّ، فوزنُه يُفُونَ، تُرِي تَرِيَانِ يُرِيْنَ وأصلُه: يُرْئِيْنَ[٢] ووزنُه بعدَ إعلالِه: يُفْعِلْنَ[٣]، مصدرُه: (إِرَاءَةٌ) أصلُه: إِرْآياً إِفْعالاً، فقُلِبتِ الياءُ همزةً لوُقوعِها بعدَ الألِفِ زائدةً فصارَ: إِرْآءً إِفْعالاً، نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الرَّاءِ فحُذِفَتِ الهمزةُ كما في الفعلِ، وعُوِّضَتْ تاءُ التأنيثِ عن الهمزةِ كما عُوِّضَتْ عن الواوِ في: إقامَة.

(و) يجوزُ: (إِراءٌ) بلا تعويضٍ؛ لأنَّ ذلك ليسَ مِثْلَ إقامةً؛ لأنَّ عينَ الفعلِ لَمْ يُحْذفْ مِن الفعلِ في (إقامة) بخلافِ ذلك، فلمَّا حُذِفتْ مِن (إقامة) ولَمْ تُحْذَفْ مِن فِعْلِهِ الْتزِمَ التَّعْويضُ في الأكثرِ، فإنَّها قد تُحْذَفُ حالَ الإضافةِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وهاهُنا لـمَّا حَذَفْتَ [في المصدرِ][٤] ما حُذِفَ في فِعْلِه لَمْ يَحْتَجْ إلى لُزومِ التَّعْويضِ، فجُوِّزَ (إراء) كثيراً شائعاً.

(وتقولُ: إِرايةٌ) بالياءِ أيضاً؛ لأنَّها إنَّما تُقْلبُ همزةً إذا وَقَعتْ طَرَفاً، ومَن قَلَبَ نَظَرَ إلى أنَّ الياءَ[٥] حُكْمُها حُكْمُ كلمةٍ أُخرى، فكأنَّها مُتطرِّفةٌ.

(فهو: مُرٍ) في اسمِ الفاعلِ، أصلُه: مُرْئِيٌ، حُذِفتِ الهمزةُ كما مَرَّ فأُعِلَّ إعلالَ رامٍ، فقيل: (مُرٍ) على وزنِ مُفٍ (مُرِيَانِ) أصلُه: مُرْئِيَانِ (مُرُونَ) أصلُه: مُرْئِيُونَ (وأَرَتْ) في فِعْلِ الواحدةِ الغائبةِ، أصله: أَرْأَيَتْ؛ كـ: أَعْطَيَتْ، حُذِفتِ الهمزةُ الثَّانيةُ وقُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً وحُذِفَتْ للالْتِقاءِ فقيلَ: أَرَتْ، على وَزنِ: أَفَتْ، فهي (مُرِيَةٌ) في اسمِ الفاعِلِ للواحدةِ أصلُه: مُرْئِيَةٌ، (مُرِيَتَانِ) أصلُه: مُرْئِيَتانِ، (مُرِيَاتٌ) أصلُه: مُرْئِيَاتٌ (وذاك مُرًى) أصلُه:

---

(١) في «ط»: «وكذا يريان يريون أصله يرئيون» وفي «و»: «وكذا يريان يرون أصله يريون».

(٢) في «ط» و«و»: «يرئيين»، والصواب المثبت.

(٣) قوله: «يفعلن» كذا في «ط» و«و»، ولعل الصواب: «يُفِلْنَ»؛ لأن «يفعلن» هو وزنه قبل الإعلال.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في «ط» و«و»: «بقاء»، والصواب المثبت.

مُرْأى، حُذِفتِ الهمزةُ كما تقدَّمَ وقُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً ثُمَّ حُذِفَتْ للالْتِقاءِ، ووزنُه مُفًى.

وتقولُ في اسمِ الفاعِلِ: جاءَني مُرٍ، ومَرَرْتُ بمُرٍ، بالحذفِ، ورأيْتُ مُرِياً، بالإثْباتِ لخِفَّةِ الفتحةِ.

وفي اسمِ المفعولِ: جاءَني مُرًى، ورأيْتُ مُرًى[1]، ومَرَرْتُ بمُرًى، [بالحذفِ][2] في الجميعِ لبقاءِ العلَّةِ، وهي تَحَرُّكُها وانْفِتاحُ ما قَبْلَها.

وفي تثنيَةِ اسمِ المفعولِ: (**مُرَيَانِ**) بفتحِ الرَّاءِ، وفي الجمعِ: (**مُرَوْنَ**) بفتحِ الرَّاءِ أيضاً، أصلُه: مُرَيُونَ قُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً وحُذِفَتْ، (**مُرَاةٌ**) في المؤنَّثِ، أصلُه: مُرَيَةٌ، قُلِبَتْ ياؤُه أَلِفاً فحُذِفَتْ[3]، (**مُرَيَاتٌ**) بفتحِ الرَّاء.

(و) في (**الأمرِ**: أَرِ) بناءً على الأصلِ المرفوضِ، وهو مِن (تُأَرِيُ) حَذَفْتَ حرفَ المُضارَعةِ واللَّامَ فبقيَ: أَرِ (**أَرِيَا أَرُوا**) أصلُه: أَرِيُوا، نُقِلَتْ ضمَّةُ الياءِ وحُذِفتْ، ووزنُه: أَفُوا.

(**أَرِي**) أصلُه: أَرِيي، ففُعِلَ ما سَبَقَ، ووزنُه: أَفِي (**أَرِيَا أَرِينَ**) على وزنِ: أَفِلَا أَفِلْنَ.

(**وبالتَّأكيد: أَرِيَنَّ**) بإعادةِ اللَّام كـ: اُغْزُوَنَّ (**أَرِيَانِّ أَرُنَّ**) بحذفِ الواوِ لدلالةِ الضمَّةِ عليها، (**أَرِنَّ**) بحذفِ الياءِ لدَلالةِ الكسرةِ عليها (**أَرِيَانِّ أَرِينَانِّ**).

(**وفي النَّهي: لا تُرِ لا تُرِيَا لا تُرُوا، لا تُرِي لا تُرِيَا لا تُرِينَ، وبالتأكيد: لا تُرِيَنَّ لا تُرِيَانِّ لا تُرُنَّ، لا تُرِنَّ لا تُرِيَانِّ لا تُرِينَانِّ**).

(**وتقولُ في افْتَعَلَ مِن المهموزِ الفاءِ: ايْتالَ**)؛ أي: أَصْلَحَ (**كاختار، وايْتَلَى**)؛

---

(١) في «ط» و«و»: «مريا»، والصواب المثبت.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) قوله: «فحذفت»، كذا في «ط» و«و»، ولعل الصواب إسقاطها، فلا حذف هنا.

أي: قَصَّرَ (كاقْتَضَى) والأصلُ: (ائْتَالَ) و(ائْتَلَى) قُلِبَتِ الثَّانيةُ ياءً كما في: إيمانٍ، وقد ثَبَتَ في حديثٍ: «اتَّزَرَ»[1] مِن ائْتَزَرَ، فقولُ السَّعْدِ: إنَّ التَّشديدَ خطأٌ[2]، فاسِدٌ يُخْشَى عليه؛ لأنَّ سَنَدَ المحدِّثِينَ أقوَى مِن سَنَدِ اللُّغَوِيِّين.

وأمَّا (اتَّخَذَ) فالمُعْتَمَدُ أنَّهُ ليسَ مِن (أَخَذَ) بل مِن (تَخِذَ) بكسرِ الخاءِ بمعنَى: (أَخَذَ)، فلذلكَ أُدْغِمَ، وقد قُرِئَ قولُه تعالى: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧] بالوجهين في السبعة[3].

***

(١) رواه البخاري (٣٠٠) من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ: «وكان يأمرني فأتَّزِرُ..»، وفي البخاري أيضا (٣٠٣) من حديث ميمونة: «كانَ رسولُ اللهِ ﷺ إذا أرادَ أنْ يُبَاشِرَ امرأةً مِن نِسائِهِ أَمَرَها، فاتَّزَرَتْ وهي حَائِضٌ»، وفيه أيضاً (٣٦١) من حديث جابر في الصلاة في الثوب الواحد: «فإنْ كانَ واسعًا فالْتَحِفْ به، وإنْ كانَ ضَيِّقًا فاتَّزِرْ به».

(٢) انظر: «شرح تصريف العزي» (ص ١٨٤).

(٣) قرأ ابن كثير وابو عَمْرو: ﴿لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ﴾ بتَخْفيف التَّاء وَكسر الخاء، والباقُونَ بتَشْديد التَّاء وفتح الخاء. انظر: «التيسير» للداني (ص ١٤٥).

(فصل)
في بناءِ اسْمَي الزَّمانِ والمكانِ

وهـو اسـمٌ وُضِـعَ لزمـانٍ أو مـكانٍ باعتبـارِ وُقـوعِ الفعـلِ فيـه مِـن غيـرِ تقييدٍ بأحـدِ الأزْمِنـةِ الثَّلاثـةِ، أو بمـكانٍ مِـن الأَمْكِنةِ، وهـو مِن الألفـاظِ الـمُشتركةِ مِثْلَ: المَجْلِس، يَصْلُحُ لمكانِ الجلوسِ ولزمانِه.

وهمـا (مِـن يَفْعِـلُ: مَفْعِـلٌ، بكسـرِ العيـنِ) تَوَافُقـاً (كالمَجْلِسِ) في السَّالمِ (والمَبِيتِ) في المعتـلِّ، أصلُـه: مَبْيِـتٌ، نُقِلَـتْ كسـرةُ اليـاءِ إلـى مـا قَبْلَها.

(ومِن يَفْعَلُ ويَفْعُلُ بفتحِ العينِ وضمِّه) لَفٌّ ونشرٌ مرتَّبٌ (على مَفْعَلٍ مفتوحِ العينِ) أمَّا في مفتوحِهِ فللتَّوَافُقِ، وأمَّا في مَضمُومِهِ فلِتَعَذُّرِ الضَّمِّ؛ لرَفْضِهم مَفْعُلاً في الكلامِ، إلَّا: مَكْرُماً ومَعُوناً، ويُرجَّحُ الفتحُ على الكسرِ لخِفَّتِهِ (كالمَذْهَبِ) مِن يَذْهَبُ بالفتحِ (والمَقْتَلِ) مِن يَقْتُلُ بالضَّمِّ (والمَشْرَبِ) مِن يَشْرَبُ بالفتحِ لكنَّه مِن بابِ عَلِمَ (والمَقامِ) مِن يَقومُ، وأصلُه: مَقْوَمٌ، أُعِلَّ إعلالَ قام.

(وشَـذَّ: المَسْـجِدُ والمَشْـرِقُ والمَغْرِبُ والمَطْلِعُ والمَجْزِرُ) مـكانُ نحرِ الإبلِ وذَبْـحِ الجَـزُورِ (والمَرْفِـقُ) مـكانُ الرِّفْـقِ (والمَفـرِقُ) مـكانُ الفَـرْقِ، ومنـهُ: مَفْرِقُ الـرأسِ (والمَسْـكِنُ) مكانُ السُّـكونِ (والمَنْسِـكُ) مكانُ العبـادةِ (والمَنْبِـتُ) مكانُ النَّبـاتِ (والمَسْـقِطُ) مـكانُ السُّـقوطِ، ومنهُ: مَسْـقِطُ الرَّأسِ.

والمعنى: أنَّ هذهِ الكلماتِ كلَّها جاءَتْ مكسورةَ العينِ وقياسُها الفتحُ؛ لأنَّ الـمَجْزِرَ مِن يَجْزَرُ بفتحِ العينِ، والباقي مِن مَضْمومِهِ.

(وحُكِيَ الفتحُ)؛ أي: فتحُ العينِ (في بعضِها)؛ أي: بعضِ هذه المذكوراتِ على وَفْقِ القياسِ، وهو (المسجَدُ) لغةٌ شاذَّةٌ، و(المَطْلَعُ) و(المَسْكَنُ) و(المَنْسَكُ) قراءاتٌ مُتواتِرة[١].

(١) قـرأ: ﴿مَطْلَعِ﴾ [القـدر: ٥] بفتـح اللام السـبعة عدا الكسـائي فإنه قرأ بالكسـر، وقرأ: ﴿فِي مَسْكَنِهِمْ﴾ =

(وأُجِيزَ الفتحُ في كلِّها) على وَفْقِ القِياسِ.

(هذا) الذي ذُكِرَ (إذا كانَ الفعلُ صحيحَ الفاءِ واللَّامِ) سواءٌ كان وسطُه حرفَ علَّةٍ أو غيرها، (وأمَّا غيرُه)؛ أي: غيرُ صحيحِ الفاءِ واللَّامِ (فمِن المُعْتلِّ الفاءِ) اسمُ الزَّمانِ والمكانِ (مكسورٌ عينُه أبداً؛ كـ: الـمَوْضِعِ والمَوْعِدِ) لأنَّ الكسرَ هنا أسهلُ بشهادةِ الوِجْدان.

(ومِن المُعْتلِّ اللَّام) اسمُ الزَّمانِ والمكانِ (مفتوحُ عينُه أبداً) سواءٌ كان مَفتوحَ العينِ أو مضمومَهُ أو مكسورَهُ، واوِيّاً أو يائيّاً، بقَلْبِ اللَّامِ أَلِفاً (كالمَأْوَى والمَرْمَى) وكذا: الـمَوْتَى، وأَتَى بمثالَيْنِ للتَّنبيهِ على أنَّ الحُكْمَ واحدٌ فيما عينُه أيضاً حرفُ علَّةٍ، وفيما ليسَ كذلك.

(وقـد تَدْخُلُ على بعضِهـا تاءُ التَّأنيثِ) إمَّـا للمُبالَغـةِ، أو لإرادةِ البُقْعةِ، وذلك مقصـورٌ على سَـماعِ اللُّغـة (كالمَظِنَّةِ) بالكسـرِ، للمكانِ الـذي يُظَنُّ أنَّ الشَّـيْءَ فيه، (والمَقْبَـرةِ) بالفتـحِ لموضِـعٍ يُقبَـرُ فيه، (والمَشْـرَقةِ) بالفتـحِ: الموضعُ الذي تُشْـرِقُ منهُ الشَّـمسُ.

(وشَذَّ المقبُرة والمشرُقة بالضَّمِّ)؛ لأنَّ قياسَها الفتحُ؛ لكونِـهِما مِن (يَفْعُلُ) مضمومِ العينِ.

(و) بناءُ اسمِ الزَّمانِ والمكانِ (ممَّا زادَ على الثَّلاثةِ) ثلاثيّاً مَزيداً أو رباعيّاً مجرَّداً أو مَزيداً فيه (كاسمِ المَفعول) مِن بابِهِ (كالمُدْخَلِ والمُقَامِ) والمُدَحْرَجِ والمُجْتَمَعِ والمُسْتَخْرَجِ والـمُحْرَنْجَمِ.

(وإذا كَثُرَ الشَّيءُ بالمكانِ قيل فيه: مَفْعَلَةٌ) بفتحِ الميمِ والعينِ وسكونِ الفاءِ

= [سبأ: ١٥] بفتـح الـكاف حمـزة وحفـص، وقـرأ: ﴿مَنسَكًا﴾ [الحـج: ٣٤، ٦٧] بفتح السـين ابن كثير وابـن عامـر وأبو عمـرو ونافع وعاصـم. انظر: «السـبعة» لابـن مجاهـد (ص ٦٩٣، ٥٢٨، ٤٣٦).

مَبْنِيَّةً (**مِن الثُّلاثيِّ المجرَّدِ**)؛ أي: إنْ كانَ الاسمُ مجرَّداً بُنِيَ، وإنْ كان مزيداً فيهِ رُدَّ إلى المجرَّدِ وبُنِيَ (**فيُقالُ: أرضٌ مَسْبَعةٌ**)؛ أي: كثيرةُ السَّبُعِ (**ومَأْسَدَةٌ**)؛ أي: كثيرةُ الأُسْدِ (**ومَذْأَبَةٌ**)؛ أي: كثيرةُ الذِّئْبِ، وهذا كلُّه مِن المجرَّد.

(**ومَبْطَخَةٌ**)؛ أي: كثيرةُ البِطِّيخِ، (**ومَقْثَأَةٌ**) بفتحِ مثلَّثةٍ فهمزةٍ؛ أي: كثيرةُ القُثَّاءِ، بالضَّمِّ ممدوداً، وهذانِ مِن المزيدِ فيهِ، حُذِفَتْ إحدَى الطَّاءَينِ والياءُ مِن البِطِّيخ.

وفي نسخةٍ: (مَطْبَخَةٌ) بتقديمِ الطَّاءِ، فيكونُ مِن الطَّبيخِ، لغةٌ في البِطِّيخِ، كما وَرَدَ في الحديثِ: أنَّه عليه السَّلامُ كان يأكُلُ البِطِّيخَ بالرُّطَبِ[١]. وفي رواية: الطِّبِّيخَ[٢]. وفي رواية: القِثَّاءَ[٣]، ولا منع من الجمع.

وحُذِفَ أحدُ الثَّاءَينِ والألِفُ مِن القُثَّاء.

(**و[أمَّا]**[٤] **اسمُ الآلةِ، وهو**)؛ أي: الآلةُ، وذَكَّرَ باعتبارِ خبرِه (**ما يُعالِجُ به الفاعِلُ المفعولَ لوصولِ الأثرِ إليهِ**)؛ أي: إلى المفعولِ؛ كالمِنْحَتِ الذي يُعالِجُ به النَّجَّارُ الخَشَبَ لوصولِ الأثرِ إلى الخَشَبِ، والجملةُ معترضةٌ بين (أمَّا) وجَوَابِهِ، وهو قولُه: (**فيَجِيءُ**)؛ أي: اسمُ الآلةِ (**على مِثالِ مِحْلَبٍ**) على مِفْعَلٍ بفتحِ العينِ قياساً (**ومِكْسَحةٍ**) على مِفْعَلَةٍ سَماعاً (**ومِفْتاحٍ**) على مِفْعالٍ (**ومِصْفَاةٍ**) أصلُه: مِصْفَوَةٍ، قُلِبَتِ الواوُ ألِفاً.

(**وقالوا**)؛ أي: أكثرُ العربِ: (**مِرْقاةٌ**) بكسرِ الميمِ (**على هذا**)؛ أي: على أنَّها اسمُ آلةٍ كالمِصْفاةِ؛ لأنَّه اسمٌ لِـمَا يُرْقَى به؛ أي: يُصْعَدُ فيه، وهو السُّلَّمُ.

---

(١) رواه أبو داود (٣٨٣٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه أبو الشيخ في «أخلاق النبي» (٦٧٩) و(٦٨٠) من حديث عائشة أيضاً، ولفظ الرواية الثانية: «كان يعجبه الطبيخ...».

(٣) رواه مسلم (٢٠٤٣) من حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما. والقثاء يجوز فيه فتح القاف وكسرها.

(٤) ما بين معكوفتين سقط من «ط» و«و». انظر: «شرح مختصر تصريف العزي» للسعد (ص ١٨٨).

(ومَن فَتَحَ المِيمَ)؛ أي: ميمَ المرْقاةِ (أرادَ المكانَ)؛ أي: مكانَ الرَّقْيِ، دونَ الآلةِ، وقد قالوا: مِطْهَرةٌ ومَطْهَرةٌ، فمَن كَسَرَها شبَّهها بالآلةِ التي يُعْمَلُ بها، ومَن فَتَحَها قال: هذا موضعٌ يُجْعَلُ فيه.

(وشَذَّ مُدْهُنٌ) للإناءِ الذي جُعلَ فيه الدُّهْنُ (ومُسْعُطق) للَّذي جُعِلَ فيه السَّعُوطُ ـ بفتح أوَّلِه ـ، فهو دواءُ الأنفِ (ومُدُقٌّ) بتشديدِ القافِ لِمَا يُدَقُّ به (ومُنْخُلٌ) لِمَا يُنْخَلُ به (ومُكْحُلَةٌ) للإناءِ الذي يُجْعَلُ فيهِ الكُحْلُ (ومُحْرُضَةٌ) بالحاءِ المهمَلةِ والضَّادِ المُعْجَمةِ للإناءِ الذي يُجْعلُ فيه الأُشْنَانُ، حالَ كونِها (مضمومةَ الميمِ والعينِ) والقياسُ كسرُ الميمِ وفتحُ العينِ، (وجاء: مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ) بكسرِ الميمِ و[فتحِ][1] العينِ (على القياسِ) هذا.

* (تنبيهٌ) على كيفيةِ بناء المَرَّةِ، وهو المصدَرُ الذي قُصِدَ به الواحِدةُ مِن مَرَّاتِ الفعلِ باعتبارِ حقيقةِ الفعلِ، لا باعتبارِ خُصُوصيَّةِ نوعٍ منه: (المَرَّةُ مِن مَصدرِ الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ) ويكونُ (على فَعْلَةٍ بالفتحِ)؛ أي: بفتحِ الفاءِ (تقولُ: ضربتُ ضربةً) في السَّالمِ (و: قُمْتُ قَوْمةً) في غيرِه؛ أي: ضَرْباً واحداً وقياماً واحداً.

(وممَّا زادَ على الثَّلاثةِ) رباعيًّا كانَ أو ثلاثيًّا مَزيداً فيهِ يَحصلُ (بزيادةِ الهاءِ) التي هي تاءُ التأنيثِ الموقوفُ عليها هاءً في آخِرِ المصدرِ (كالإعطاءَةِ والانْطِلاقةِ) والاسْتِخْراجةِ والمَنْدوحةِ، وهذا الحُكْمُ عامٌّ فيما ذُكِرَ.

(إلَّا ما فيهِ تاءُ التَّأنيثِ منهُما)؛ أي: مِن الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ، فإنَّه إنْ كانَ فيهِ تاءُ التأنيثِ (فالوصفُ بالواحدةِ) واجبٌ (كقولكَ: رَحِمْتُهُ رَحمةً واحدةً) قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، (ودَحْرَجْتُه دَحْرجةً واحدةً) وقابَلْتُهُ مُقابَلَةً واحدةً، واطْمَأْنَنْتُ اطْمِئْنانةً واحدةً.

---

(١) ما بين معكوفتين سقط من «ط» و«و». انظر: «شرح مختصر تصريف العزي» للسعد (ص ١٩١).

(**والفِعْلةُ بالكسرِ**)؛ أي: بكسرِ الفاءِ (**للنَّوعِ مِن الفعلِ**)؛ أي: الحالةِ التي عليها الفعلُ، (**تقولُ: هو حسنُ الطِّعْمةِ والجِلْسةِ**)؛ أي: حَسَنُ النَّوعِ مِن الطُّعْمِ والجُلوسِ.

ومنه: (القِتْلةُ) بالكسرِ للحالةِ التي قُتِلَ عليها المَيِّتُ، و(المِيْتةُ) للحالةِ التي أُمِيْتَ عليها، أماتَنا اللهُ تعالى على مَحبَّتهِ تابِعِينَ لِدينِ نبيِّه ومِلَّتهِ، بصَرْفِ قُلوبِنا إلى نحوِ عُيوبِنا لنَتُوبَ مِن ذُنوبِنا، وسلامٌ على المُرسَلِينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين.

* * *